



عمادة الدراسات العليا  
جامعة القدس

"استخدام مناهضة السامية كتهمة لمنع انتقاد ممارسات  
إسرائيل بحق الفلسطينيين 2000-2013"

خلدون باجس ذيب أبو خطاب

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1434 هـ - 2013 م



عمادة الدراسات العليا  
جامعة القدس

"استخدام مناهضة السامية كتهمة لمنع انتقاد ممارسات  
إسرائيل بحق الفلسطينيين 2000-2013"

خلدون باجس ذيب أبو خطاب

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1434 هـ - 2013 م

"استخدام مناهضة السامية كتهمة لمنع انتقاد ممارسات  
إسرائيل بحق الفلسطينيين 2000-2013"

إعداد

خلدون باجس ذيب أبو خطاب

بكالوريوس "إعلام/ إذاعة وتلفزة" من جامعة بيرزيت - فلسطين

المشرف الرئيس: د. أوري ديفيس

قُدِّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات  
الإسرائيلية - معهد الدراسات الإقليمية - جامعة القدس.

1434 هـ - 2013 م

جامعة القدس  
عمادة الدراسات العليا  
معهد الدراسات الاقليمية

إجازة الرسالة

"استخدام مناهضة السامية كتهمة لمنع انتقاد ممارسات  
إسرائيل بحق الفلسطينيين 2000-2013"

اسم الطالب: خلدون باجس ذيب أبو خطاب  
الرقم الجامعي: 20912286

المشرف: د. أوري ديفيس

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2013/06/05 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم  
وتواقيعهم:

التوقيع: 

1- رئيس لجنة لمناقشة: د. أوري ديفيس

2- ممتحنا داخليا: د. احمد رفيق عوض

3- ممتحنا خارجيا: د. سمير عوض

القدس - فلسطين

1434 هـ - 2013 م

## إهداء

إلى الذين اختاروا أن يكونوا "أحياء عند ربهم"، ليعيش من خلفهم حرا كريما على وجهها..  
إلى أرواح الشهداء..

إلى شمعتين أضاءتا ولا تزالان تضيئان الطريق لفلذات أكبادهما، فكان نورهما منبع  
البصيرة، ومصدر الإلهام.. إلى والديّ باجس وآمال..

إلى أخ وأخت وزوج أخت، لو لم يكونوا لتمنيت أن يكونوا.. إلى خالد وفادية ومحمود..

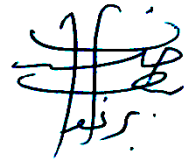
إلى زوجة لم تكف بالصبر على انشغالي بالدراسة.. بل كانت نعم السند.. إلى يسرى..

وأخيرا.. إلى زينة الحياة.. نور.. جمان.. آمال.. أسامة..

خلدون أبو خطاب

## إقرار

أقر أنا معدّ الرسالة بأنّها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنّها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تمت الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.



التوقيع:

خلدون باجس ذيب أبو خطاب

التاريخ: 2013/05/20

## شكر

أتقدم بالشكر لعمادة الدراسات العليا وكلية الآداب ولبرنامج الدراسات الإقليمية ورئيسه د. سامي مسلم، ولكل مدرس ومؤلف عرفته ولم اعرفه وكانت له مساهمة في الإضافة إلى حصيلة معرفتي في مجال لم يكن في صلب دراستي الجامعية الأولى. إلى كل هؤلاء الشكر الجزيل.

الشكر للدكتور أوري ديفيس المشرف على هذه الدراسة لصبره الجميل وإخلاصه في وضع تجربته ومكتبته بين يدي حتى أحقق هذه الرسالة.

والشكر موصول إلى كل المؤسسات التي سهلت لي الحصول على ما تطلبتته هذه الرسالة من مراجع وملاحق، الشكر لمكتبة جامعة القدس، ومكتبة جامعة بيرزيت، ومكتبة بلدية البيرة، وللمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار.

أما الزملاء الأعزاء، فلهم الشكر لإثرائهم النقاش وتبادلهم المعلومة وتعاونهم الذي سهل مهمتي البحثية.

والشكر للصحفية كريستين شريمسكي أميركية الجنسية فلسطينية الروح، لما قدمته من مواد ونصوص ساهمت في إعداد هذه الرسالة.

## تعريفات

مناهضة السامية الكلاسيكية: "العدوانية تجاه أو التمييز ضد اليهود كمجموعة دينية، أو عرقية." (Merriam-Webster's: 2011)

مناهضة السامية الجديدة: معاداة إسرائيل أو الصهيونية.

الحركة الصهيونية: هي الحركة التي أسسها ثيودور هيرتسل وعقدت مؤتمرها الأول في مدينة بازل السويسرية عام 1897، ووضعت لنفسها خلاله هدفا يتلخص في: السعي إلى إقامة وطن [حرفيا "بيت"] في ارض-إسرائيل، معترف به وفقا للقانون العام. (جريس، 1987)

السامي (Semite): أي فرد من شعوب جنوب غرب آسيا بمن فيهم الأكاديون، والفينيقيون، والعبرانيون، والعرب. (<http://www.merriam-webster.com>).

النازية: مجموعة المعتقدات السياسية والاقتصادية التي تم تبنيها وتفعيلها من قبل النازيين في ألمانيا منذ عام 1933 حتى 1945، بما فيها المبدأ الشمولي (Totalitarian) للحكم، والهيمنة للجماعة الألمانية المفترض أنها متفوقة عرقيا، وسيادة الزعيم. (<http://www.merriam-webster.com>).

الهولوكوست: المذابح الجماعية للمدنيين الأوروبيين خاصة اليهود من قبل النازيين خلال الحرب العالمية الثانية. (<http://www.merriam-webster.com>).



## ملخص:

تقتضي الديمقراطية في حدها الأدنى، أن تقبل الأنظمة السياسية التي تمارس الديمقراطية الانتقاد بروح ديمقراطية وأن ترد عليه بالروح ذاتها.

إسرائيل ومؤيدوها من الحركات والمنظمات الصهيونية يتعاملون مع الانتقادات الموجهة لها كقوة احتلال تمارس العنصرية بحق الواقعين تحت حكمها العسكري وبحق من تعتبرهم مواطنين فيه، بعدوانية شديدة، لدرجة تصل إلى اتهام المنتقدين بالعنصرية المرتبطة بمناهضة السامية الكلاسيكية والتي تعني كره اليهود لأسباب عرقية أو دينية.

تستعرض هذه الدراسة أساليب إسرائيل والجمعيات الصهيونية في قمع منتقدي سياسات إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان المحتلة عام 1967 وكذلك في الأراضي المحتلة عام 1948 والتي مارست فيها إسرائيل التطهير العرقي بحق فلسطينيين. ولجأت الدراسة إلى أسلوب دراسة الحالة في استعراض هذه الأساليب، من خلال بحث حالات وقعت في الفترة بين 2000 و 2013.

الدراسة تكشف أن التعريف العملي لمناهضة السامية الذي تعتمد عليه الحركات الصهيونية في محاولاتها لقمع منتقدي إسرائيل ليس إلا وثيقة تاريخية لا-قانونية، وذلك باعتراف المؤسسة التي عملت على وضع هذا التعريف وهي وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية European Fundamental Rights Agency (FRA)، وأن FRA لم تطلب من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تبني التعريف وجعله أساسا لتحديد الممارسات المناهضة للسامية. ورغم الحقائق المذكورة أعلاه، ذلك تقوم الجمعيات الصهيونية باستخدام هذا التعريف عن طريق الادعاء انه وثيقة قانونية تعترف بها دول الاتحاد الاوروبي -وهذا ليس صحيحا-، وكذلك عن طريق الإشارة إلى أن الولايات المتحدة تستخدم هذا التعريف في بعض قوانينها.

لذلك يوصي الباحث القادة السياسيين الفلسطينيين وكل المتضامنين مع الحق الفلسطيني بالعمل على تعميم ما كشفت عنه الدراسة فيما يتعلق بزور ادعاء مؤيدي إسرائيل أن التعريف العملي لمناهضة السامية هو تعريف اعتمده الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كمرجع قانوني يحدد الممارسات المناهضة للسامية. الأبعاد القانونية لهذا الكشف تستحق أن تتم دراستها أيضا من أجل الحصول على استفادة قانونية من الحقائق المذكورة أعلاه.

كذلك يوصي الباحث بتعميم القائمة التي وضعتها المفوضية الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب European Commission against Racism and Intolerance – ECRI وضمت

الممارسات التي تعتبرها مناهضة للسامية، والتي لا تدعم الادعاء بان انتقاد إسرائيل أو الصهيونية أو الدعوة إلى مقاطعتها هي ممارسات مناهضة للسامية.

ويوصي الباحث أيضا الناشطين على المستوى القانوني بدراسة القضايا التي حكم فيها القضاء ضد من يعتبرون انتقاد إسرائيل أو الدعوة إلى مقاطعتها عملا مناهضا للسامية، من أجل استثمار هذه الأحكام في تطوير أساس للنضال على المستوى القانوني.

أخيرا يوصي الباحث الناشطين المناهضين للاحتلال بالعمل مع نظرائهم اليهود في العالم من المدافعين عن الحقوق الفلسطينية على نشر الموقف القائل أن انتقاد إسرائيل ومقاطعتها ومقاطعة احتلالها تمثل مقاومة مشروعة، لا علاقة لها بمناهضة السامية. علاوة على ذلك اعتبار ان محاولات الربط بين انتقاد إسرائيل ومعاداة اليهود، ليس إلا محاولة لإثارة النزعات الدينية هدفها قمع منتقدي ممارسات إسرائيل كقوة احتلال.

# **Using The Accusations of Anti-Semitism to Block The Criticism of Israel's Practices Against Palestinians (2000-2013)**

**Prepared By: Khaldoun Bajes Deeb Abu-Khattab**

**Supervisor: Dr. Uri Davis**

## **Abstract:**

One of the minimum requirements of democracy demands that the political systems accept criticism, and respond when criticized in democratic manner.

Israel and its supporters - notably the Zionist organizations - deal with criticism of the Israeli Occupation and the racist practices towards the 1948 and 1967 Palestinians, in belligerent manner. Israel and its supporters deals with the criticism of these practices in a very sensitive, and even aggressive way, to the extent of accusing the critics being anti-Semites, who hate Jews as a racial or religious group.

This study seeks to reveal how Israel and the Zionist organizations suppress critics of Israel's practices and policies in the 1967 Israeli Occupied West Bank and Gaza Strip, and in the lands occupied and ethnically cleansed by Israel in 1948 from the year 2000 (the outbreak of the second Palestinian intifada up to the present.

The study reveals that the working definition of anti-Semitism, which Zionist Organizations depend on in their attempts to suppress the critics of Israel, is not a recognized document and has no legal value. European Fundamental Rights Agency (FRA) that worked on putting this definition between 2003-2005 clarified that the definition is a historical non-legal document. FRA confirmed that they never called the Member States of the European Union to adopt the definition and to use it as a basis for defining which practices are to be considered anti-Semitic. Despite the above mentioned facts several Zionist Organizations are still using this definition by claiming that it is a legal document recognized by the European Union, as well as by pointing out that the United States uses this definition in some of its laws.

The researcher recommends that Palestinian political leaders and all activists working in solidarity with Palestinian rights publicize the findings of this study exposing the false claims of Israel's apologists to the effect that the working definition of anti-Semitism is adopted by the EU and its member states as a legal standard to be used as a basis for defining which practices are to be considered anti-Semitic.

Moreover, the researcher recommends that the legal implications of the findings of this study be examined in order to develop further legal advantages of the facts revealed in this study to fortify the defense of Palestinian rights.

Additionally, the researcher recommends publicizing the General Policy Recommendation (GPR) of the European Commission against Racism and Intolerance (ECRI) that specify the anti-Semitic acts to be considered criminal offences. These recommendations do not support the claim that criticizing Israel or calling to boycott it form anti-Semitic acts.

Finally, the researcher also urges Palestinian activists working on the legal level to study the lawsuits won by Israel critics and by the Campaign of Boycotts, Divestment and Sanctions Against Israel (BDS), in order to advance the legal advantages gained as a basis for expanded legal struggle.

In conclusion, the researcher recommends that anti-occupation activists work with their Jewish counterparts throughout the world in defense of the Palestinian rights with the view to spreading the position that criticism of Israel, and the calls for boycotting Israel represent legitimate resistance, and have nothing to do with anti-Semitism. What is more, that attempts to connect the right to criticize Israel with anti-Semitism, represent an attempt to provoke religious disputes to suppress the critics of Israel practices as occupation force.

## الفصل الأول

### مقدمة عن تحريف تعريف مناهضة السامية

يرتبط استخدام إسرائيل لمناهضة السامية كتهمة لمنع انتقاد ممارساتها بحق الفلسطينيين، بافتراض أن إسرائيل تعتبر نفسها دولة ديمقراطية، وخاضعة لمعايير الديمقراطية التي صيغت في معاهدات الأمم المتحدة للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، ولمعايير "المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات" (International Institute for Democracy and Electoral Assistance "IDEA") في السويد. الارتباط يأتي من ناحية أن الديمقراطية تقتضي فيما تقتضيه تقبل الانتقاد بأسلوب ديمقراطي والرد عليه بأسلوب ديمقراطي أيضاً. فهل هذا يحدث في إسرائيل عندما يتعلق الانتقاد بممارسات الدولة العبرية كقوة احتلال ضد الفلسطينيين؟

إجابة السؤال السابق، والتي يتمحور جزء كبير من الدراسة حولها، مرتبطة بتحريف تعريف مناهضة السامية -ويمكن القول- تطويره بما يتناسب مع احتياجات الحركة الصهيونية وإسرائيل، اثر تنامي انتقادها كقوة احتلال.

أول ما يتبادر إلى ذهن من يقرأ أو يسمع كلمة "مناهضة السامية" هو تعريفها الكلاسيكي: كره اليهود لأنهم يهود. وهذا لا يعني أن اليهود هم وحدهم العرق السامي بين الشعوب، فمعجم ميريام-ويبستر مثلاً يعرف السامي (Semite) بأنه "أي فرد من شعوب جنوب غرب آسيا بمن فيهم الأكاديون، والفينيقيون، والعبرانيون، والعرب." (Merriam-Webster's: 2011)

لكن المعجم ذاته يعرف مناهضة السامية بأنها "العدوانية تجاه أو التمييز ضد اليهود كمجموعة دينية، أو عرقية." (Merriam-Webster's: 2011)

ففي تعريف مناهضة السامية تم استثناء باقي الشعوب السامية، وحصرت مشاعر العدوانية أو التمييز تجاه اليهود فقط.

وفيما تتفق الموسوعة البريطانية (Encyclopedia Britannica: 2011) مع معجم ميريام-ويبستر في تعريف مناهضة السامية، إلا أنها تضيف إليه سبب حصر المشاعر مناهضة السامية تجاه اليهود فقط. يشير تعريف الموسوعة البريطانية إلى أن العرب هم ساميون أيضاً، ومع ذلك فهم ليسوا هدفاً لمناهضة السامية، فمناهضة السامية النازية التي بلغت ذروتها في الهولوكوست كانت لها أبعاد عنصرية استهدفت اليهود بسبب خصائص بيولوجية مفترضة لديهم حتى لو غيروا دينهم أو كانوا أبناء ليهود غيروا دينهم.

إذاً عملياً حُصرت مناهضة السامية في اليهود بأوروبا حيث نشأت، ولذلك لم تُشمل الشعوب السامية الأخرى في الشعور المضاد لليهود.

المصطلح "مناهضة السامية" حسب الموسوعة البريطانية ظهر عام 1882 على يد الألماني فيلهلم مار (Wilhelm Marr) لوصف الحملة التي استهدفت اليهود في أوروبا الوسطى في تلك الفترة.

لم يتغير تعريف مناهضة السامية منذ ذلك الحين، وبقي مستخدماً منذ عام 1882 كما ذكر في معجم ميريام-ويبستر. وفي 2005 وضع "المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية ورهاب الأجانب"<sup>1</sup> (The European Monitoring Center on Racism and Xenophobia –EUMC) بالتعاون مع "مكتب المنظمات الديمقراطية وحقوق الإنسان" في "منظمة الأمن والتعاون الأوروبية"، وخبراء دوليين ومنظمات المجتمع المدني، تعريفاً لمناهضة السامية جاء كالتالي: "مناهضة السامية هي تصور معين لليهود، يتم التعبير عنه بالكراهية تجاه اليهود، مظاهر مناهضة السامية اللفظية أو المادية يتم توجيهها نحو الأفراد اليهود أو غير اليهود و / أو ممتلكاتهم، ومؤسسات المجتمع اليهودي ومرافقه الدينية." (FRA : 2005) (انظر ملحق رقم (1))

---

1- عام 2007 غير الاتحاد الأوروبي اسم The European Monitoring Center on Racism and Xenophobia إلى (EUMC) إلى European Union Agency for Fundamental Rights (FRA) مع توسيع مهامها. (<http://fra.europa.eu>)

وزارة الخارجية الأميركية قامت باعتماد التعريف الأوروبي العملي لمناهضة السامية. لكن الوزارة تشير إلى أن هذا التعريف فضفاض لذلك تبرر الإضافة التفسيرية التي وضعها "المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية ورهاب الأجانب"، في تعريفه لمناهضة السامية. هذه الإضافة تقول "بعض المظاهر [لمناهضة السامية] يمكن أن تستهدف دولة إسرائيل باعتبارها كيانا جامعا لليهود." (US Department of State, 2010)

أكثر ما يهم الباحث في هذه الدراسة هو الإشارة إلى ملاحظة "المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية ورهاب الأجانب" التي وردت في نهاية الوثيقة، والتي تقول "ومع ذلك، فإن انتقاد إسرائيل بطريقة مشابهة لما تتعرض له أية بلد أخرى من انتقادات لا يمكن أن يعتبر مناهضة للسامية."

أما البنود التي وردت في التعريف الأوروبي العملي لمناهضة السامية والتي تتناول اعتبار انتقاد إسرائيل في سياق ما عملا مناهضا للسامية فتتص على التالي:

- إنكار حق الشعب اليهودي في تقرير مصيره، مثلا بالادعاء أن وجود دولة إسرائيل مسعى عنصري.
- اعتماد معايير مزدوجة من خلال مطالبة إسرائيل بالقيام بسلوك غير متوقع أو غير مطلوب من أية أمة ديمقراطية أخرى.
- استخدام رموز وصور مرتبطة بمناهضة السامية الكلاسيكية (مثل الادعاء بأن اليهود قتلوا المسيح، أو فرية الدم) لوصف إسرائيل أو الإسرائيليين.
- إجراء مقارنة بين سياسة إسرائيل الحالية وتلك النازية.
- اعتبار اليهود بشكل جماعي مسؤولين عن ممارسات دولة إسرائيل. (Fra : 2005)

رغم أن هذه البنود تحاول أن تفصل ما يمكن اعتباره مناهضا للسامية وما يمكن اعتباره انتقادا مسموحا ضد إسرائيل، إلا أن التفسيرات المختلفة والفضفاضة للانتقاد الموجه لإسرائيل خاصة فيما يتعلق بممارساتها بحق الفلسطينيين، تعطي مجالا لإسرائيل كدولة وللنظمات الصهيونية المؤيدة لها باتهام منتقدي سياساتها بمناهضة السامية لإسكاتهم.

أرسلت "المنظمة الصهيونية الأميركية" رسالة إلى د. ريتشارد إل. ماكورمك Richard L. McCormick رئيس جامعة ولاية نيوجيرسي -وهي مؤسسة تعليمية أميركية تتلقى دعما حكوميا-. في هذه الرسالة المؤلفة من 15 صفحة اشتكى رئيس المنظمة الصهيونية الأميركية مورتون إي. كلاين Morton E Klein ومديرة قسم القانون والعدالة في المنظمة سوزان بي. توخمان Suzan B. Tuchman من أن الطلاب اليهود في حرم الجامعة يعانون من وجودهم في بيئة جامعية معادية، ومناهضة للسامية بسبب وجود نشاطات مناهضة لدولة إسرائيل، وسرد كلاين وتوخمان سلسلة من هذه النشاطات. عند الاطلاع على وصف هذه النشاطات نجد أنها تتحدث عن نشاطات مناهضة

لممارسات إسرائيل كقوة احتلال تجاه الفلسطينيين، لكن كلاين يربط كلمة إسرائيل بكلمة اليهود في معظم وصفه لهذه النشاطات. (Zionist Organization of America -ZOA, 2011)

يبدو للباحث أن غياب حد فاصل وواضح يميز ما بين ما يمكن اعتباره عملاً مناهضاً للسامية، وما يمكن اعتباره حقاً مشروعاً في انتقاد ممارسات إسرائيل بحق الفلسطينيين، يعطي إسرائيل والمنظمات الصهيونية مجالاً -ليس فقط لاتهام منتقدي ممارسات الدولة العبرية بحق الفلسطينيين بمناهضة السامية- بل وحتى للضغط على بعض الدول لسن قوانين تجعل انتقاد إسرائيل من ناحية ممارساتها بحق الفلسطينيين مخالفة قانونية يعاقب مرتكبها أمام القضاء.

في هذه الدراسة يسعى الباحث إلى استعراض استخدامات تهمة مناهضة السامية كأداة لمنع انتقاد ممارسات إسرائيل بحق الفلسطينيين، وستغطي الدراسة ذلك من بداية انتفاضة الأقصى / الانتفاضة الثانية عام 2000 وحتى حينه.

تبحث الدراسة عدة عناصر مرتبطة بالموضوع الرئيسي لها، ففيما يستعرض هذا الفصل تحريف تعريف مناهضة السامية، ومبررات ومشكلة وأهمية وأهداف وأسئلة وفرضيات وحدود ومحددات الدراسة ومعوقاتها ومنهجيتها - يتناول الفصل الثاني الدراسات السابقة التي بحثت في إسرائيل والديمقراطية، وفي استخدام مناهضة السامية لحماية إسرائيل.

فيما يبحث الفصل الثالث قضية هل إسرائيل دولة ديمقراطية أم صهيونية. حيث يتم استعراض معايير ديمقراطية الدول، ثم الإجابة عن التساؤل بناء على مدى انطباق هذه المعايير على نظام إسرائيل السياسي والأيدولوجية التي يتبناها.

ويتناول الفصل الرابع نظرية مناهضة السامية الكلاسيكية، ومناهضة السامية الجديدة، حيث يتم تعريفهما من وجهة نظر من يتبنونهما، وكيفية ربطهما بمناهضة الصهيونية. ويفند الباحث في هذا الفصل الادعاء القائل إن انتقاد الصهيونية يعتبر مناهضة للسامية. ويستعرض الفصل أيضاً قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 3379 لعام 1975، الذي يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية، ثم الظروف والضغوط السياسية التي أدت إلى إلغاء هذا القرار عام 1991. وفي الباب الأخير من هذا الفصل يتم استعراض ثلاثة من أبرز العاملين على ترويج نظرية مناهضة السامية الجديدة.

ويتناول الفصل الخامس -وهو الجزء الرئيسي في الدراسة-، الأساليب التي يتم من خلالها قمع منتقدي إسرائيل كقوة احتلال من خلال اتهامهم أو وصمهم بأنهم معادون لليهود (مناهضة السامية



الكلاسيكية). وتناولت الدراسة هذه الأساليب من خلال اعتماد منهج دراسة الحالة Case Study على المستويين القانوني والإعلامي.

فعلى المستوى القانوني تم عرض وتحليل أبرز القوانين أو القرارات التي تستخدم لقمع منتقدي إسرائيل، سواء كانت القوانين متعلقة بمناهضة السامية بشكل مباشر، أو تم توظيفها لهذا الغاية.

أما على المستوى الإعلامي فتم عرض وتحليل ثلاثة نماذج لوسائل إعلام استهدفتها وتستهدفها إسرائيل ومؤيدوها من خلال اتهامها بمناهضة السامية بسبب تغطيتها للأحداث في فلسطين.

في الفصل السادس وهو خاتمة الدراسة، يستعرض الباحث أبرز ما تم كشفه فيما يتعلق بالأداة الرئيسية التي يقوم عليها معظم جهد المدافعين عن إسرائيل وهي الوثيقة المسماة "تعريف المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية ورهاب الأجانب العملي لمناهضة السامية"، أو ما تعرف اختصاراً بالتعريف الأوروبي العملي لمناهضة السامية.

الباحث في هذا الفصل يتتبع تاريخ هذا التعريف، والمشاركين في وضعه، مكانته القانونية، وهل تم تبنيه من قبل دول الاتحاد الأوروبي كما تدعي الحركات الصهيونية، وما هو موقف الاتحاد الأوروبي الرسمي من التعريف ممثلاً بالمركز الذي وضع هذا التعريف، وممثلاً بالمفوضية الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب، التي وضعت لدول الاتحاد الأوروبي المعايير التي تحدد السلوكيات العنصرية التي قد يعاقب عليها القانون.

## مبشرات الدراسة

- الإجابة على السؤال: كيف تستخدم إسرائيل والحركات الصهيونية التهديد بتهمة مناهضة السامية لمنع انتقاد ممارسات الدولة العبرية بحق الفلسطينيين؟
- تعزيز الحملات المناهضة لممارسات إسرائيل بحق الفلسطينيين (مثل حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل)، والدفاع عن هذه الحملات في الأوساط العربية.
- لدى مراجعة الأدبيات المتعلقة بالموضوع وجد الباحث مصادر عربية (كتبها عرب) قليلة تتناوله، لذلك تضيف هذه الدراسة مادة جديدة إلى البحث العلمي.

## مشكلة الدراسة

بالنظر إلى أن المتحدثين الصهيونيين الرسميين يدعون أن السرد المضاد للصهيونية والمضاد لإسرائيل له اثر في تعزيز الكراهية ضد اليهود، ويمثل شكلا من أشكال مناهضة السامية، فهل من الممكن - وإن كان ذلك ممكنا - التفريق بين مناهضة الصهيونية ومناهضة السامية؟

## أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة في سعيها لعرض الأساليب التي تلجأ إليها الجمعيات الصهيونية لقمع منتقدي سياسات إسرائيل بحق الفلسطينيين سواء في الأراضي المحتلة عام 1948 أو المحتلة عام 1967، وسيلجأ الباحث لمنهجية دراسة الحالة خلال عرض هذه الأساليب.

وتتميز الدراسة عما سبقها من دراسات في أنها تتناول أكثر من منطقة (الدول التي يتم فيه استخدام تهمة مناهضة السامية لقمع منتقدي إسرائيل)، في الوقت ذاته تتناول أكثر من منهجية متبعة من قبل إسرائيل والحركات الصهيونية لقمع هؤلاء المنتقدين.

## أهداف الدراسة

- 1- يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة للكشف عن عمل إسرائيل الدؤوب كدولة وبدعم من الجمعيات الصهيونية المؤيدة لها وجماعات الضغط الصهيونية، لاستصدار قوانين جديدة في عدد من دول العالم، وإعطاء تفسيرات جديدة لنصوص قانونية قديمة تجرّم انتقاد ممارسات الدولة العبرية بحق الفلسطينيين من خلال ربط الانتقادات بتهمة مناهضة السامية. كما يسعى الباحث إلى استعراض بعض هذه القوانين والتفسيرات، والذي يؤدي عدم وضوح الحد الفاصل فيها بين الانتقاد المشروع والإساءة العنصرية إلى إساءة استخدامها لمنع الانتقاد الشرعي لإسرائيل.
- 2- تسعى الدراسة إلى إظهار الوسائل التي تستخدمها المؤسسات الإسرائيلية والحركة الصهيونية في الولايات المتحدة والدول الأوروبية بما يخص دفاعها عن سياسات إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني من خلال عرض جهود الحركة الصهيونية وجماعات الضغط الصهيونية في هذا المجال.
- 3- تسعى الدراسة أيضا إلى إظهار الظلم الذي يعانيه الفلسطينيون ومؤيدوهم في العالم، بحرمانهم من حق انتقاد إسرائيل من ناحية ممارساتها كقوة احتلال مبنية على تطهير عرقي للشعب الفلسطيني (نكبة 1948) بحق هذا الشعب، تحت مبرر أنّ الانتقاد يحمل في ثناياه مشاعر مناهضة للسامية.

## أسئلة الدراسة

- كيف تستخدم إسرائيل تهمة مناهضة السامية لمنع انتقاد ممارساتها بحق الفلسطينيين؟
- هل من الممكن إفشال استخدام إسرائيل والحركة الصهيونية تهمة مناهضة السامية لمنع انتقاد ممارسات الدولة العبرية بحق الفلسطينيين من خلال اللجوء إلى التحليل القانوني؟

## فرضيات الدراسة

1. إسرائيل دولة تحاول الوصول إلى مستوى ديمقراطية باقي الدول الديمقراطية في الغرب.
2. التعريفات الأوروبية والأميركية لمناهضة السامية لم تقسح مجالا لانتقاد ممارسات إسرائيل بحق الفلسطينيين.

## حدود الدراسة

الحدود الزمنية: منذ عام 2000 وحتى الوقت الحاضر.

الحدود المكانية: تجرى هذه الدراسة في فلسطين وبالتحديد مدينتي رام الله والبييرة وبلدة أبو ديس حيث يقع مقر جامعة القدس.

## محددات الدراسة ومعوقاتها

- قد يكون الحصول على وثائق رسمية تتعلق بالقوانين والتشريعات التي تتعلق بقضايا مناهضة السامية في عدد من الدول هو أكبر معيق قد يواجهه الباحث خلال عملية إعداد هذه الدراسة، بسبب صعوبة الوصول إلى المؤسسات الرسمية في هذه الدول.
- الكثير من القضايا -خاصة المتعلقة بدراسة الحالة- التي يسعى الباحث إلى عرضها، حديثة العهد نسبياً، ونسبة لا بأس بها منها موجودة على مواقع الانترنت -خاصة الرسمية سواء كانت حكومية أو صادرة عن مؤسسات دولية أو مراكز أبحاث معروفة-، لذلك سيعتمد الباحث على الكثير من الوثائق الموجودة على شبكة الانترنت ووضعها ضمن قائمة المراجع لهذه الدراسة.
- التزام الباحث بعمل بدوام كامل، إضافة إلى واجباته كرب أسرة تحد من قدرته على الحصول على وقت كافٍ وعلى قدرة تحركه للوصول إلى المراجع أو الشخصيات التي يمكن أن تعتبر مراجع في موضوع الدراسة.

## منهجية الدراسة

سيعتمد الباحث على ثلاثة مناهج: التحليلي وتحليل النصوص ودراسة الحالة، وقد يتم اللجوء إلى خبراء في القانون لتفسير القوانين والتشريعات التي تجرم من ينتقد إسرائيل كدولة والتي سيتم عرضها في الدراسة.

## الفصل الثاني

### الدراسات السابقة

#### الباب الأول: إسرائيل والديمقراطية

يختلف الباحثون في طبيعة النظام السياسي الإسرائيلي، في وصفهم له، وتقع التوصيفات بين حدين متناقضين، حد يصفها بأنها ديمقراطية ليبرالية، وآخر مناقض تماماً يصفها بأنها دولة تميز عنصري (أبارتهيد). وبين هذين الوصفين نجد توصيفات أخرى مثل: دولة ديمقراطية-إثنية، دول إثوقراطية، ودولة عنصرية. ولكل توصيف منها منظّره وناقده.

#### إسرائيل ديمقراطية ليبرالية

يرى بيني نوبيرغر (נוב'גר) أنّ إسرائيل في السياق الإعلاني والهيكلي تحقق متطلبات وصفها أنها دولة ديمقراطية ليبرالية، ويعتمد نوبيرغر في رأيه هذا على وثيقة إعلان استقلال إسرائيل التي تنص على أن دولة إسرائيل "تحتفظ على المساواة التامة في الحقوق اجتماعياً وسياسياً بين جميع رعاياها دون التمييز من ناحية الدين والعرق والجنس وتؤمن حرية العبادة والضمير واللغة والتربية والتعليم والثقافة". (نوبيرغر: 1988)

ورغم أن أورن يفتاحيل (2012) يرى أن المؤيدين لوجهة النظر القائلة إن إسرائيل دولة ديمقراطية ليبرالية -ومنهم إضافة إلى نوبيرغر، شمويل ايزنشتات، وأشر أريان، وموشيه ليزاك- لم يقدموا إلا تحليلاً ضئيلاً لطبيعة النظام الإسرائيلي، إلا أن نوبيرغر يشير إلى أربعة بقع تلطخ ديمقراطية إسرائيل، هي: عدم وجود دستور، احتلال المناطق الفلسطينية، الحقوق المقلصة للأقلية العربية داخل إسرائيل، والافتقار إلى الحرية المدنية في أمور الأحوال الشخصية. وبالرغم من هذه البقع ما يزال نوبيرغر يرى أن إسرائيل تلبّي معايير الديمقراطية الليبرالية. (يفتاحيل، 2012)

ويستعرض نوبيرغر أبرز المعايير التي جعلته يطلق حكمه هذا، فيرى أنّه في إسرائيل يجري تنافس دائم بين الأحزاب الحاكمة وأحزاب المعارضة، كما أن إسرائيل تقدم نموذجاً متطرفاً للتعددية الحزبية، حيث يوجد في الكنيست أكثر من عشر كتل برلمانية، بعضها ائتلافي [داخل في تركيبة الائتلاف الحكومي] والآخر معارض. ويرى نوبيرغر أنّ هذا التعدد موجود فقط في ديمقراطيات قليلة.. وهذا

يوفر للناخب الإسرائيلي خيارات انتخاب متنوعة أكثر مما يتوفر للناخب الأميركي أو البريطاني أو السويدي. (نوببرغر: 1988، 29-7)

وفي دراسة أخرى يرى نمر سلطاني أن المدافعين عن فكرة أن إسرائيل دولة ديمقراطية ليبرالية يعتمدون مناهج بحثية يسعون من خلال الانتقائية في تطبيقها وفي الأمثلة التي يعرضونها، إلى إثبات فكرتهم. يتناول سلطاني في دراسته كتاب "إسرائيل وأسرّة الأمم: الدولة القومية اليهودية وحقوق الإنسان" الذي ألفه الكساندر يعقوبسون وأمنون روبنشتاين. يركز سلطاني على منهجية المؤلفين، حيث وضعاً أمامها هدفاً هو إثبات أن إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية وليبرالية طبيعية، وقاما بانتقاء الأدوات التي تناسب هدفهما، وصمما بحثهما ليصل إلى النتيجة المطلوبة، وفي الوقت نفسه قاما بتجاهل ما يمكن أن يثبت عكس ادعائهما، فلم يحاولا حتى الإشارة إليه أو المجادلة فيه. (سلطاني، 2011: 95-114).

الدراسة النقدية التي أعدها سلطاني هدفها إبراز فشل المفكرين الإسرائيليين في إثبات أن الدولة العبرية هي دولة ديمقراطية ليبرالية.

### إثنية ديمقراطية

يرد سامي سموحة أيضاً على الادعاء بأن إسرائيل دولة ديمقراطية ليبرالية، لكنه يقول إنها دولة ديمقراطية-إثنية. ويعتبر سموحة:

"أن عدد الديمقراطيات الليبرالية في الغرب يتجه إلى الانخفاض نتيجة للعولمة والأقلية وتعميم حقوق الأقليات والتعددية الثقافية وصعود القومية-الإثنية. وبينما تتفصل الدول الغربية عن الدولة القومية وتتحول نحو الديمقراطية المدنية متعددة الثقافات، ترسخ بلدان أخرى شكلاً غير مدني للدولة الديمقراطية يتطابق ويتبع إثنية واحدة. هذا النموذج "الديمقراطية الإثنية" متمثل في إسرائيل وينطبق عليها في ملامحه المحددة والظروف المؤدية إليه وشروط استقراره. وعلى عكس صورتها الذاتية وسمعتها الدولية كديمقراطية ليبرالية غربية، إسرائيل هي ديمقراطية إثنية بحيث يجعل اليهود الدولة أداةً للنهوض بأمنهم القومي وديمغرافيتهم والفضاء العام والثقافة والمصالح. في الوقت ذاته، فإن إسرائيل هي ديمقراطية توفر أنواعاً مختلفة من الحقوق للمواطنين العرب الفلسطينيين (...). الذين يُنظر إليهم [من قِبَل اليهود] على أنهم تهديد." (Smooha, 2002: 475-503)

اعتبار سموحة إسرائيل دولةً ديمقراطيةً إثنيةً ينبع من سيطرة إثنية واحدة -هي اليهود- على مقدرات الدولة وسياساتها بما يخدم مصالح هذه الإثنية على حساب الإثنيات الأخرى. فالنظام السياسي يجمع بين سيطرة إثنية معينة على الحكم مع إعطاء حقوق للجميع.

وهذا الرأي يناقض الرأي القائل بأنها ديمقراطية ليبرالية. فالدولة كنظام سياسي تمارس التمييز الإثني، وتمنح حقوقا جماعية، وتخفق في معاملة كل المواطنين والجماعات بشكل متساو. لذلك يرى سموحة- أنها ليست ديمقراطية توافقية أيضا، لأنها ليست محايدة إثنيا، بل محكومة من قبل الأغلبية [اليهود]، فيما لا تتمتع الأقليات [العرب] بحكم ذاتي أو بالمشاركة في الحكم. رغم أن رأي سموحة نقدي في الاتجاه السلبي من باب الحكم على إسرائيل بأنها ليست ديمقراطية ليبرالية، إلا أن وصفه لها بأنها ديمقراطية إثنية لم يرق لأورن يفتاحيل (2012) الذي يصر على وصف الدولة العبرية بأنها اثنوقراطية، وهو وصف ينزع عنها صفة الديمقراطية.

### الإثنوقراطية والأبارتهيد الزاحف

وصف أورن يفتاحيل، لإسرائيل بأنها دولة اثنوقراطية خصص له كتابا تحت عنوان "الإثنوقراطية: سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/فلسطين". ويقدم يفتاحيل في الفصل الثالث (الجدل حول الديمقراطية الإسرائيلية) عدة طروحات في توصيف النظام السياسي لمحللين آخرين، ويقوم بتفنيد هذه الطروحات لدعم ادعائه بأن إسرائيل ليست دولة ديمقراطية ليبرالية، أو ديمقراطية إثنية، بل هي دولة اثنوقراطية.

يعرف يفتاحيل النظام الإثنوقراطي بأنه النظام الذي يعمل على تمكين الأمة المهيمنة (الجماعة المتميزة) من التوسع والإيغال في فرض الإثنية، والسيطرة على الإقليم المتنازع عليه وعلى الكيان السياسي. وقد تكون النظم الإثنية ديكتاتورية أو قد تمارس التطهير الإثني (رواندا وصربيا) أو السيطرة والعزل (السودان، وجنوب إفريقيا قبل 1994). يركز الكاتب على النظم الإثنية التي تقدم نفسها على أنها ديمقراطية مثل سريلانكا وماليزيا ولاتفيا وصربيا وإسرائيل. (يفتاحيل 2012 : 19-20)

ينتقد يفتاحيل طرح سموحة باعتبار إسرائيل ديمقراطية إثنية من باب انه لا يمكن الجمع بين الديمقراطية وحالة اللامساواة المدنية، فيعتبر أن إسرائيل لم تسع إلى تحقيق المواطنة المتساوية بين العرب الفلسطينيين واليهود. لأن العضوية في الشعب اليهودي هي الأساس للادعاء بملكية الدولة، أما العضوية في إسرائيل فليست المعيار لهذا الادعاء. ويسوق يفتاحيل عناصر بنى عليها حكمه على النظام السياسي في إسرائيل بأنه نظام إثنوقراطي، لكنه أحيانا يتجاوز هذا التوصيف ليعتبر إسرائيل دولة أبارتهيد زاحف، من باب أن الوصول لهذه لحالة هو نتيجة منطقية للنظام الإثنوقراطية الذي يعطي الشرعية للإثنية كمبدأ تنظيمي رئيس يؤدي إلى تشكيل طبقات إثنية ذات مدى طويل، وينسف المعنى المعياري للمواطنة ويشعل عمليات الانشقاق والثورة، وبالتالي يسعى النظام إلى القيام بخطوات أكثر عنفا لمواجهة التحديات الناجمة عن الأقليات المتدمرة، وتنعكس هذه الخطوات عمليا في توطين

اليهود في المناطق المحتلة واستخدام العنف ضد العرب [الإسرائيليين] والمهاجرين من غير اليهود.  
(يفتاحيل 2012 : 161)

ويرى غانم ومصطفى (2009) أيضا أن النظام السياسي في إسرائيل نظام إثنوقراطي:

"تعكس حالة الأقلية العربية الفلسطينية وضع أقلية قومية هادئة في دولة إثنية ذات نظام حكم إثنوقراطي، والمقصود بذلك لأنها دولة تقترح بينا قوميا لإحدى المجموعات الإثنية من تلك المتواجدة في المجتمع، وتظلم بشكل منهجي باقي المجموعات. وتسيطر الأغلبية في هذا النظام على منظومات وأجهزة الحكم المختلفة وأجهزة الحكم المختلفة وتستعمل قوتها لحرمان الأقلية من المساواة الشخصية والجماعية."

ويتفق دان ياهف (2006) مع الطرح الذي يقدمه يفتاحيل وغانم ومصطفى في اعتبار إسرائيل دولة اثنوقراطية ويعرض بعضاً من الأساليب -خاصة على مستوى القوانين والممارسات- التي يتم من خلالها سلب السكان العرب حقوقهم التي يفترض أن تتوفر لهم باعتبارهم مواطنين إسرائيليين، وينفي في خلاصة قوله أية إمكانية لأن تكون دولة إسرائيل دولة ديمقراطية. (ياهف 2006 : ص5-13)

### إسرائيل نظام أبارتهيد

تعرف الأمم المتحدة (1998) الأبارتهيد (جريمة الفصل العنصري) بأنه "أية أفعال لا إنسانية (...). ترتكب في سياق نظام مؤسسي قوامه الاضطهاد المنهجي والسيطرة المنهجية من جانب جماعة عرقية واحدة إزاء جماعة أو جماعات عرقية أخرى، وترتكب بنية الإبقاء على ذلك النظام".

وفيما يرى يفتاحيل أن إسرائيل دولة اثنوقراطية في طريقها لتصبح دولة أبارتهيد (أبارتهيد زاحف)، يعتبر أوري ديفيس (2004) أن إسرائيل هي نظام أبارتهيد قائم بحد ذاته.

"القوة الدافعة وراء مساعي الصهيونية السياسية، منذ تأسست في المؤتمر الصهيوني الأول، لم تكن ديمقراطية ليبرالية، بل اثنوقراطية، وتحديدا السعي لإقامة دولة في فلسطين تكون "يهودية بقدر ما هي انجلترا انجليزية"، أي بكلمات أخرى -تأسيس وتعزيز دولة يهودية مستقلة في فلسطين تسعى لتحقيق -القانون والممارسة- أغلبية للقبايل اليهودية في المناطق التي تكون تحت سيطرتها: أي دولة أبارتهيد". (ديفيس 2004 : 60)

وبفصل ديفيس بين العنصرية والأبارتهيد، فيشير إلى أنهما مختلفان من ناحية أن العنصرية متفشية في كل الدول، لكن الأبارتهيد هو نظام سياسي تتم فيه قوننة العنصرية بتشريعات برلمانية. والفرق في



وجود عنصرية في دولة ليبرالية وعنصرية النظام الأبارتهيدي هو أن ضحايا العنصرية في البلدان الديمقراطية يجدون في القانون ملاذًا لطلب الحماية بموجب الدستور الديمقراطي، لكن في حالة دولة الأبارتهيد تكون الدولة هي التي تفرض العنصرية بواسطة نظام تشريعي (...). وتلزم مواطنيها بالقيام بخيارات عنصرية وبالتوافق مع السلوك العنصري. (ديفيس 2004 : 61)

وفي سعيه لإثبات ادعائه أن إسرائيل دولة أبارتهيد يقوم ديفيس بتحليل مجموعة من القوانين الاستراتيجية الإسرائيلية مثل قانون المواطنة عن طريق العودة، وأنظمة الدفاع (الطوارئ) لعام 1945، سلسلة قوانين عام 1980، تشريعات الكنيسيت عام 2002.

ويناقش عزمي بشارة (2005) في كتابه (من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية) إشكالية الديمقراطية الإسرائيلية، بالنسبة لفلسطينيي الداخل، وأثر احتلال إسرائيل للأراضي العربية عام 1967 على إخفاء حقيقة أن إسرائيل في تعاملها مع العرب (ممن يحملون الجنسية الإسرائيلية)، ما هي إلا نظام أبارتهيد عنصري. ويفصل بشارة بين حالتي الاحتلال العسكري للأراضي العربية عام 1967 وواقع العرب في مناطق 1948. فيرى في الحالة الأولى (1967) بأن إسرائيل دولة أبارتهيد كولونيالي تمارس فصلا عنصريا غير منظم بقوانين ضد من لا يتمتعون بالمواطنة المشتركة. فيما تمارس في الحالة الثانية (1948) الفصل العنصري (أبارتهيد) بحق العرب فيها (مواطنيها). ما يثيره بشارة في دور الاحتلال في إخفاء الأبارتهيد الممارس بحق عرب 1948 هو تعامل الدول الكولونيالية الغربية مع إسرائيل بشقين منفصلين: الأول ممارسة إسرائيل للاحتلال وما يرتبط فيه من قانون الطوارئ أو قانون الغاب، أو الإرادة الاعتبارية للحكم العسكري من جهة، والثاني هو اعتبار الغرب إسرائيل نظاما تُمارس فيه المواطنة الديمقراطية وسيادة القانون. (بشارة، 2005)

ومتلما فعل سموحة في الرد على نوبيرغر، ويفتاحيل في الرد على سموحة، يناقش بشارة أيضا ادعاءات غيره من الباحثين حول ديمقراطية إسرائيل ليصل هو أيضا إلى ما وصل إليه ديفيس في وصف إسرائيل بأنها نظام يمارس الأبارتهيد بحق جزء ممن يحملون جنسيته. ويتشابه منهجا ديفيس وبشارة في إثبات ادعائهما من خلال تحليلهما لما ورد في القوانين الإسرائيلية التي تكرس التمييز العنصري بحق العرب ممن يحملون الجنسية الإسرائيلية.

## خلاصة

عند الحديث عن طبيعة النظام السياسي في إسرائيل وجد الباحث أن أبرز من كتبوا فيه لجأوا إلى منهجيتين، الوصفية، والتحليلية. في المنهجية الوصفية تم عرض شكل النظام السياسي (قشوره) ومقارنته بالنظم السياسية الديمقراطية الأخرى للوصول إلى الخلاصة التي تضع النظام السياسي الإسرائيلي في خانة هذه النظم، وهذه هي المنهجية التي اتبعها بيني نويبرغر وسامي سموحة والكساندر يعقوبسون وأمنون روبنشتاين. في المنهجية التحليلية تم تحليل القوانين الإسرائيلية العنصرية وعرض أمثلة من الواقع على تطبيق هذه القوانين، وهذا ما لجأ إليه أورن يفتاحيل وأسعد غانم ومهند مصطفى ودان ياهف وعزمي بشارة وأوري ديفيس.

النتائج المبنية على وصف الحالة قد تكون مضللة، فوصف شكل النظام السياسي من الخارج دون الخوض في طبيعة العلاقات الداخلية في هذا النظام يعطي صورة منقوصة وربما معاكسة للواقع. أما النتائج المبنية على تحليل القوانين العنصرية المدعوم بأمثلة لحالات تطبيق هذه القوانين، فتكون أقرب للصحة من الوصف، لأنها تخوض في تفاصيل هذه العلاقات، وتناقشها من وجهة نظر قانونية، وترتبط بينها وبين القوانين التي اعتبرت عنصرية أو قوانين أبارتهيد في بعض الحالات.

لذلك يرى الباحث أن المدافعين عن فكرة ديمقراطية إسرائيل يلجأون إلى الوصف، لتجنب الصدام مع التحليلات التي تفقد وصفهم، وكما أشار نمر سلطاني سابقاً، فإن المدافعين عن ديمقراطية إسرائيل يعتمدون الانتقائية في الوصف والأمثلة، ويتجنبون ذكر ما يدحض ما فكرتهم.

يتفق الباحث مع الباحثين الذين استنتجوا من خلال التحليل أن إسرائيل بواقعها الحالي ما هي إلا دولة أبارتهيد، فواقع الفلسطينيين في داخل الدولة العبرية، وإجراءات الاحتلال في الأراضي العربية المحتلة عام 1967، كما أشارت دراسات للقوانين الإسرائيلية في الداخل (انظر ديفيس : 2004، بشارة : 2005، واكيم : 2009)، وللممارسات التي يقوم بها النظام العسكري في أراضي 1967 تثبت ذلك.

## الباب الثاني: مناهضة السامية لحماية إسرائيل

خلال البحث عن دراسات سابقة تتناول الموضوع من الزاوية التي ستعالجها هذه الدراسة، لم يجد الباحث مراجع عربية -كتبها باحثون عرب-، وهذا لا يعني عدم وجودها ولكن قد يكون السبب محدودية وجود هذه المراجع في المكتبات العامة والتجارية وجامعات الضفة الغربية. وفيما يتعلق

برسائل الماجستير للدراسات العليا لم يجد الباحث في جامعتي القدس وبيروزيت أية دراسة تتناول هذا الموضوع بذات الزاوية أو زوايا أخرى. الملاحظ في موضوع الدراسات المتعلقة بمناهضة السامية أنّ أبرز من تناول موضوعها فيما يتعلق باستخدامها كوسيلة للضغط على من يجرؤ على نقد إسرائيل هم من الكتاب اليهود المناهضين للصهيونية. من هؤلاء المفكر اليهودي الأميركي نوعام تشومسكي وزميله اليهودي الأميركي أيضا البروفسور نورمان فينكلستين.

سبق هؤلاء الأميركي بول فندي عضو الكونغرس عن الحزب الجمهوري (1961-1982). فندي خاض تجربة عميقة أثرت على مسار حياته السياسية عندما اضطرت ظروف معينة -فصلها في مقدمة كتابه "من يجرؤ على الكلام: الشعب والمؤسسات في مواجهة اللوبي الإسرائيلي"-، إلى زيارة المنطقة العربية والاطلاع على الأوضاع فيها في سنوات السبعينيات، هذه الزيارة أدت إلى اتخاذه موقفا سياسياً مناهضاً لسياسات إسرائيل من ناحية، وللدعم الأميركي لها من ناحية ثانية، ولعمليات قمع من يجرؤ على نقد الموقف الأميركي من إسرائيل من ناحية ثالثة. فندي وضع كتابه عام 1985 وركز فيه على دور اللوبي اليهودي - لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية "إيباك" بشكل خاص- في قمع منتقدي إسرائيل وسياساتها في الشرق الأوسط، والموقف الأميركي منها. وكان كتابه من أوائل الكتب التي تناولت العلاقة الأميركية الإسرائيلية من وجهة نظر انتقادية. ودفع فندي ثمن موقفه حيث استهدفت لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية (إيباك) بحملات مضادة -كما يشير في كتابه- أدت إلى خسارته انتخابات عضوية الكونغرس عام 1982.

في كتاب نوعام تشومسكي (1999) Fateful Triangle: The United States, Israel, and the Palestinians، يخلص تشومسكي إلى إن أفضل طريقة لإسكات منتقدي سياسات إسرائيل، هي باتهامهم بمناهضة السامية؛ وان كانوا يهوداً فيطلق عليهم لقب "كارهو أنفسهم". ويشير تشومسكي إلى أن الحركة الصهيونية تسعى إلى توحيد تعريف مصطلحي "معاداة الصهيونية" (يعرفها تشومسكي بأنها انتقاد ممارسات إسرائيل كدولة) ومناهضة السامية التي تستهدف اليهود لكونهم يهودا، ليصبح انتقاد إسرائيل أمراً محرماً بشكل مطلق.

ويتناول نورمان فينكلستين (2001) في كتابه صناعة الهولوكوست: تأملات في استغلال المعاناة اليهودية تَبُّه الحركة الصهيونية لأهمية استغلال فكرة مناهضة السامية لردع منتقدي إسرائيل، ويشير فينكلستين إلى أن اليهود كانوا يخلون من الحديث عن تجربة الهولوكوست حتى أواسط الستينيات، ولكن بعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية وغزة وسيناء والجولان عام 1967، تنبه الصهيونيون إلى أهمية استغلال ما حدث لليهود في الحرب العالمية الثانية، كورقة يرفعونها في وجه من ينتقد احتلال إسرائيل للأراضي العربية في حرب الأيام الستة.

في كتاب آخر لفنكلستين (Finkelstein: 2005) عنوانه ما بعد الصفاقة: إساءة استخدام مناهضة السامية واستغلال التاريخ، يلفت نظر الباحث كيفية استخدام الحركة الصهيونية للهولوكوست في مواجهة من تعتبرهم أعداء إسرائيل، ويعود الباحث إلى فترة ما قبل تنبه الحركة الصهيونية وإسرائيل إلى أهمية استغلال الهولوكوست في صد منتقدي إسرائيل وهي فترة الستينيات. يشير فنكلستين إلى أن البداية كانت في اتهام المفتي أمين الحسيني بأنه كان "أحد أكبر مجرمي الحرب النازيين". لاحقاً كان أحد تبريرات إسرائيل لعدوانها على مصر عام 1967 هو ما سمّته "مؤامرة هتلر الجديد" في إشارة إلى الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر. ثم جاء دور الرئيس العراقي صدام حسين الذي سُمي هتلر جديداً أيضاً، وبعد احتلال العراق وإنهاء حكم صدام وإعدامه جاء الدور على إيران وحزب الله وحماس.

في فرنسا أصدر المؤلف باسكال بونيفاس كتاباً بعنوانه هل من المسموح نقد إسرائيل (2003) وترجمه إلى العربية احمد الشيخ (2004) بعنوان من يجرؤ على نقد إسرائيل. ويرى بونيفاس في كتابه انه من الممكن انتقاد أية دولة في العالم دون أن يُتهم المنتقد بأية تهمة، ولكن عند انتقاد إسرائيل، فإن الدنيا تقوم ولا تقعد. ويتناول المؤلف في كتابه الوسائل التي يستخدمها المؤيدون لإسرائيل في فرنسا لقمع منتقدي السياسات الإسرائيلية، سواء على المستوى السياسي وفي وسائل الإعلام، فيشير مثلاً إلى اتهام المدافعين عن إسرائيل لصحيفة "لوموند ديبلوماتيك" بأنها تعمل على إضفاء الطابع الشيطاني على إسرائيل، كما يشير إلى أن احد أساليب قمع الصحفيين الذين ينتقدون إسرائيل بقولهم إن "المشاكل لا تقع مسؤوليتها على عاتق الفلسطينيين" (ص49)، هو إرسال رسائل بريدية أو الكترونية وإجراء مكالمات هاتفية بصورة منتظمة تنتقد آراءهم. كما يستعرض الكاتب أمثلة على أحداث تم عرضها على أنها اعتداءات مناهضة للسامية على مؤسسات أو أفراد يهود.. وتبين بعد التحقيق فيها أن مرتكبيها قاموا بها على أساس جنائي وليست لها علاقة بكون أهداف الاعتداءات يهود أو مؤسسات يهودية.

أما بالنسبة لاستخدام مناهضة السامية للضغط على المستوى السياسي الفرنسي فيقول بونيفاس "وفيما يتجاوز القلق بشأن الأعمال المعادية للسامية في فرنسا، توجد خلفية إستراتيجية في إسرائيل كما لدى الطائفة اليهودية بالولايات المتحدة الأمريكية، تتمثل في إحراج فرنسا لأن سياستها في الشرق الأوسط تزعجها بشدة". (ص 164)

مرة أخرى يبرز استخدام مناهضة السامية كأداة سياسية للتضييق على منتقدي إسرائيل أو من تزعج مواقفهم إسرائيل ومحاميتها الأميركي.

## الفصل الثالث

### إسرائيل دولة ديمقراطية أم صهيونية؟

قد يثير العنوان التساؤل: ما علاقة كون "إسرائيل دولة ديمقراطية أم صهيونية" بموضوع الدراسة. الإجابة على هذا التساؤل ترتبط بموضوع الدراسة من ناحيتين: الأولى، إن من بدهيات الديمقراطية تقبل الانتقاد أو الردّ عليه بطريقة ديمقراطية، وانتقاد ممارسات إسرائيل بحق الفلسطينيين أو انتقاد الصهيونية يتم التعامل معها من قبل إسرائيل بحساسية ويمكن القول بعدوانية شديدة. وعادة ما يكون رد الحكومة الإسرائيلية أو المنظمات الصهيونية المؤيدة لها هجوماً يحمل في ثناياه اتهامات ترتبط بمناهضة السامية، حتى لو كان الانتقاد لا يتعلق باليهود بل بسياسة الدولة تجاه شعب آخر.

فمثلاً ساوى وزير الخارجية الإسرائيلي أفيدور ليبرمان بين موقف الاتحاد الأوروبي من قرار إسرائيل بناء وحدات استيطانية في المنطقة المسماة E1، وبين السياسية المعادية لليهود في أوروبا في الثلاثينيات. وقال ليبرمان للإذاعة الإسرائيلية في 11 كانون الأول 2012 "مرة أخرى تجاهلت أوروبا الدعوات إلى تدمير إسرائيل (..) لقد خبرنا ذلك بالفعل في الثلاثينات وأوائل الأربعينات عندما كانت أوروبا تعرف ما الذي يحدث في معسكرات الاعتقال ولم تفعل شيئاً". (هآرتس : 2012)

وكان وزراء الخارجية الأوروبيون أعربوا قبل ذلك بيوم في بيان عن "صدمتهم، ومعارضتهم الشديدة للخطط الإسرائيلية بتوسيع مستوطنات" في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وخصوصاً المنطقة E1". (سكاي نيوز عربية : 2012)

وهذا واحد من أساليب عديدة تستخدمها إسرائيل والمؤيدون لها لقمع لمنتقدي سياستها كقوة احتلال.

الناحية الثانية، إسرائيل دائماً تقول إنها واحة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، وتتعامل مراكز دراسات الديمقراطية مثل "المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات" (International Institute for Democracy and Electoral Assistance "IDEA") في السويد، مع إسرائيل مثل تعاملها مع أية دولة أخرى في أوروبا مثلاً. وتطبق معايير قياس الديمقراطية في تعاملها مع مواطنيها رغم أن المشهد الإسرائيلي يختلف بطبيعته عن المشهد الأوروبي، خاصة فيما يتعلق بالعنصرية بموجب القانون في إسرائيل. معهد IDEA لا يتعامل مع حقيقة أن إسرائيل دولة هجرت جزءاً كبيراً من الشعب الأصلي، هو الشعب العربي الفلسطيني، ويقع الجزء الثاني منه تحت احتلالها العسكري. هذه الحقيقة

لا تقع ضمن أي معيار من معايير قياس الديمقراطية المعتمدة لدى IDEA. علمًا أن IDEA لم يشر بشكل ظاهر إلى أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واقع ضمن معاييرها في تقييم ديمقراطية الدول.

ادعاء إسرائيل أنها واحة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط 4 رغم أنها تخضع شعبًا آخر لاحتلال عسكري، وتعاملها بعنصرية مع قطاعات معينة ممن تصفهم بأنهم مواطنوها، يضعان علامات سؤال كبيرة حول هذا الادعاء، وحول استعدادها للتعامل بشكل ديمقراطي مع النقد الموجه لها ولممارساتها كقوة احتلال تجاه الفلسطينيين والعرب الواقعيين تحت احتلالها العسكري، أو ممارساتها العنصرية تجاه فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948.

سيعرض الباحث في هذه الفصل المعايير الأساسية التي يتم اعتمادها في قياس ديمقراطية الدول، ومدى انطباق هذه المعايير على إسرائيل.

## الباب الأول: معايير ديمقراطية الدول

### تعريف الديمقراطية

تعرف "موسوعة السياسة"، الديمقراطية بأنها: نظام سياسي اجتماعي يقيم العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة وفق مبدئي المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة. أما أساس هذه النظرية فيعود إلى المبدأ القائل بأن الشعب هو صاحب السيادة (...). وبالتالي فإن الحكومة مسؤولة أمام ممثلي المواطنين وهي رهن إرادتهم. وتتضمن مبادئ الديمقراطية ممارسة المواطنين لحقهم في مراقبة تنفيذ هذه القوانين بما يصون حقوقهم العامة وحررياتهم المدنية. (الكياي، 1981 : 751)

لا تذكر الأمم المتحدة بشكل رسمي تعريفًا للديمقراطية، لكنها تشير في موقعها الإلكتروني الرسمي إلى أنه بالرغم من أن ميثاقها "لا يتضمن أي ذكر لكلمة "الديمقراطية"، فإن العبارة الافتتاحية في الميثاق "نحن الشعوب" تعكس ذلك المبدأ الأساسي المتعلق بالديمقراطية، والذي يقول بأن إرادة الشعب تمثل مصدر شرعية الدول ذات السيادة، وشرعية الأمم المتحدة في مجموعها بناء على ذلك". (الأمم المتحدة، 2008)

إذن يمكن القول إن الأمم المتحدة ترى أن الديمقراطية هي "إرادة الشعب التي تمثل مصدر شرعية الدول ذات السيادة".

وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، تصور الأمم المتحدة بوضوح مفهوم الديمقراطية، حيث يذكر الإعلان "أنّ إرادة الشعب أساس لسلطة الحكومة". (الأمم المتحدة، 1948)

وترتبط الأمم المتحدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إمكانية تحقيق ما يسعى إليه الإعلان، بإقرار "كافة الشعوب والأمم أنه [الإعلان العالمي لحقوق الإنسان] المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع - واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم- إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية واتخاذ إجراءات مطّردة، قومية وعالمية، لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الأعضاء ذاتها وشعوب البقاع الخاضعة لسلطانها". (الأمم المتحدة، 1948)

كما يرسي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966) القاعدة الأساسية لمبادئ الديمقراطية في إطار القانون الدولي، وهو يتضمن بصفة خاصة مجموعة مبادئ، يهمنّا منها المبدأان التاليان:

- الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، سواء بطريقة مباشرة أم من خلال ممثلين يُختارون اختيارًا حرًا، وفي الحصول على فرصة مناسبة للقيام بذلك (المادة 25)؛
- الحق في أن يقوم بالانتخاب وبأن يكون هدفًا للانتخاب في انتخابات نزيهة تجرى دوريًا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، مع تضمينها للتعبير الحر عن إرادة الناخبين (المادة 25).

في "وثيقة استقلال إسرائيل" تعلن الدولة الوليدة أنها تقبل مبادئ الأمم المتحدة فيما يتعلق بحقوق رعاياها، وتتناول الوثيقة أبرز الحقوق التي يجب أن تلتزم الدولة بها لتكون ديمقراطية:

"ستكون دولة إسرائيل مفتوحة الأبواب للهجرة اليهودية وللمّ الشتات، وتدأب على تطوير البلاد لصالح سكانها جميعًا وتكون مستندة إلى دعائم الحرية والعدل والسلام مستهدية بنبوءات أنبياء إسرائيل، وتحافظ على المساواة التامة في الحقوق اجتماعيًا وسياسيًا بين جميع رعاياها دون التمييز من ناحية الدين والعرق والجنس وتؤمن حرية العبادة والضمير واللغة والتربية والتعليم والثقافة، وتحافظ على الأماكن المقدسة لكل الديانات وتكون مخصصة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. إن دولة إسرائيل مستعدة للتعاون مع مؤسسات وممثلي الأمم المتحدة على تنفيذ قرار الجمعية العمومية الصادر بتاريخ 29 تشرين الثاني عام 1947. وللعمل على إنشاء وحدة اقتصادية تشمل أرض إسرائيل برمتها... وعليه فقد اجتمعنا نحن أعضاء مجلس الشعب. ممثلي المجتمع اليهودي في البلاد والحركة الصهيونية في يوم انتهاء الانتداب البريطاني على أرض إسرائيل. وبحكم حقنا الطبيعي والتاريخي بموجب قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة، نعلن عن إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل وهي "دولة إسرائيل". (وزارة الخارجية الإسرائيلية، 1998)

نلاحظ أن إسرائيل في إعلانها هذا لم تذكر أنها لن تميّز بين رعاياها على أساس قومي (يهودي عربي)، وفي الوقت ذاته يؤكّد الإعلان الهوية اليهودية للدولة. ويرى ديفيس (2004 : 97) أن صياغة الإعلان بهذه الطريقة تهدف إلى أن تصبح إسرائيل "دولة تستهدف -بالقانون والممارسة- تحقيق غالبية يهودية للقبائل اليهودية (أغلبية يهودية للعرق اليهودي)، وليس لكل مواطنيها، عربًا ويهودًا على حد سواء ناهيك عن دولة لكل مواطنيها ولللاجئي عام 1948 من الفلسطينيين"، وهذا يتنافى مع فكرة الديمقراطية.

تعريف الديمقراطية الذي تستند إليه هذه الرسالة هو كما ورد في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966) الذي "يرسي القاعدة الأساسية لمبادئ الديمقراطية في إطار القانون الدولي". (المزيد من التفاصيل انظر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966).

لحصر أبرز ما يمكن استخدامه كأدوات لقياس ديمقراطية الأنظمة السياسية تعتمد الدراسة مبدئي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)، والمبادئ الرئيسية التي اعتمدها المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات "IDEA" في السويد لقياس الديمقراطية، وهما مبدآن أساسيان وردا في دليل المؤسسة الإرشادي لتقييم نوعية الديمقراطية (بيتهايم، كارفالهو، لاندمان، وير (2010 : 23) وهما:

- سيطرة الشعب على صنع القرارات العامة وصانعي القرار.
- المساواة في الاحترام والصوت بين جميع المواطنين في ممارسة تلك السيطرة.
- تتفرع عن هذين المبدئين مجموعة كبيرة من المعايير لكن الباحث سيعتمد على هذين المبدئين الأساسيين لأن الهدف من الدراسة ككل ليس إثبات ديمقراطية إسرائيل من عدمه، فهذه جزئية تخدم السياق العام للدراسة.

## الباب الثاني: إسرائيل دولة ديمقراطية أم لا؟

نلاحظ أن مبدئي المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات السويدية لقياس الديمقراطية "IDEA" وردا بالمعنى ذاته في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966):

- "الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، سواء بطريقة مباشرة أم من خلال ممثلين يُختارون اختيارًا حرًا، وفي الحصول على فرصة مناسبة للقيام بذلك". هذه القاعدة تتوافق مع مبدأ IDEA الذي ينص على "سيطرة الشعب على صنع القرارات العامة وصانعي القرار".



- "الحق في أن يقوم بالانتخاب وبأن يكون هدفًا للانتخاب في انتخابات نزيهة تجرى دوريًا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، مع تضمينها للتعبير الحر عن إرادة الناخبين". وهذه القاعدة متوافقة في معناها مع مبدأ IDEA الذي ينص على "المساواة في الاحترام والصوت بين جميع المواطنين في ممارسة تلك السيطرة".

القاعدة الأساسية التي أرساها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966) لمبادئ الديمقراطية في إطار القانون الدولي وكذلك مبدأ المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات IDEA لقياس الديمقراطية ستكون المعايير التي سيعتمد الباحث عليها للإجابة على السؤال: هل إسرائيل دولة ديمقراطية؟.

في وثيقة استقلالها يلفت النظر قبول إسرائيل لمبادئ الأمم المتحدة التي يجب أن تلتزم بها الدول لتكون ديمقراطية، خاصة فيما يتعلق بالمساواة التامة في الحقوق اجتماعيًا وسياسيًا بين جميع رعاياها دون التمييز من ناحية "الدين والعرق والجنس وتؤمن حرية العبادة والضمير واللغة والتربية والتعليم والثقافة". لكن إسرائيل تسقط عنصر القومية من العناصر التي سيكون رعاياها متساوين بناء عليها.

في هذا السياق يشير اسعد غانم ومهند مصطفى (2009 : 126) إلى استخدام إسرائيل القانون من أجل ضمان تفوق اليهود "بعكس أي نظام ديمقراطي عادي (...). يحافظ بالأساس على مساواة المواطنين رسميًا من خلال اعتماد مبدأ المساواة أمام القانون، تحافظ إسرائيل على تفوق اليهود أمام القانون، أو على الأقل في مجالات حياتية أساسية مهمة لعموم المواطنين، وهي بذلك تفتقد إلى أحد أهم مركبات الديمقراطية، وهي المساواة أمام القانون".

فسعي إسرائيل للمحافظة على تفوق اليهود أمام القانون يتعارض مع مبدأ المساواة، ليتعارض بذلك مع المبدأ الأول الذي يساوي بين جميع مواطني الدولة في (الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، سواء بطريقة مباشرة أم من خلال ممثلين يختارون اختياريًا حزبًا، وفي الحصول على فرصة مناسبة للقيام بذلك)، فالشكل الخارجي يوحي بحالة ديمقراطية طبيعية، لكن الواقع يؤكد حرص إسرائيل على تفوق اليهود أمام القانون، وبالتالي ممارسة اللامساواة.

ورغم أن إسرائيل تجري انتخابات يحق فيها لكل من يحمل الجنسية الإسرائيلية (يهودا وعربا) -ممن تنطبق عليه شروط الترشح والانتخاب- المشاركة فيها، لكنّ السيطرة على صنع القرارات العامة وصانعي القرار محصورة بيد فئة محددة هي اليهود وبالتحديد الاشكناز منهم.

ويرى كل من أرثيلا أزولاي وعدي أوفير (2008 : 394) "أن طبيعة إسرائيل كدولة قومية لليهود (...). تحولت في الواقع (وبصورة جلية منذ الحرب العالمية الثانية) إلى أيديولوجيا مخولة لتنظيم العلاقات بين الحيّز السياسي المشترك وبين ساحته الخلفية، أي بإقصاء جزء من المحكومين [غير اليهود] عن الشراكة في السلطة وإيجاد التبريرات اللازمة لهذا الاستبعاد."

ويجمل غانم ومصطفى (2009 : 76) دوافع إسرائيل في التمييز العنصري بحق العرب ممن يحملون الجنسية الإسرائيلية في عدة نقاط هي:

- 1- إن العرب أقلية معادية ويجب وضعها تحت المراقبة.
- 2- على العرب أن يكونوا شاكرين للتقدم الذي حصلوا عليه منذ سنة 1948.
- 3- إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي، وهي دولة يهودية-صهيونية، وعلى العرب أن يقتنعوا بالحقوق المحدودة لكل فرد وأن لا يطالبوا بالاعتراف بهم كأقلية قومية.
- 4- إن العرب أقلية لا صلة لها بالشعب الفلسطيني.
- 5- على العرب قبول حقيقة وجودهم خارج أطر السلطة وصنع القرارات في الدولة.

وفي هذا السياق يشير أنطوان شلحت (2012 : 114-115) إلى "أن الحكومة الإسرائيلية الحالية (حكومة بنيامين نتنياهو الثانية) (...) اتسمت لدى تشكيلها بطابع يميني سافر. وهذا الطابع تعزز أكثر فأكثر، وخصوصا في ضوء تصاعد الهجمة التي يؤججها حزب "يسرائيل بيتينو" [إسرائيل بيتنا] اليميني المتطرف على المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، وعلى الحريات الديمقراطية عامة، والتي تحظى بمزيد من تأييد سائر عناصر الحكومة."

في وثيقة استقلال إسرائيل وُجّهت دعوة لـ"أبناء الشعب العربي سكان دولة إسرائيل (...). إلى المحافظة على السلام والمشاركة ببناء الدولة على أساس المساواة التامة في المواطنة والتمثيل المناسب في جميع مؤسساتها المؤقتة والدائمة". (وزارة الخارجية الإسرائيلية : 1998).

هذه الرسالة لم تكن إلا محاولة غير صادقة لطمأنة العالم -خاصة الغربي- حول توجه النظام السياسي الوليد أنه سيكون نظاما سياسيا يعتمد المساواة لكافة مواطنيه. ففي الواقع يستغل هذا النظام الصورة التي يحاول أن يظهر بها كغطاء لممارساته العنصرية ضد العرب من حملة الجنسية الإسرائيلية. وترى المحامية سلمى واكيم (2009) أن ادعاء إسرائيل أنها ديمقراطية باطل، فتفحص القوانين والتشريعات والتطبيقات القضائية بما فيها القوانين التي سنّت من أجل حماية حقوق الإنسان والمواطن، [يظهر أنها] وجدت فقط لتخدم الإنسان والمواطن اليهودي، ونفّس من قبل الجهاز القضائي

لصالح الدولة في حالة العربي، ولكن حتى تبدو صورة إسرائيل كدولة ديمقراطية وجب أن يكون التمييز قانونياً.

والتمييز هذا ثلاثة أنواع: صريح، حيث يميز القانون صراحة وبوضوح بين حقوق أو واجبات اليهود وغير اليهود. وخفي: يتبنى الأدوات القانونية معايير تؤدي فعلياً وعملياً إلى التمييز دون استعمال المصطلحات الصريحة يهود وغير يهود. هذا يشمل القوانين التي لا تستعمل ظاهرياً معايير تمييزية ولكنها سُنّت بنية واضحة لتطبيقها على العرب فقط. والتمييز القضائي المؤسسي حيث يميز فيها القضاء الإسرائيلي في أحكامه بين اليهود والعرب. (واكيم، 2009)

ويشير ديفيس إلى أن التمييز بين يهودي وغير يهودي دخل في أساس القانون الإسرائيلي ولكن على مستويين: الأول صريح وعلني. والثاني مدمج في مجموعة القوانين الخاصة التي تتعلق بملكية الأرض. (ديفيس، 2004 : 65-66)

تشكل قضية ملكية الأرض أولى القضايا التي يبرز التمييز فيها واضحا ويستهدف تجريد العرب من أراضيهم لصالح اليهود.

ويعدّ ديفيس أبرز القوانين التي استهدفت إيجاد غطاء شرعي بالنسبة للنظام السياسي للسيطرة على الأرض وهي: أملاك الغائبين والعودة وسلطة التطوير 1950، قانون (وضع) المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية لأراضي إسرائيل 1952، قانون الصندوق القومي اليهودي وقانون حيازة الأرض 1953، معاهدة بين إسرائيل واللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية لأرض إسرائيل 1954، وقانون حق التقادم 1958، وقانون أساسي "أرض إسرائيل، قانون أرض إسرائيل، قانون إدارة أراضي إسرائيل 1960، ومعاهدة بين حكومة إسرائيل والصندوق القومي اليهودي 1961. (ديفيس، 2004)

بناء على ذلك يعتقد الباحث أن القوانين والتعديلات التي أجريت عليها، والتي تنظم شروط حق زراعة وتطوير واستيطان 93% من الأرض ليكون هذا الحق محصوراً في اليهود فقط (ديفيس، 2004)، هي عماد الأبارتهيد الإسرائيلي، الذي تسعى من خلاله إلى تحقيق الفكرة الصهيونية، وتقديم العرق اليهودي في السيطرة على الأرض والمصادر، على حساب من هم من غير اليهود، حتى لو كانوا من حملة الجنسية الإسرائيلية. فإسرائيل ليست دولة لكل مواطنيها، بل هي دولة تحكمها إثنية معينة تحاول بالقانون والممارسة نفي حق مواطني الدولة الآخرين من الاستمتاع بالمساواة والحقوق الكاملة. وهذه الإجراءات أو الممارسات تتعارض مع أبسط معايير الديمقراطية.

فالتمييز الذي توجهه الطبقة الحاكمة الإسرائيلية - التي أطلق عليها باروخ كيملرنغ في كتابه "نهاية الهيمنة الاشكنازية" (2001)، لقب الاحوسالية<sup>2</sup> - تجاه فئات معينة في المجتمع الإسرائيلي هي اليهود الشرقيون والعرب والنساء - هذا التمييز جاء بناء على أنه "تم قبول بديهية [لدى الصهيونيين] أن منح المساواة التامة في الحقوق لجميع فئات المجتمع لا تتلاءم مع الوضع الخاص للدولة - لأنه يجب الحفاظ على طابعها اليهودي من جهة، ولأنها في صراع وجودي وفي حالة حرب ضد أعداء يتطلعون إلى القضاء عليها." (كيملرنغ 2001 : 48)

ورأي كيملرنغ الأخير يضيف دليلاً آخر إلى أن إسرائيل دولة بعيدة عن ممارسة الديمقراطية، لصالح تحقيق الرؤية الصهيونية، ولكن بطابع يكون الحاكم فيه يهودياً أشكنازياً.

---

2- مصطلح عبري ابتكره باروخ كيملرنغ ويتركب من الأحرف الأولى للكلمات العبرية: أشكنازيم، حيلونيم، فنيقيم، سوتسياليسيتيم، ليثوميميم، وتعني على التوالي: الاشكناز، العلمانيين، القدامى، الاشتراكيين والقوميين. (كيملرنغ 2002 : 31)

## الفصل الرابع نظرية مناهضة السامية

"إسرائيل هي اليهودي بين الأمم"

غولدا مائير

كلما يتم وضع إسرائيل تحت ضغوط دولية جديدة من أجل الانسحاب من الأراضي المحتلة، يطلق المدافعون عنها حملة دقيقة ومنسقة في وسائل الإعلام تزعم أن العالم غارق في مناهضة السامية.

نورمان فينكلستين

"الجمعية العامة (... ) تقرر أن الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري."

قرار الجمعية العامة للأمم

المتحدة 3379 - 1975<sup>3</sup>

"مناهضة الصهيونية أصبحت أكثر أشكال مناهضة السامية تأثيرا وخطورة في وقتنا، من خلال محاولاتها المنهجية لنزع شرعية إسرائيل والتشهير بها وشيئتها."

روبرت ويستريتش

---

3- ألغت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 3379 لعام 1975 بالقرار رقم 86/46 الصادر عام 1991.

## نظرية مناهضة السامية

### الباب الأول: نظرية مناهضة السامية الكلاسيكية وتجلياتها<sup>4</sup>

ذكر في بداية الدراسة أن تعريف مناهضة السامية الكلاسيكية هو كره اليهود لكونهم يهودا. ويتفق الكثير ممن كتبوا في هذا الموضوع على هذا التعريف، كما أنه يرد في المعاجم بذات المعنى، لكن آراء الكتاب في الدوافع لكراهية اليهود فيها تباين بارز. فيرى ليو بينسك (1882) أن كره اليهود مرض متأصل في الشعوب الأخرى لكنه نتيجة أكثر منه سببا. والسبب الرئيسي حسب بينسك هو أن حقيقة عدم وجود دولة لليهود تجعلهم دخلاء في نظر غيرهم. ويرى برنارد لازار (2004) أن سبب كراهية اليهود في فرنسا واسبانيا ارتبط بنشاطهم التجاري خاصة تجارة الذهب. ويتهم ثيودور هرتسل (1895) مناهضي السامية بدفع اليهود إلى الأعمال المالية ليؤدي الأمر إلى احتقارهم. أما أبراهام ليون (1942) فيربط في تفسيره مناهضة السامية بدور اليهود كوسطاء بين الأغنياء (اللوردات) والفقراء (الفلاحين).

من أبرز من سعى لتفسير مشاعر كره اليهود الفيلسوفة حنا ارندت<sup>5</sup> (Hanna Arendt) في كتابها "جذور التوتاليتارية" (The Origins of Totalitarianism) الصادر عام 1951. ويعرض الباحث أهم ما تناولته ارندت في صفحات كتابها الأولى، وسعت من خلاله إلى وضع تحليلها لمناهضة السامية الكلاسيكية. تعتبر ارندت أن سبب كراهية اليهود مرتبط بمسألة الطبقة في المجتمعات التي كانوا يعيشون فيها، خاصة في فترة ظهور الدول القومية في القارة الأوروبية. فتحوّل النظام الاقتصادي من إقطاعي كان اليهود يلعبون فيه دور المصرفيين ورجال الأعمال، إلى نظام رأسمالي، برز فيه أثر

---

4- لم يتم التطرق في هذه الدراسة للمسيحية الصهيونية رغم أنها تعتبر من أكثر أشكال العداء لليهود أو مناهضة السامية. ففلسفة الصهيونية المسيحية تقوم على "نظرية الهلاك الحتمي لليهود. وهناك الكثير من الدراسات اللاهوتية في هذا المجال خلاصتها أن هلاك يهود الأرض قدر محتوم وضرورة للخلاص من "إرث الدم" الذي حمله اليهود على أكتافهم بعدما صلبوا المسيح وهم سيتحولون إلى المسيحية بعد عودته ولن يبقى شيء اسمه اليهودية." (بنيغيش، 2007). ولأن طبيعة الدراسة تركز على كيفية استخدام الحركة الصهيونية وإسرائيل لمناهضة السامية في قمع منتقدي سياستها، ولأن الصهيونية المسيحية داعم لإسرائيل وليست منتقدا لها، فلم يتم التوسع في الحديث عنها.

يتم تجنب الحديث في موضوع "هلاك اليهود المحتوم" من قبل الطرفين، المسيحيين الصهيونيين واليهود الصهيونيين، لأن العلاقة الحالية بينهما هي علاقة منفعة متبادلة، فإسرائيل تتلقى الدعم من المسيحية الصهيونية، حتى تحقق إسرائيل نبوءة بناء الهيكل تمهيدا لعودة المسيح وحكمه الأرض.

يعرض مايكل بريور Michael Prior في كتابه *Zionism and the State of Israel* أبرز آراء المسيحيين الصهيونيين في مستقبل علاقتهم بإسرائيل واليهود، أحد هذه الآراء يقول: "إن المسيح سيهبغ المسيحيين الحقيقيين، وسيذبح بقية البشر. وسيركع 144000 يهودي أمام يسوع وسيتم الحفاظ على أرواحهم، أما من تبقى فسيلهك في أم كل المحارق." (Prior, 1999 : 137)

يتجنب اليهود الصهيونيين والمسيحيون الصهيونيين في الخوض في قضية عودة المسيح وما يليها من هلاك لليهود، حرصا على ديمومة المنفعة المتبادلة. ففي مقالة لديفيد كروش David Krusch (2006) يعرض الكاتب عددا من آراء المسيحيين الصهيونيين في هذه القضية، وبعض هذه الآراء يحاول أن يفند فكرة هلاك اليهود بعد عودة المسيح.

5- حنا ارندت (1906-1975): مولودة لعائلة يهودية في ألمانيا، درست الفلسفة وفرت من قمع النظام النازي أوائل الأربعينيات إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

للثورة الصناعية وقلّ تأثير اليهود المالي، كان سببا في تراجع نفوذهم، وتشبه ارندت ما حدث لليهود بما حدث لطبقة الارستقراطيين في فرنسا:

"الشعب الفرنسي كره الارستقراطيين عندما بدأوا يخسرون قوتهم (نفوذهم) أكثر مما كرههم في الماضي، بالتحديد لأنهم خسارتهم السريعة لنفوذهم لم يرافقها خسارة ملموسة في ثروتهم... عندما فقد النبلاء امتيازاتهم، كامتيازي الاستغلال والاضطهاد شعر الشعب أنهم [النبلاء] صاروا طفيليين... ليس الاستغلال ولا الاضطهاد كانا السبب في الشعور بالاستياء. الثروة دون دور واضح صار لا يمكن التسامح معها." (Arendt, 1951 : 4)

وترتبط ارندت علاقة فقدان النفوذ مع الحفاظ على الثروة بوصول مناهضة السامية ذروتها في المانيا؛ فعندما فقد اليهود "وظيقتهم" العامة وتأثيرهم، ولم يبق بحوزتهم شيء سوى ثروتهم... وعندما جاء هتلر، كانت المصارف تقريبا يهودية بحتة، حيث كان اليهود يتولون مواقع رئيسية فيها منذ مئة عام. (Arendt, 1951 : 4)

وفي النمسا كذلك تحولت مناهضة السامية إلى العنف عندما كان اليهود أكثر جماعة خسرت تأثيرها وهيبته مع اختفاء الإمبراطورية النمساوية. (Arendt, 1951 : 5)

وتتأى ارندت عن فكرة أن كره اليهود نابغ فقط من كونهم يهودا أو لأن هذا الكره ينبع من الخبث الإنساني وحده، بل تربط الكره مباشرة بكون أن الشعوب تكره الذين يملكون الثروة دون السلطة، بناء على الغريزة العقلانية التي تقول إن للقوة وظيفة محددة ولها فائدة عامة. " (Arendt, 1951 : 5)

ترفض ارندت النظرية القائلة إن اليهود هم كبش الفداء، لأن هذه النظرية تفترض دائما أن كبش الفداء كان يمكن أن يكون أية مجموعة أخرى كذلك [غير اليهود]، فهي -أي النظرية- تتمسك بالبراءة الكاملة للضحية:

"صحيح أن نظرية كبش الفداء هي شكل اعتباطي لم يكتب أبدا، حينما وحيثما يحاول أتباع [نظرية كبش الفداء] تفسير سبب كون كبش فداء معين مناسب لهذا الدور، فإنه يتبين أن أصحاب النظرية تركوها وراءهم ودخلوا في النيش المعتاد في التاريخ، حيث لا يتم اكتشاف أي شيء باستثناء أن التاريخ تصنعه مجموعات كثيرة ولسبب معين ما فإن مجموعة واحدة تم تحديدها، ويصبح كبش الفداء ضحية غير بريئة يلومها العالم على خطاياها التي تتمنى أن تهرب من العقاب عليها، وتصبح مجموعة واحدة بين عدة مجموعات منخرطة في الأعمال التجارية في هذا العالم. وتصبح المجموعة مشاركة بالمسؤولية لأنها تصبح ضحية ظلم ووحشية العالم." (Arendt, 1951 : 5)

وترتبط ارندت مناهضة السامية بنشوء الدولة القومية في أوروبا، فتري أن رفض اليهود التخلي عن دورهم المالي برفضهم الاندماج في النظام السياسي القائم على المساواة أمام القانون، وتفضيلهم البقاء كمجموعة لها علاقة خاصة بالدولة، سببا في بقاء "المجتمع قائما على اللامساواة في النظام الطبقي وبالتالي منع تطوير الجمهوريات فاعلة ومنع ولادة تسلسل سياسي جديدة. حالة اللامساواة التي لا يمكن هزمها باعتبار أن العضوية في الطبقة في أوروبا كانت تمنح للفرد -حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى- بالولادة، هذه الحالة لا يمكن ان تتماشى جنبا إلى جنب مع المساواة السياسية." (Arendt, 1951 : 5)

وتجمل ارندت طبيعة النظام الطبقي وعلاقة اليهود به:

"الحالة الاستثنائية الوحيدة لهذا القانون العام كانوا اليهود، فهم لم يشكلوا طبقة خاصة بهم، ولم ينتموا إلى أي من طبقات الدول التي يعيشون فيها... ثروتهم كانت تظهر وكأنهم من الطبقة الوسطى، لكنهم لم يشاركوا في تطورها الرأسمالي... بكلمات أخرى فرغم أن مكانتهم تم تعريفها من خلال كونهم يهودا، لم يتم تعريفها من خلال علاقتهم مع طبقة أخرى... والخدمات الخاصة التي قدموها للدولة منعت انغماسهم في النظام الطبقي وكذلك منعت ترسخهم كطبقة. لذلك وحينما دخلوا في مجتمع ما أصبحوا معرفين بشكل جيد كطبقة محافظة ضمن واحدة من الطبقتين: الارستقراطية أو البرجوازية." (Arendt, 1951 : 5)

وتضيف أن مصلحة الدولة القومية تناغمت مع مصلحة اليهود في البقاء كمجموعة خاصة ومنعهم من الاندماج في المجتمع الطبقي. (Arendt, 1951)

هذه الظروف لم تدم لليهود وتراجعت أهميتهم كمجموعة... إذ انسلخ اليهود الغربيون عن الدولة القومية في العقود التي سبقت الحرب العالمية الأولى، وبعد الحرب وجدوا أنفسهم محرومين من نفوذهم السابق، ومفتتين إلى قطيع من الأفراد الأثرياء. وفي عصر امبريالي أصبحت الثروة اليهودية فيه غير مهمة، أصبح العنصر اليهودي غير القومي في أوروبا هدفا لكراهية كونية بسبب ثروته غير المفيدة، ولاحتقار بسبب افتقاده للنفوذ." (Arendt, 1951 : 14)

نلاحظ أن حنا ارندت لم تشر إلى أن كره اليهود نابع من صفات وراثية، أو أنه متأصل لدى الشعوب أو له علاقة بفرية الدم أو التآمر على السيد المسيح، بل ارتبط تحليلها بدور اليهود المالي في أوروبا، ورفضهم بسبب هذا الدور الاندماج في الدولة القومية، وبالتالي البقاء كطبقة ذات امتيازات خاصة، مشابهة للطبقات التي كانت في الأنظمة السابقة للدولة القومية كطبقة الارستقراطيين والإقطاعيين، ولأن المنفعة متبادلة بين النظام السياسي والدور المالي اليهودي، فقد لقي اليهود الحماية من قبل هذا النظام، وشكلت هذه الحماية عائقا أمام التحول إلى نظام المساواة لكل المواطنين. تراجع الحاجة للدور



المالي لليهود، جعلهم -كما أشارت ارندت- هدفا للشعوب مثلما حدث مع ارستقراطيي فرنسا عندما تراجع نفوذهم لكن ثروتهم لم تتأثر بهذا التراجع. ارندت كأنها أرادت القول إنه لو كان غير اليهود هم الذين تولوا الدور المالي الذي قام به اليهود وبالطريقة ذاتها، لواجهوا مشاعر الكراهية وربما المصير ذاته الذي لاقاه اليهود.

الفيلسوف الفرنسي جان-بول سارتر<sup>6</sup> (1905-1980) ذهب باتجاه معاكس لارندت وربط تحليله في كتابه "مناهض للسامية ويهودي" (Anti-Semite and Jew) حول كره اليهود بالمستوى الفردي فيطرح أمثلة لمشاعر أفراد أوروبيين تجاه اليهود.

يقول سارتر في هذا السياق:

"اليهودي الذي يسعى مناهضو السامية إلى وضع أيديهم عليه ليس كائنا تخطيطيا يُعرف فقط من خلال وظيفته بموجب قانون إداري، أو من خلال رتبته أو أفعاله، بموجب القانون. هو يهودي ابن يهودي، يتم تمييزه من خلال بنيته الجسدية، ولون شعره، وربما من ملبسه، بحيث يقولون إنه يتم تمييزه من خلال شخصيته. مناهضة السامية لا توضع ضمن الأفكار المحمية بحق التعبير عن الرأي." (Sartre, 1946 : 9-10)

ويقصد سارتر بالجملة الأخيرة، أن معاداة السامية ليست رأيا ناتجا عن تفكير عقلاني، بل هي عاطفة يمكن وضعها في إطار عرض نظري. ويفسر سارتر ذلك بالقول:

الشخص المناهض للسامية بشكل معتدل هو رجل لطيف سيقول لك بهدوء "أنا شخصا لا أكره اليهود، أنا ببساطة أجد انه من الأفضل ولأسباب عديدة، أن يلعبوا دورا أقل في نشاط الأمة". وبعد لحظات وعندما تكسب ثقة هذا الرجل سيضيف بصراحة أكثر "أتري، لا بد وأن هناك شيئا ما في اليهود، فهم يزعجونني جسديا." (Sartre, 1946 : 10)

يحاول سارتر أن يعمم وجهة نظره هذه في أسباب كره اليهود فيشير إلى أنه تحدث مع المئات عن دوافعهم، وكانت إجاباتهم مرتبطة بالعيوب التي ألصقتها التقاليد باليهود "أنا أكرههم لأنهم أنانيون، فضوليون، عنيدون، متملصون، غير لبقين، الخ... قال لي رسام: أنا معاد لليهود، لأنه مع عاداتهم السيئة، فإنهم يشجعون الموظفين لدينا على العصيان." (Sartre, 1946 : 10)

6- جان-بول شارل ايمارد سارتر (21 حزيران 1905 باريس - 15 نيسان 1980): فيلسوف وروائي وكاتب مسرحي كاتب سيناريو وناقد أدبي وناشط سياسي فرنسي. درس الفلسفة في ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية. حين احتلت ألمانيا النازية فرنسا، انخرط سارتر في صفوف المقاومة الفرنسية السرية. عرف سارتر واشتهر لكونه كاتب غزير الإنتاج ولأعماله الأدبية وفلسفته المسماة بالوجودية.

إذن يرى سارتر أن كره اليهود نابع من رغبة أو شهوة متأصلة في غير اليهود، وليست لها علاقة بدورهم في المجتمعات التي كانوا يعيشون فيها، بل بتصورات سابقة، تستخدم دورهم المالي مبرراً لهذه الكراهية.

ما يجمع ارندت وسارتر علاقة عكسية، فهي ترى أن كراهية اليهود سببها دورهم المالي وتأثير هذا الدور في منع تحول الدول القومية من نظم إقطاعية وارشترطية إلى نظم المساواة الكاملة لكل مواطنيها، أما سارتر فيرى أن ما يتم وصم اليهود به، سواء من صفات سيئة أو لدورهم المالي في المجتمعات التي يعيشون فيها هو غطاء لمشاعر أصيلة في مناهضي السامية.

يمكن القول أن دوافع مناهضة السامية عند من بحثوا في هذا المجال لم تخرج عن الإطارين اللذين وضعهما ارندت وسارتر.

يلخص ناتان شارانسكي والذي كان وزير "شؤون القدس والشئونات اليهودي" في حكومة أريئيل شارون الحاليتين التي حاول من خلالها ارندت وسارتر تفسير مناهضة السامية الكلاسيكية، يقول شارانسكي:

"في معرض إجابتهم على هذا السؤال حاول عدد من الباحثين إعطاء ظواهر اللاسامية تفسيرات أكثر شمولية، غير تاريخية. ولعل التفسيرين الأكثر رواجاً هما نظرية "كبش الفداء"، والتي تقضي بأن إتهام المجموعة الأضعف من ناحية اجتماعية - وهي مجموعة اليهود في أغلب الأحوال - بكل مشاكل مجموعة الأغلبية، ما هي إلا وسيلة لتنفيس التوترات الاجتماعية. والتفسير الثاني يتمثل في النظرية "الشيطنانية" والتي قدر لليهود بموجبها لعب دور "الأخر" نتيجة لحاجة المجتمع الدائمة لرفض كل ما هو مختلف من ناحية إثنية ودينية أو عرقية. طبقاً لهذه التوجهات السوسولوجية، فإن جلّ خصوصية اللاسامية كظاهرة مناوئة لليهود يتلخص إذن في تسميتها، أما في جوهرها فهي ليست سوى نوع من أنواع الكراهية، ومن ضمنها أيضاً العنصرية وكراهية الغريب." (شارانسكي، 2004)

عند مطالعة المصادر التي تتناول تاريخ مناهضة السامية يجد الباحث أن هناك آراءً مشتركة بين معظم من كتب عنها، تشير هذه الآراء إلى أن أساس مناهضة السامية ينبع من كره الشعوب لليهود، إما لأسباب عرقية أو دينية أو لدور اليهود المالي في المجتمعات الأخرى -الأوروبية بالذات-. وسيطرة اليهود على المال كان أبرز الأسباب لتعرضهم للغيرة من قبل غيرهم من الشعوب. (فلنر وجوجانسكي وإيرلخ 1976، هرتسل 1895، لازار 2004)

يرى ليو بينسك (Pinsker, 1882) أن كره اليهود مرض متأصل في الشعوب الأخرى لكنه يعتبر هذا الشعور نتيجة أكثر منه سبباً، فيقول "في سيكولوجيا البشر نجد جذوراً للانحياز ضد أمة اليهود؛

لكن هناك عوامل أخرى ليست أقل أهمية تجعل من المستحيل اندماج اليهود في الشعوب الأخرى أو مساواتهم معهم."

ويربط بينسك في مقاله التي وضعها تحت عنوان (Auto-emancipation)، أو "التحرر الذاتي" سبب كره اليهود في المجتمعات الأوروبية بواقع عدم وجود دولة للشعب اليهودي. "الأجنبي [من غير اليهود] له حق الضيافة [في الدول الأخرى]، لأنه يستطيع أن يقابل الضيافة بمثلها في بلده. لكن اليهودي لا يستطيع الادعاء بأحقية في الضيافة. فهو ليس ضيفاً، ناهيك عن أن يكون ضيفاً مُرحباً به. هو أقرب إلى المتسول، وأي متسول يكون في موضع الترحيب؟!." (Pinsker, 1882)

يضيف بينسك "أن اليهود دخلاء ليس لهم ممثلون، لأنه لا توجد لهم دولة". لذلك تنظر إليهم طبقات المجتمعات المتواجدين فيها بمناظير ترتبط بطريقة تفكير أبناء الطبقة؛ فاليهودي "بالنسبة للأحياء جثة، وللمواطن هو أجنبي، وبالنسبة للمزارع هو بدوي متشرد، ولصاحب الأملاك فاليهودي متسول، وبالنسبة للفقير فهو محتال ومليونير، وللوطني هو شخص دون وطن، لذلك فهو خصم مكروه." (Pinsker, 1882)

نلاحظ مرة أخرى إصرار بينسك على الربط بين كره اليهود وعدم وجود وطن قومي لهم.

من ناحيته يرى برنارد لازار في كتابه "مناهضة السامية، تاريخها وأسبابها" (ألفه 1895 وتُرجم للعربية 2004) أن ثراء اليهود في فرنسا واسبانيا حتى القرن الثامن عشر ارتبط باهتمامهم الزائد بخيرات العالم، حيث انحصر كل نشاطهم العملي في تجارة من نوعية خاصة هي تجارة الذهب. (لازار، 2004)

ويتهم ثيودور هرتسل (1895) الشعوب التي يعيش اليهود فيها بإجبارهم على العمل في الشؤون المالية ما يؤدي إلى كره اليهود لتحكمهم بالمال، "لقد كانت لنا السيطرة في الأعمال المالية لأنهم وضعونا داخلها زمن العصور الوسطى، والآن (...) يدفعوننا مرة أخرى نحو الأعمال المالية التي يطلق عليها البورصة (...) وحينما نوجد في البورصة، فإن الأمر يتحول مرة أخرى إلى احتقارنا." (هرتسل 1895 : 14)

وعن حجم سيطرة اليهود على المال في شرق أوروبا يسرد أبراهام ليون (Leon, 1942) بعض روايات لجنود روس شاركوا في صد حملة نابليون بدايات القرن التاسع عشر. من هذه الروايات:

"كل شيء بأيديهم [اليهود]، يقرضون المال للوردات وللأفلاحين ويشتررون البضاعة من لبيزيغ... كانوا الوسطاء بين الأفلاحين والوردات، اللوردات أجروا الحانات لهم وأجبروهم على أن يبيعوا فقط المشروبات

المصنعة في مزارعهم. وفي المناسبات مثل الاحتفالات، التعميد، الجنائز، وحفلات الزواج كانوا يُجبرون الفلاحين على أن يشتروا دلوًا من الويسكي، اليهود باعوا لهم بالدين وفرضوا عليهم فائدة كبيرة. لقد تدخلوا في كل العمليات التجارية في البلد.. لقد كانوا أيضا أصحاب البنوك".

ويجمل (جريس 1987) تنوع أو تغير أسباب كره اليهود، مشيرًا إلى أن بداية مناهضة السامية ارتبطت بعامل ديني في العصور الوسطى وهو اعتبارهم مسؤولين عن موت المسيح، ورفضهم اعتناق المسيحية، وصولًا إلى التحول الاقتصادي مع الثورة الصناعية التي اقتلعت اليهود من أوروبا الشرقية، وساعدت على استيعابهم في أوروبا الغربية، حيث نشأت طبقة يهودية وسطى نافست الطبقات الوسطى الأوروبية التي كانت أصلاً تعاني من استغلال الحكام والرأسماليين من جهة، وتهديدات الاشتراكيين لصالح طبقة العمال من جهة أخرى. (جريس 1987 : 46)

انعكست مشاعر كره اليهود في أوروبا في ممارسات تمييز عنصري ضدهم أحيانًا، وفي هجمات عنيفة أحيانًا أخرى. لخص هرتسل أشكال التمييز والعنف الممارس ضد اليهود تحت باب "المسألة اليهودية" في كتابه "دولة اليهود":

"إن ضائقة اليهود لا يمكن لأي شخص أن ينفها. ففي جميع البلدان التي يحيون فيها بأعداد بارزة، فأنهم يلاحقون بشكل أو بآخر، ولا يتمتعون بالمساواة في الحقوق على الرغم أن المساواة في الحقوق قائمة من الناحية النظرية (...). وتجري محاولات لإخراجهم من نطاق التجارة (لا تشتروا من اليهود!)... وتزداد من يوم لآخر الهجومات في البرلمانات والاجتماعات والصحافة ومن على منابر الكنائس وفي الشوارع والرحلات (...). وترتدي هذه الملاحظات طابعًا مختلفًا باختلاف البلد والأوساط الاجتماعية المختلفة. في روسيا يتم إحراق قرى اليهود. وفي رومانيا تم قتل عدد كبير منهم. وفي ألمانيا يجري جلدتهم باستمرار. أما في النمسا فيفرض مناهضة السامية هيبتهم على الحياة العامة. ويظهر في الجزائر دعاة متجولون يثيرون الغرائز. وفي باريس ينغلق المجتمع "الأكثر رقيًا" على نفسه، ويتم إغلاق أبواب الأندية في وجه اليهود." (هرتسل 1895 : 13)

من الملاحظ عند مطالعة الأدبيات المتعلقة بمناهضة السامية وجود أكثر من تحليل لمفكرين يهود يعتبرون كره اليهود نابعا من وضعهم المميز، يلخص لازار (2004) هذه الفكرة:

"... ففي روما، الإسكندرية، وفي أنطاكية وفي السيرينايبك [مدينة يونانية في إفريقيا] .. لم يكونوا [اليهود] يستدعون إلى المحاكم يوم السبت.. كانوا معفيين من ممارسات تعاكس ديانتهم... وأينما حلوا أصروا على أن يبقوا يهودًا، وكانوا يحصلون -دائمًا- على امتيازات تسمح لهم بتأسيس دولة داخل دولة".... "كانت لهم تسهيلات أكثر للتنقل والمتاجرة والإثراء، وبذلك؛ أثاروا غيرة وأحقاد الآخرين." (لازار 2004 : 16)

حادثة محاكمة الضابط الفرنسي اليهودي الفريد درايفوس الذي اتهم بخيانة بلاده (فرنسا) عام 1894، وما رافق هذه المحاكمة من مظاهر كراهية لليهود لفتت نظر ثيودور هرتسل - الذي كان يعمل مراسلاً صحفياً في باريس لصالح صحيفة نمساوية وغطى مجريات المحاكمة-. مظاهر كره اليهود جعلت هرتسل يقتنع باستحالة إمكانية اندماج اليهود في المجتمعات الأوروبية -فقد سبق وأن فكر في أن حل مسألة اليهود في أوروبا يكون بتحولهم الجماعي عن الدين اليهودي إلى المسيحية-، ما دفعه إلى الارتداد عن دعوة اليهود للاندماج والعودة إلى أصوله اليهودية وتأسيس المنظمة الصهيونية العالمية التي تبنت فكرة إنشاء وطن قومي لليهود. ومن الأسباب السياسية لكره اليهود في أوروبا انضمامهم بأعداد كبيرة إلى حركات ثورية ما أثار حالة من الخوف من اليهود في صفوف الطبقة الأوروبية المحافظة. (جريس، 1987)

التهجمات التي وجهت لليهود مثل كونهم مسؤولين عن موت المسيح، ووضع اليهود الاقتصادي المميز في العصور الوسطى -سواء دُفعوا إلى العمل به أم لا- إضافة إلى تحولهم في فترة الثورة الصناعية إلى طبقة وسطى تنافس الطبقة الوسطى الأوروبية، ومع الأساس الفكري الذي وضع لاحقاً (بينسك في محاولته تفسير أسباب كره اليهود في أوروبا في مقالته عام 1882)، وهرتسل في ضرورة قيام (دولة اليهود)، وكلا النصين جاء في فترة صعبة بالنسبة لليهود في أوروبا، هذه العوامل كانت جزءاً من العوامل التي رأت ضرورة أن يقيم اليهود دولة لهم في مكان ما في العالم.

نلاحظ أن مقالة بينسك "التحرر الذاتي" (1882) جاءت بعد عام واحد من حادثة اغتيال قيصر روسيا 1881 وما تلاها من مذابح وهجمات نظمت ضد اليهود واستمرت حتى 1921. وكذلك فإن كتاب هرتسل (دولة اليهود) جاء (1895) بعد محاكمة درايفوس في فرنسا (1894) وما رافقها من مظاهر كره لليهود.

وتجلت مظاهر كراهية اليهود في الهجمات التي تعرضوا لها بدءاً من عام 1881 حتى عام 1921.

### مذبحة كيشينيف حدث مفصلي في تاريخ مناهضة السامية

وقعت مذبحة كيشينيف عام 1903 بحق يهود المدينة [الواقعة في مولدافيا جنوب غرب روسيا القيصيرية، اليوم اسمها مولدوفا] عشية عيد الفصح عند المسيحيين (يومي 19-20 أبريل 1903) وقتل خلالها 41 شخصاً (32 رجلاً - 6 نساء - 3 أطفال) وجرح خمس وتسعون ودمر سبعمئة وخمسة وخمسون منزلاً، كما حدثت بعض حالات اغتصاب. (المسيري 2004 : 154)

وكانت مذبحه كيشينيف جزءاً من سلسلة من الهجمات دُبرت ضد أعضاء الجماعة اليهودية وغيرهم.  
(المسيري، 2004 : 377)

تعد هذه المذبحة حدثاً مفصلياً في تاريخ مناهضة السامية -بتفسيرها الصهيوني-، كما يرى البروفيسور مونت نوحام بينكوفر Monty Noam Penkower (2004) أستاذ التاريخ اليهودي في معهد لاندر للدراسات العليا بالقدس. فمذبحة كيشينيف كانت الأولى في القرن العشرين بعد سلسلة هجمات استهدفت اليهود بدءاً من عام 1881، فكانت مقدمة لمذابح مشابهة استمرت حتى عام 1921.

بعد اغتيال قيصر روسيا اسكندر الثاني عام 1881 ووقوع عدد كبير من الهجمات والمجازر ضد اليهود، واصل خليفته القيصر وهما اسكندر الثالث وابنه نيكولاي الثاني التحريض على الهجمات بحجتين: الأولى لانخراط بعض اليهود في الحركة الثورية، والثاني جعل اليهود "كبش فداء" من أجل تخفيف حالة الاحتقان ضد الحكم القيصري وتوجيه غضبهم إلى اليهود. وتواصلت هذه السياسة ضد اليهود في السنوات اللاحقة فوقعت أعمال مشابهة في مدينة جيتومير [اوكرانيا] وبيالستوك [اوكرانيا] ودعمت خلالها قوات الجيش والشرطة السرية المهاجمين كما عملت ضد اليهود الذين حاولوا حماية أنفسهم. (Ynet : n.d.)

من أبرز المراجع الصهيونية التي تغطي هذه المرحلة، موقع "المكتبة اليهودية الافتراضية" الالكتروني (<http://www.jewishvirtuallibrary.org>) الذي استعرض هذه الفترة، لكن بعض الروايات التي يسردها هذا الموقع تتعارض أو تتجنب ذكر تعرض شعوب أخرى للاضطهاد في روسيا.

يشير المسيري (1999) إلى أن ضحايا آخرين من غير اليهود تعرضوا للقمع -وهو ما لا تذكره المصادر الصهيونية-، لكنه يشير إلى أن عهد ألكسندر الثالث بدأ بسلسلة من الهجمات على كثير من مراكز اليهود السكانية استمرت نحو ثلاثة أعوام وتأثر بها نحو 60 ألف يهودي. وقد وقعت الهجمات بعد أن قامت بعض الصحف الروسية الرسمية بشحن الجو ضدهم باعتبارهم مستغلي الفلاحين. وفي عام 1882 أصدر وزير الداخلية الكونت إجناتيف قوانين مايو المؤقتة باعتبارها إجراءات استثنائية تنطبق على منطقة الاستيطان وتهدف إلى حماية المواطنين الروس من اليهود باعتبارهم عنصراً أجنبياً غريباً. ولكن، ظهرت صعوبات كثيرة عند تطبيق هذه القوانين، فشكّلت لجنة أخرى عام 1883 لمناقشتها واستمرت اللجنة الجديدة في اجتماعاتها خمسة أعوام وأوصت عام 1888 بضرورة رفع القيود عن اليهود وإعتاقهم. ولكن البيروقراطية تجاهلت تلك التوصيات وقامت بطرد اليهود من موسكو عام 1891 وتحديد عددهم في المدارس، وهو ما أدى إلى سفر أعداد متزايدة

من الشباب اليهودي إلى الخارج حيث تم تسييسهم وتثويرهم. ولم يتغيّر الوضع كثيراً في حكم نيقولا الثاني (1894 . 1918) آخر قياصرة آل رومانوف (...). وقد شهدت المرحلة تصاعداً في تطور الصناعة الرأسمالية والتصنيع لم يواكبها تحديث في النظام، فشهد عام 1893 تصاعداً في تطور الصناعة الرأسمالية بقدر لم يسبق له نظير (...). وكرد فعل لهذه التغيرات، زادت النزعات القومية السلافية الروسية وزاد قمع الأقليات والشعوب التابعة، وخصوصاً غير السلافية، فتم قمع الأوكرانيين والبولنديين والمسلمين في الإمارات الإسلامية، وكذلك تم قمع أعضاء الجماعة اليهودية. (المسيري ، 2004 : 376-377)

تشير المكتبة الافتراضية اليهودية إلى أن هذه المذابح نقطة تحول في تسريع هجرة يهود أوروبا إلى فلسطين وتأسيس لجنة "هشومير" [الحارس].

من أبرز المتهمين بارتكاب مجازر بحق اليهود سيمون بتليورا، وهو كما يذكر المسيري (1999) زعيم قومي أوكراني أسس عام 1905 حزب العمال الأوكرانيين الاشتراكي الديموقراطي. وكان ضابطاً في الجيش الروسي.

يشير المسيري إلى أن بتليورا أعلن عند سقوط الحكومة القيصرية عام 1917، استقلال أوكرانيا، ثم عُيّن وزيراً للحرب في الحكومة الجديدة. ولكن الألمان احتلوا أوكرانيا وأقاموا حكومة عميلة، فحاربت قواته ضدهم. وحين انسحبت القوات الألمانية (1918)، لعب بتليورا دوراً قيادياً في حركة الاستقلال، فترأس الرادا (المجلس الذي أعلن استقلال أوكرانيا) وأصبح رئيس الحكومة المؤقتة، كما أصبح قائد الجيش وقاد معركة استقلال بلاده. فواجهت قواته جيوش البلاشفة الحمراء وجيوش الروس البيض حيث سعى كل من الجيشين إلى الاحتفاظ بأوكرانيا كجزء من روسيا (...). وفي النهاية، هُزمت قوات بتليورا واستقر هو في باريس. وإبان هذه المعارك، هاجمت قوات بتليورا أعضاء الجماعات اليهودية، ويُقال إنها قتلت ما يزيد على ستين ألفاً. وهذا يرجع ولا شك إلى تحالف أعضاء الجماعات اليهودية مع الألمان في بادئ الأمر ثم ترحيبهم بالقوات البلشفية بعد ذلك. ولا شك في أن ميراث الأرندا والإقطاع الاستيطاني البولندي لم يكن قد اختفى تماماً، بل عزز الهوية بين العناصر وأعضاء الجماعة اليهودية. (ص393) (التشديد من قبل الباحث)

ما أغفلت المكتبة الافتراضية اليهودية ذكره -عن قصد فيما يبدو- هو أن بتليورا عقد "اتفاقاً مع الزعيم الصهيوني فلاديمير جابوتسكي يسمح له بتكوين ميليشيات يهودية لحماية الجماعات اليهودية حين يعود بتليورا إلى أوكرانيا. (المسيري، 1999 : ص 393)

## النازية - الهولوكوست

لخص عبد الوهاب المسيري (2004) أبرز المراحل التي مرت بها الحركة النازية من النشأة كنظام سياسي حتى القضاء عليه في نهاية الحرب العالمية الثانية. وفيما يلي أبرز ما ذكره المسيري في "موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية" (النسخة الموجزة):

كلمة "نازي" مأخوذة بالاختصار والتصريف من العبارة الألمانية "ناشيونال سوشاليستيش دويتش أربايتربارتي (National Sozialistische Deutsche Arbeiterpartei) NSDAP"، أي "الاشتراكية القومية"، وهي حركة قادها [أدولف] هتلر وهيمنت على مقاليد الحكم في ألمانيا، وعلى المجتمع الألماني بأسره.

وسار الحزب النازي بخطى واسعة في الفترة من 1930 حتى 1932، ووصلت عضويته إلى مليونين بحيث أصبح الحزب الثاني في ألمانيا.

وفي عام 1933، عين الرئيس الألماني هيندنبيرج، هتلر مستشاراً له. ثم منح البرلمان هتلر سلطات شاملة. وفي حزيران 1934 أصبح الحزب النازي هو الحزب الأوحد، وأخضعت ألمانيا كلها لنظام مركزي قوي.

وفي عام 1936، بدأت خطة السنوات الأربع لإعادة تسليح ألمانيا، وإعادة تنظيم الاقتصاد انطلاقاً من الاعتماد على الذات. وقد حقق النازيون نجاحاً اقتصادياً باهراً، وبعد موت هيندنبيرج، أصبح هتلر رئيساً للدولة بلا منازع.

ومن الأفكار الأساسية في الفكر النازي أنه لا يمكن لهذا الشعب [الآري - الألماني] أن يحقق كل إمكانياته إلا بالتخلص من العناصر الغريبة الأجنبية.

ولذا كان النازيون يرون ضرورة إبادة العناصر الضارة في الداخل ومن بينهم اليهود خصوصاً الأقلية المالية اليهودية.

كان اليهود [حسب التصور النازي] يحاولون دائماً الهيمنة على الحياة السياسية والاقتصادية للشعوب الأخرى. ويشير هتلر إلى أن اليهود سيطروا على عالم المال في ألمانيا، وأنهم يحكون مؤامرة عالمية للسيطرة ولذا فهم يحاولون إشعال الحروب والثورات. وألقي اللوم على اليهود باعتبارهم مسؤولين عن هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى وعن إذلالها. ولذا قرر الألمان أن يجعلوا المجال الحيوي الألماني "خالياً من اليهود".



بدأ النظام النازي حملته على اليهود عقب تعيين هتلر مستشارًا في 30 كانون الثاني عام 1933. وفي نيسان من العام نفسه نُظمت مقاطعة للأعمال التجارية اليهودية، ثم استُبعد اليهود من كثير من الوظائف العامة. وفي نيسان 1935، استُبعد الأطفال اليهود من النظام التعليمي. وفي أيلول من نفس العام، صدرت قوانين نورمبرج التي نزعت عن أعضاء الجماعة اليهودية حقهم في أن يكونوا مواطنين بالرايخ، فمُنعت الزيجات المُختلطة بين اليهود والآريين. وفي عام 1938، مُنع اليهود من العمل في الوظائف التجارية. وأدّى اغتيال عضو في السفارة الألمانية في باريس على يد يهودي بولندي في تشرين الثاني 1938 إلى قيام ثورة شعبية ضد اليهود تُعرف باسم "كريستال ناخت" أي "ليلة الزجاج المحطم" أُحرق خلالها أربعمئة معبد ونُهب كثير من المتاجر والمنازل الخاصة، وتم القبض على الألوف منهم وفُرضت غرامة على اليهود (ككل). وبعد ذلك بدأ النظام النازي في عملية الإبادة والحل النهائي النازي للمسألة اليهودية [الهولوكوست] والتي استمرت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. (المسيري، 2004 : 177-180)

كان الهولوكوست حدثًا مفصليًا في تاريخ اليهود والصهيونية ومناهضة السامية، غير أن عنوان هذه الدراسة هو "استخدام مناهضة السامية كتهمة لمنع انتقاد ممارسات إسرائيل بحق الفلسطينيين 2000-2011" ولذلك لن يناقش الباحث تفاصيل هذا الحدث، بل سيبحث في كيفية استغلال الهولوكوست ومناهضة السامية كسلاح تلوّح به الحركة الصهيونية واللوبي الصهيوني وإسرائيل بوجه من ينتقد ممارسات الأخيرة بحق الفلسطينيين وغيرهم من شعوب المنطقة، لإجباره على السكوت خوفا من وصفه بأنه مناهض للسامية.

### الباب الثاني: نظرية مناهضة السامية الجديدة

تقوم نظرية مناهضة السامية الجديدة على فكرة بسيطة، هي توسيع إطار مناهضة السامية الكلاسيكية (كره اليهود لكونهم يهودا)، لتشمل انتقاد ومناهضة إسرائيل والصهيونية، ليصبح منتقدو ممارسات إسرائيل كقوة احتلال ودولة ابارتهيد متهمين بمناهضة السامية أيضا بالرغم أنهم لا يستهدفون اليهود، بل سياسات نظام الحكم في إسرائيل، علما أن الكثير من اليهود ينتقدون هذه الممارسات، كما أن الكثير من اليهود يرفضون الفكرة الصهيونية ويعادونها.

دُكر في بداية البحث أن مصطلح "مناهضة السامية" أو Anti-semitism وضعه فيلهلم مار عام 1882، حسبما ذكرت الموسوعة البريطانية. (انظر ص 2)

"فيلهم مار (1819-1904) كان من كبار المنظرين والمحرضين الألمان الذين استخدموا تعبير مناهضة السامية لتخفيف وطأة التعبير الألماني "يودنهاس" [Judenhass] أو كراهية اليهود". (منتدى مكافحة مناهضة السامية، 2012)

وفيما يتعلق بمصطلح مناهضة السامية الجديد فيشير كريستوفر سايكز Christopher Sykes إلى أن أول من قرّن مناهضة الصهيونية بمناهضة السامية هو دافيد بن جوربون، أول رئيس وزراء لإسرائيل: "شن دافيد بن جوربون هجوما عنيفا ضد محكمة بريطانية أشارت إلى تورط قادة صهيونيين في تهريب السلاح عام 1943 [وقال]: من الآن فصاعداً أن تكون مناهضا للصهيونية يعني أن تكون مناهضا للسامية." (Cited in Chomsky, 1999: p. 59)

بعد بن جوربون عاد المصطلح من جديد ولكن ضمن كتابين قد فيكونان السباقين في استخدامه في إطار الدفاع عن إسرائيل، وهما "La Gauche contre Israël? Essai sur le néo-antis sémitisme" (اليسار ضد إسرائيل؟ مقالة في مناهضة السامية الجديدة) لجاك غيفيت (Jacques Givet) (1968)، و"De l'antisionisme à l'antisémitisme" (مناهضة الصهيونية ومناهضة السامية) لليون بولياكوف (Léon Poliakov) (1969). والكتابان استخدمتا كمرجعين في مقالة نشرت على موقع "Jerusalem Center for Public Affairs" تحت عنوان "A Resurgent Malady" (مرض بُعث من جديد)، كتبها مانفريد غيرستينفيلد "Manfred Gerstenfeld" (2005)، كمرجعة نقدية لكتاب "Rising from the Muck: The New Anti-Semitism in Europe" (الانبعاث من الوحل: مناهضة السامية الجديدة في أوروبا) لمؤلفه بيير اندريه تاغيف "Pierre- André Taguieff" والصادر عام 2004. (Gerstenfeld, 2005)

يبدو للباحث انه يمكن اعتبار هذه المرجعين الصادرين عامي 1968 و 1969 بداية ظهور مصطلح "مناهضة السامية الجديدة"، فالأول يشير إليها بشكل مباشر في عنوانه، أما الثاني فيشير عنوانه إلى مناهضة الصهيونية والتي تحاول إسرائيل والحركات الصهيونية المؤيدة لها اعتبارها جزءاً من مناهضة السامية الجديدة، أو اعتبار مناهضة الصهيونية شكلاً من أشكال مناهضة السامية باعتبار أن الصهيونية هي تجسيد حلم اليهود في إقامة وطن قومي لهم، ومعاداتها تعتبر رفضاً لهذا "الحق" من وجهة النظر الصهيونية-

وفي عام 1973 نشر آبا إيبان (Eban, 1973) مقالة استخدم فيها مصطلح مناهضة السامية الجديدة في سياق الدفاع عن إسرائيل (موثق في جلعاد عتسمون (Atzmon, 2007):

"واحدة من المهام الرئيسية في أي حوار مع غير اليهود في العالم هي إثبات أن الفصل بين مناهضة السامية ومناهضة الصهيونية ليس فصلا على الإطلاق. مناهضة الصهيونية بكل بساطة هي مناهضة السامية الجديدة. مناهضة السامية الكلاسيكية القديمة أعلنت أن المساواة في الحقوق هي لكل الأفراد داخل المجتمع، باستثناء اليهود. مناهضة السامية الجديدة تقول إن الحق في إنشاء دولة ذات سيادة مستقلة وطنية وحمايتها هو من اختصاص جميع الدول، طالما أنها ليست يهودية. وعندما يمارس هذا الحق ليس من قبل جزر المالديف، ولا دولة الغابون، ولا بربادوس... ولكن على يد أقدم الأمم وأكثرها أصالة، يقال حينئذ إن هذه تفردية، ومصالحية [ذاتية أو أنانية]، وخروجاً للشعب اليهودي عن مهمته الكونية."

وفي عام 1974 نشر كتاب عنوانه "مناهضة السامية الجديدة" The new anti-semitism من تأليف آرنولد فورستر وبنجامين آر. إبستاين Arnold Forster & Benjamin R. Epstein.

الكتاب جاء بعد حرب 1973 التي وقعت بين مصر وسوريا من جهة وإسرائيل من جهة أخرى. وفيه يحاول فورستر وإبستاين التقليل من شأن العلاقة السببية بين أية خطوة انتقادية أو عملية ضد إسرائيل مثل حرب 1973، وبين الوضع السياسي الناتج عن احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية. المؤلفان يسوّقان لفكرة أن هذه المحاولات هدفها القضاء على دولة إسرائيل فقط لأنها دولة اليهود، وليس لأنها تحتل أراضي شعوب أخرى. كما يشير الكتاب إلى تصريحات وردت في وسائل إعلام أميركية حملت هجوماً على اليهود فيما يمثل ممارسة لمناهضة السامية الكلاسيكية. (Forester and Epstein, 1974)

من الأمثلة التي يسوقها مؤلفا الكتاب الذي نشر في الولايات المتحدة، تعليقا لجيفري اس تي. جون وبيته CBS بتاريخ 10 أيلول 1973. يعتبر مؤلفا الكتاب تعليق جون مناهضا للسامية، ويضمنان النص كاملا:

"السبب، كما يبدو لي، في أنه لا يوجد عندنا نقاش جارٍ في هذا البلد حول إن كنا ندفع ثمنا باهظا لضمان أمن إسرائيل، هو أن الرأي العام الأميركي يتم تشكيله من وجهة نظر مؤيدة لإسرائيل. وعندما يحاول شخص ما ويقترح أنه يجب أن نبدأ بتغيير سياستنا، كما فعل مؤخرا مدير إحدى شركات النفط الأميركية، فإن ماكينة الدعاية المؤيدة لإسرائيل في أميركا تقوم بصلبه [تدمير سمعته] بشكل علني. (Forester and Epstein, 1974 : 313)

يعتبر نورمان فينكلستاين أن إبراز هذا الكتاب للمصطلح "مناهضة السامية الجديدة"، ليس الهدف منه "مقاومة مناهضة السامية بل استغلال معاناة اليهود التاريخية لتحسين إسرائيل ضد النقد." ويضيف فنكلستاين أن كتاب "مناهضة السامية الجديدة" صار معيارا لمن تلاه من إصدارات تتناول موضوع مناهضة السامية الجديدة. ويؤكد أن الهدف الرئيسي من الكتاب كان حين تم إصداره عام 1974، هو

مواجهة "النقد الذي وجّه إلى إسرائيل بعد حرب أكتوبر 1973 حينما مورست عليها الضغوط للانسحاب من سيناء من أجل تسوية دبلوماسية مع الفلسطينيين." (فنكلستين، 2006 : 34-35)

إذن كان كتاب "مناهضة السامية الجديدة"، نقطة التحول التي بدأت عندها محاولة حرف انتقاد ممارسات إسرائيل كقوة احتلال، إلى مناهضة لليهود. وكان فنكلستين أشار إلى أن الصهيونيين تنبهوا بعد 1967 إلى أهمية استغلال ما حدث لليهود في الحرب العالمية الثانية، كورقة يرفعونها في وجه من ينتقد احتلال إسرائيل للأراضي العربية في حرب الأيام الستة. (فنكلستين، 2001)

نعوم تشومسكي يضيف مؤكدا ما ذكره فنكلستين - أن الاهتمام الحقيقي بربط انتقاد الصهيونية وإسرائيل بمناهضة السامية برز بعد عام 1967: "ومع ذلك فإن فترة ما بعد 1967 شهدت تحويل هذا التكتيك إلى فن رفيع بشكل متصاعد للدفاع عن سياسات صار من الصعب الدفاع عنها". (Chomsky, 1999: 59)

### الباب الثالث: مناهضة السامية ومناهضة الصهيونية

يرى روبرت ويستريتش<sup>7</sup> Robert Wistrich في مقال له بعنوان Anti-Zionism and Anti-Semitism "مناهضة السامية ومناهضة الصهيونية"، أن "مناهضة الصهيونية أصبحت أكثر أشكال مناهضة السامية تأثيرا وخطورة في وقتنا، من خلال محاولاتها المنهجية لنزع شرعية إسرائيل والتشهير بها وشيطنتها." (Wistrich : 2004)

كما يرى إيمانويل اوتولينغي<sup>8</sup> في مقال نشرته صحيفة الغارديان البريطانية أن "وراء الكثير من النقد الموجه لإسرائيل كرهاً مستتراً لليهود"، ويضيف "إن مناهضة الصهيونية هي محور رفض قبول وليدتها، وهي إسرائيل، ككيان شرعي وهذا له دلالة أبعاد؛ الصهيونية تشمل الاعتقاد أن اليهود أمة، وهم بذلك يستحقون حق تقرير المصير مثل باقي الأمم." (Ottolenghi : 2003)

يحسم ويستريتش واوتولينغي النقاش -من جهتي نظرها بالطبع- فيساويان بين مناهضة السامية ومناهضة الصهيونية، فمن وجهة نظر الصهيونيين، الصهيونية -كما جاء في المؤتمر الأول عام 1897 هي حركة تسعى إلى إقامة وطن لليهود في أرض-إسرائيل، معترف به وفقا للقانون العام." (جريس 1987 : 155)

7- روبرت ويستريتش بروفييسور في تاريخ أوروبا واليهود الحديث في الجامعة العبرية.

8- إيمانويل اوتولينغي Emanuele Ottolenghi: باحث في الدراسات الإسرائيلية في مركز اوكسفورد للدراسات العبرية واليهودية وفي مركز الشرق الأوسط بكلية القديس أنتوني في اوكسفورد.

إن يرى الصهيونيون أن كل من يعادي هذه الحركة أو الأيديولوجيا، يعادي حق اليهود في إقامة وطن قومي لهم في "ارض-إسرائيل"، وبالتالي هو مناهض أو معاد للسامية.

يقول دافيد هيرش<sup>9</sup> David Hirsh (2006) "عندما تحاول حملات المقاطعة [لإسرائيل] مناقشة رفض مقاطعة الأكاديميين الإسرائيليين في الجامعة البريطانية، عادة ما تستخدم متحدثين يهودا على أمل أن هذا سيقطع الطريق أمام الادعاءات القائلة إن هذا الاستثناء قد يكون مناهضة للسامية".

هيرش يشير إلى أنه يعتبر مقاطعة إسرائيل أكاديميا عملا مناهضا للسامية، وجاء حديثه في سياق رده على مقالة لجلعاد عتسمون، وهو كاتب يهودي مناهض للصهيونية ومؤيد للحقوق الفلسطينية، قال فيها إن الصهيونيين يتولون مناصب هامة في إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش الابن، وبالتالي فإنه يجب النظر بجدية إلى مقولة "إن اليهود يريدون السيطرة على العالم". (Atzomn, 2009)

هيرش يتهم عتسمون بسبب مقولته أعلاه بأنه مناهض للسامية، ويضمه لمجموعة اليهود المناهضين للصهيونية حتى لو كانوا رافضين لقناعات عتسمون نفسه:

"هناك مناهضون للعنصرية ومناهضون للسامية يحاولون مقاومة جهود عتسمون الجديدة الصريحة المناهضة للصهيونية بأسلوب مناهض للسامية. الكثير من مناهضي الصهيونية هؤلاء يهود وبعضهم يؤمن أنه من المهم أن يتحدثوا بصفتهم يهودا" ضد الصهيونية. هم يأملون أن يعكسوا صورة تقول إن ليس كل اليهود "أشرارا" صهيونيين، لنفي الأساس القائمة عليه مناهضة السامية التي تعتبر اليهود كلهم مسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل. بعض هؤلاء يؤمن أن هويته اليهودية تعطيه ثقلا أخلاقيا لإدانة الصهيونية. اليهود المناهضون للصهيونية أصبحوا ذوي أهمية في جعل معاداة الصهيونية حلالا". (Hirsh, 2006)

في هذا النص نجد أن هيرش يرفض فكرة أن يكون هناك يهود مناهضون للصهيونية حتى لو كانوا رافضين لأسلوب عتسمون، لذلك يقول إن هؤلاء يجعلون مناهضة الصهيونية حلالا، على اعتبار أنها حرام على اليهود.

يرد عتسمون على هيرش بالقول:

"عرضت قائمة باسماء السياسيين اليهود الأميركيين الذين وجدوا أنفسهم بطريقة ما في طريقهم لتولى مناصب قيادية في ادارة بوش الأولى. ثم قلت بوضوح: بما أن أميركا حاليا تتمتع بكونها القوة العظمى الوحيدة في العالم، وبما أن اليهود المذكورين في القائمة يعلنون بصراحة أنهم صهيونيون مخلصون، فيجب علينا أن نأخذ الاتهامات بأن الصهيونيين يحاولون السيطرة على العالم بجدية. مرة أخرى واضح

9- أستاذ علم الاجتماع في كلية غولدسميث بجامعة لندن.

من السياق أن الحديث يدور عن الصهيونيين وليس عن يهود اميركا او اليهود بشكل عام. (Atzomn, 2009)

إذن حتى من يسعون من اليهود لانتقاد الصهيونية يتهمون من قبل الصهيونيين بأنهم عنصريون ومناهضون للسامية. فهل حقا مناهضة الصهيونية هي ممارسة عنصرية مناهضة للسامية؟

#### الباب الرابع: مناهضة الصهيونية ليست عنصرية

ينظر مناهضو الصهيونية إلى الأيديولوجيا الصهيونية من ناحية كونها استعمارية عنصرية، وأن سعيها لتحقيق أهدافها في "إقامة وطن قومي لليهود" في فلسطين، جاء على حساب السكان الأصليين -الفلسطينيين-، الذين ارتكبت بحقهم فظائع يلخصها باختصار شديد مصطلح التطهير العرقي.

يعتبر شموئيل أمير<sup>10</sup> أنه "لا يمكن تجاهل حقيقة أن تجسيد المشروع الصهيوني ارتبط بالبعد الاستعماري الامبريالي القائم على الأيديولوجية الصهيونية (...). لقد كانت الحركة الصهيونية، التي دعت مؤيديها إلى ترك أوروبا والهجرة إلى أرض إسرائيل، مهينة لتمثل الأيديولوجية الامبريالية-العنصرية المتجاهلة لحقوق السكان المحليين وتطلعاتهم." (أمير 2004 : ص8-9)

يضيف شموئيل أن العنصرية كانت أحد أهم مبررات الاستعمار، إذ هيمنت نظريات النقاء العرقي، فاعتبر غير الأوروبيين المتخلفين اجتماعيا وثقافيا جديرين بالخضوع للسيطرة. (أمير، 2004)

لم يكن الفلسطينيون والعرب وحدهم ضحايا الصهيونية، فشموئيل يتهم قيادة الحركة الصهيونية بالسكوت عما حدث لليهود في الحرب العالمية الثانية، ويقتبس عن بن غوريون قوله "إنني لا أفهم بشؤون الإنقاذ رغم رئاستي للوكالة اليهودية، وجلّ اهتمامي منصب على تجنيد الشعب اليهودي للمطالبة بإقامة الدولية اليهودية"، وعن رئيس لجنة الإنقاذ في الوكالة اليهودية قوله "يضغط علي الحاخام ليفين مطالبا بأموال من الصندوق التأسيسي لإنقاذ اليهود - وطالب بوقف بناء القرى الجديدة لذلك الهدف [...] وهنا أقول إن الصهيونية فوق الجميع." (أمير 2004 : 17)

من ناحيتها ترى ياعيل لوتان<sup>11</sup> (2004)، أنه ينظر إلى الصهيونية من زاويتين متضادتين، الأولى تعتبرها حركة تحرر وطني للشعب اليهودي [وهذا ما يراه الصهيونيون]، والثانية تراها أحد مظاهر الكولونيالية الأوروبية حيث "مال قادة الحركة الصهيونية إلى التماثل مع الكولونيالية الغربية التي رأوا

10- باحث وكاتب في الشؤون الفكرية الصهيونية.  
11- كاتبة وصحفية ومحركة أدبية إسرائيلية.

أنها السيناريو الوحيد [لإقامة وطن لليهود]، فركبت الصهيونية موجة الكولونيالية وقدمت لها العون والمساعدة كي تستعين بها في المقابل." (لوتان، 2004 : 29)

ويرى ايلان بابه (2007) أن الحركة الصهيونية حتى تحقق الهدف الذي أنشئت من أجله، نفذت جريمة تطهير عرقي بحق الفلسطينيين. بابه عرض في كتابه "التطهير العرقي في فلسطين" أدلة تثبت أن الحركة الصهيونية نفذت التطهير العرقي في فلسطين قبل وأثناء وبعد تأسيس دولة إسرائيل. والتطهير العرقي -حسب بابه- الذي مارسته الحركة الصهيونية، وإسرائيل لاحقاً، لم يأت فجأة نتيجة لظروف ميدانية لحظية واجهتها العصابات الإسرائيلية المسلحة، بل كان جزءاً من مخطط كامل لإفراغ فلسطين من أهلها الأصليين. (بابه، 2007)

العنف هذا -حسب عبد الوهاب المسيري- يأتي انعكاساً واقعياً لعنصرية الفكر الصهيوني.

فأحد الأشكال الأساسية للعنف الصهيوني، هو رفض الصهاينة قبول الواقع والتاريخ العربي في فلسطين باعتبار أن الذات الصهيونية واليهودية هي مركز هذا الواقع ومرجعيته الوحيدة. ولذا يستبعد الصهاينة العناصر الأساسية (غير اليهودية) المكونة لواقع فلسطين وتاريخها من وجدانهم ورؤيتهم وخريطتهم الإدراكية (...). وينتج عن هذا الاستبعاد الفكري، استخدام العنف من أجل تحويله إلى واقع على الأرض. وبذلك يصبح "العنف إحدى المقولات الأساسية للإدراك الصهيوني للواقع والتاريخ". (المسيري 2001 : ص 41-42).

ويرى المسيري أن العنف لا يقتصر على العسكري والجسدي، إذ يمكن التعبير عنه بطريقة غير مباشرة من خلال القوانين والمؤسسات، ويدلل على ذلك بقانون العودة الذي يعطي أي يهودي الحق في العودة إلى إسرائيل في أي وقت، وينكر هذا الحق على ملايين الفلسطينيين الذين طردوا من فلسطين عام 1948. (المسيري 2001 : ص 44).

الحركة الصهيونية والصهيونيون يناون في حديثهم عن الصهيونية عن عنفها وعنصريتها ويحرفون اتجاه أي انتقاد إلى فكرة أن الصهيونية تشمل الاعتقاد أن اليهود أمّة وهم بذلك يستحقون حق تقرير المصير مثل باقي الأمم -كما يقول اوتولينغي-. لذلك يصبح المناهض للصهيونية -في عنصريتها وعنفاً لتحقيق هدفها- مناهضاً لأمّة اليهود. أي انه مناهض للسامية.

يرد أوربي ديفيس على هذا الادعاء بالقول "الصهيونية ليست هي اليهودية، الصهيونية برنامج سياسي عملي هدام سعى حتى عام 1948 لإقامة دولة يهودية على أرض فلسطين، ومنذ ذلك التاريخ وهو يسعى لتوطيد واستمرار وجود هذه الدولة كدولة بالمعنى الصهيوني السياسي للكلمة، وتحديد كدولة

تهدف -بالقانون والممارسة- إلى تحقيق أغلبية إثنية للناس الذين هم "يهود" بحسب تعريف الدولة." (ديفيس 2003 : 275)

وللدفاع عن الصهيونية يسعى الصهيونيون إلى اعتبار أي انتقاد لها عملاً مناهضاً للسامية، قد تكون له تبعات قانونية. ومثال ذلك القرار الذي اعتمده كونغرس ولاية كاليفورنيا الأميركية في السادس من آب 2012 والذي ينص في ديباجته على أن من الممارسات التي تعتبر مناهضة للسامية:

"المتحدثون والأقلام والمعارض التي يمولها الطلبة، والجامعة، والمجموعات [من مجتمع جامعة كاليفورنيا] التي تشارك في الخطاب المناهض للسامية أو تستخدم الاستعارات أو اللغة التي توجه تهماً زائفة لإسرائيل والصهيونيين واليهود، بما في ذلك أن إسرائيل دولةٌ عنصريةٌ وفصلٌ عنصريٌّ ونازيةٌ، وأنها مذنبَةٌ بارتكاب جرائم ضد الإنسانية مثل التطهير العرقي والإبادة الجماعية (...) وأنها بالغت في استخدام الهولوكوست كأداة للدعاية الصهيونية وأن لليهود في أميركا قوة كبيرة في السيطرة على السياسة الأميركية الخارجية". (BILL NUMBER : HR 35 : 2012)

قرار كونغرس ولاية كاليفورنيا، لا يفرق بين انتقاد ممارسات إسرائيل كدولة أو نظام سياسي، ونشاطات المنظمات الصهيونية المؤيدة لها وطرق تجنيدها للدعم السياسي وحتى المالي من جهة، وبين الممارسات العنصرية تجاه اليهود كعرق أو دين من جهة أخرى.

إذن يحاول الصهيونيون تثبيت فكرة أن انتقاد الصهيونية أو اعتبارها عنصرية ومقارنتها بالأيديولوجيات العنصرية كالأبارتهيد، هو عمل يستهدف اليهود وبالتالي هو نابع من دوافع مناهضة السامية الكلاسيكية، فهل كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة مناهضة للسامية عام 1975 عندما أصدرت القرار رقم 3379 الذي اعتبر الصهيونية نوعاً من أنواع العنصرية، وهل إلغاء هذا القرار عام 1991 تصحيح لخطأ دام 16 عاماً؟

### الباب الخامس: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 3379 لعام 1975

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1975 القرار رقم 3379 الذي اعتبر الصهيونية نوعاً من أنواع العنصرية، وتضمنت ديباجته مجموعة من المسوغات أبرزها:

- إدانة "التحالف الأثم بين العنصرية بأفريقيا الجنوبية والصهيونية،"
- "التعاون والسلم الدوليين يتطلبان تحقيق التحرر والاستقلال القوميين، وإزالة الاستعمار والاستعمار الجديد، والاحتلال الأجنبي، والصهيونية، والفصل العنصري [أبارتهيد]، والتمييز العنصري بجميع أشكاله، وكذلك الاعتراف بكرامة الشعوب وحقوقها في تقرير المصير،"



- "النظام العنصري الحاكم في فلسطين المحتلة والنظامين العنصريين الحاكمين في زيمبابوي وأفريقيا الجنوبية ترجع إلى أصل استعماري مشترك، وتشكل كيانا كليا، ولها هيكل عنصري واحد، وترتبط ارتباطا عضويا في سياساتها الرامية إلى إهدار كرامة الإنسان وحرمته،"
- "إدانة الصهيونية بأقصى شدة بوصفها تهديدا للسلم والأمن العالميين والطلب إلى جميع البلدان مقاومة هذه الأيديولوجية العنصرية الامبريالية،" (مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1981 : 7)

هذه المسوغات اختلفت بنص القرار: "[الجمعية العامة للأمم المتحدة] تقرر أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري." (مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1981 : 7)

يلاحظ أيضا أنه بعد القرار 3379 تكررت إدانة إسرائيل في عدد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بعلاقتها الوطيدة بنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا كما في القرارات:

3382: والذي ينص على: إدانة جميع الحكومات التي لا تعترف بحق تقرير المصير واستقلال الشعوب الخاضعة للحكم والاستعمار الأجنبيين وخصوصا شعوب أفريقيا والشعب الفلسطيني.

3411: إدانة توطيد العلاقات والتعاون بين جنوب نظام جنوب أفريقيا العنصري وإسرائيل.

6/31 هاء: إدانة استمرار وازدياد التعاون بين إسرائيل والنظام العنصري في جنوب أفريقيا. (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981)

عند العودة إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 86/46 الصادر عام 1991 والذي ألغى القرار 3379 (الذي يعتبر أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري)، نجد أن نص القرار 86/46 يخلو من أية ديباجة أو مسوغات وينص فقط على ما يلي: "إنّ الجمعية العامة، تقرر إلغاء الحكم الوارد في قرارها 3379 (د - 30) المؤرخ في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1975". (مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1991 : 297)

نص القرار يثير التساؤل: هل تغيرت مبادئ الصهيونية بشكل يسمح بالقول إنها لم تعد حركة أو أيديولوجية عنصرية. أم أن القرار اتخذ على خلفية أخرى؟

تجيب وزارة الخارجية الإسرائيلية على موقعها الإلكتروني الرسمي (<http://www.mfa.gov.il>) عن التساؤل بالإشارة إلى أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 86/46 الصادر عام 1991، جاء تلبية لشرط إسرائيل قبول موافقة مشاركة الأمم المتحدة كمراقب في مؤتمر السلام في العاصمة الاسبانية مدريد عام 1991. (Israel Ministry of Foreign Affairs : 2008)

وعلى الصفحة الالكترونية ذاتها كلمة ألقاها سفير إسرائيل في الأمم المتحدة حينه حاييم هرتسوغ، يشكر فيها بالذات بعثة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة لدورها في عملية اتخاذ القرار 86/46.

وفي دراسة لمعهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي INSS أعدها يهودا بن مائير وآفون الترمان بعنوان "التهديد بنزع الشرعية، جذوره، تكشفاته، ومكافحته" يشير الكاتبان إلى انه "في العقد الأخير من القرن العشرين شهدنا انخفاضاً حاداً في جهود نزع الشرعية [عن إسرائيل]. وهذه كانت نتيجة نهائية لانهايار الاتحاد السوفييتي - الذي كان داعماً ولاعباً رئيسياً في عملية نزع الشرعية- و[لانعقاد] مؤتمر مدريد عام 1991." (مائير و الترمان : 2011)

إذن لا توجد أية مسوغات مرتبطة بتغيير في الإيديولوجية الصهيونية تم بناء عليها إلغاء القرار 3379. قرار الإلغاء كان سياسياً بحثاً لضمان موافقة إسرائيل مشاركة الأمم المتحدة كمراقب في مؤتمر مدريد.

لذا، يمكن القول إن المسوغات التي وردت في ديباجة القرار 3379 لا تزال قائمة. فانهايار نظام الأبارتهيد في جنوب أفريقيا أواخر الثمانينيات لا ينفي أن "النظام العنصري الحاكم في فلسطين المحتلة يرجع إلى أصل استعماري، ويشكل كياناً كلياً، وله هيكل عنصري واحد، ويرتبط ارتباطاً عضوياً في سياسته الرامية إلى إهدار كرامة الإنسان وحرمة." "كما أن إسرائيل لا تزال ترفض الاعتراف بكرامة وحق [الشعب الفلسطيني] في تقرير المصير." "ولا تزال" الصهيونية [تشكل] تهديداً للسلم والأمن العالميين" حسبما نص القرار. وهذا كله تثبته إسرائيل نفسها من خلال ممارساتها اليومية بحق الفلسطينيين مع مواصلتها احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان السورية وبعض المناطق اللبنانية، فضلا عن شنها حربين دامتين عام 2006 ضد لبنان وبين عامي 2008-2009 ضد قطاع غزة. أضف إلى ذلك إفشال إسرائيل لعملية السلام من خلال رفضها تنفيذ الاتفاقيات الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينية، وإصرارها على مواصلة البناء الاستيطاني في الضفة الغربية المحتلة -بما فيها القدس-، ومواصلتها لممارسة التمييز العنصري المقنن (أبارتهيد) بحق فلسطينيي 1948، كذلك مواصلتها ممارسة التطهير العرقي بحق الفلسطينيين في القدس المحتلة، من خلال الإجراءات التي تهدف إلى إفراغ المدينة من أهلها لإحلال المستوطنين اليهود مكانهم، وهو ما يتعارض مع نصوص القانون الدولي المتعلقة بتعامل قوة الاحتلال مع المدنيين الخاضعين للاحتلال.

ورغم أن الحقائق تثبت أن الصهيونية حركة عنصرية إلا أن الحركة الصهيونية وإسرائيل كدولة والكثير من مؤيديها يسعون إلى جعل انتقاد أو رفض الأيديولوجيا الصهيونية عملاً مناهضاً للسامية، قد تكون له تبعات قانونية تترتب عليها عقوبات قضائية أحياناً.

## الباب السادس: أبرز مروجي مناهضة السامية الجديدة

ذكر أعلاه أن مصطلح مناهضة السامية الجديدة ظهر للوجود عام 1968 في كتاب (اليسار ضد إسرائيل؟ مقالة في مناهضة السامية الجديدة) لجاك غيفيت (Jacques Givet). وبعد هذا التاريخ، ظهرت عدة مؤلفات تتناول الموضوع.

وظهر لمناهضة السامية الجديدة منظرون خاصة من الأكاديميين، إضافة إلى إقامة منظمات هدفها اعتبار انتقاد إسرائيل ما هو في الحقيقة إلا كراهية لليهود.

### يهودا باور Yehuda Bauer

يعتبر يهودا باور البروفيسور في التاريخ اليهودي خاصة الهولوكوست، أحد منظري مناهضة السامية الجديدة، وفي دراسة أعدها باور يلخص أبرز الدوائر التي تنتشر مناهضة السامية الجديدة فيها: "يبدو أن الموجة الرابعة من مناهضة السامية منذ 1945 في الغرب، هي ظاهرة فكرية لدى الطبقة الوسطى العليا. وهي منتشرة في الأعلام والجامعات والدوائر الراقية. ونموذجها التصريح الذي أدلى به سفير فرنسا في بريطانيا خلال حفلة كوكتيل، وتم نشره لاحقا في وسائل الإعلام البريطانية، فبادب ولباقة دبلوماسيين وصف إسرائيل "بالدولة الصغيرة القذرة." (Bauer, 2003 : 6)

ويعتبر باور أن إسرائيل واجهت أربع موجات من مناهضة السامية بعد الحرب العالمية الثانية: 1958-1960، و1968-1972، و1987-1992، و1999 أو 2000 حتى الآن<sup>12</sup>. وحسب تحليل أجرته سما إستانين [يقول باور] فإن الأسباب التي أدت لكل موجة من هذه الموجات تختلف عن الأخرى، ففي الثالثة بدءا من عام 1987 لم يكن ظاهرا أي دافع اقتصادي، وهذا يعني أن تفسيراتنا التقليدية أن مناهضة السامية الحديثة دائما كان فيها شيء ما مرتبط بركود اقتصادي ليست دقيقة. فيبدو أن الأزمات الثقافية والسياسية والاقتصادية والدينية قد تؤدي أو تساهم في ظاهرة لا يمكن تفسيرها حدوثها بسبب واحد. (Bauer, 2003 : 6)

إشارة باور إلى العامل الاقتصادي مرتبطة بأحد أهم دوافع مناهضة السامية الكلاسيكية في أوروبا، حيث كان يرى الأوروبيون أن اليهود يتحكمون بالمال والمصارف والتعامل بالربا في فترة الإقطاع، ويشكلون طبقة تنافس الطبقة الوسطى بعد الثورتين الفرنسي والصناعية (انظر الفصل الثاني الباب الثاني).

12- لم يحدد باور الظروف التي تزامنت مع هذه التواريخ لكن الباحث يرى أنها مرتبطة بما يلي: 1958-1960 بروز القومية العربية والحركة الناصرية ووحدة مصر وسوريا بين عامي 1958-1961، و1968-1972 حرب 1967 واحتلال باقي فلسطين والجولان وسيناء، و1987-1992 الانتفاضة الأولى حتى مؤتمر مدريد، 1999 أو 2000 بداية الانتفاضة الثانية.

يسعى باور من خلال مقالته إلى ربط مناهضة السامية الجديدة بالإسلام السياسي من خلال الإشارة إلى أن مناهضة السامية الكلاسيكية ذات جذور مرتبطة بالجانب الديني المسيحي ثم الإسلامي، وليس الاقتصادي فقد أدى "عزل اليهود أنفسهم عن باقي فئات المجتمع إلى توطيد النزاع مع السلطة الدينية المسيحية، ثم الإسلامية. الضغوط الاقتصادية جاءت لاحقاً، وخلافاً للتفسيرات الماركسية، فإنها كانت نتيجة للتوترات الدينية وليس العكس. (3 : Bauer, 2003)

يسعى باور إلى فصل مناهضة السامية الجديدة عن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية والعربية. لذلك يتطرق إلى أفكار طرحها سيد قطب (المفكر الإسلامي لحركة الإخوان المسلمين في مصر في خمسينيات وستينيات القرن الماضي)، وهي أفكار يعتبرها باور دافعا لمناهضة السامية الجديدة. يتساءل باور:

"إلى أي مدى الإيديولوجية المناهضة للسامية متأثرة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي؟ كتب سيد قطب كتباً مناهضة للسامية قبل سبعة عشر عاماً من الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، لذلك من الواضح أن الاحتلال هذا ليس سبباً لظهور هذا الفكر. ولكن الكتيب كتب بعد عامين من تأسيس إسرائيل، ومن وجهة نظره [سيد قطب] فإن احتلال قطعة من أرض الإسلام التي فتحها في القرن السابع الميلادي، وصمدت أمام الصليبيين لاحقاً، هو كفر وإثارة للغضب. وكون اليهود هم الذين فعلوا ذلك فإن هذا يزيد من درجة الإهانة. ومع احتلال القدس، وبقيّة الأراضي في عام 1967، فإن هذه الهزيمة لا يمكن التخلص منها إلا بالقضاء والإبادة التامة للشعب المعتدي وقواته (...). لا شك أن حلاً وسطاً مع الفلسطينيين، يقبل به الطرفان سيجعل الجدل [المناهض للسامية] وأخطاره يتراجعان، لكن لن يتم القضاء عليه. ومع ذلك، فإن هذا الحل الوسط ليس متاحاً في الوقت الراهن، فأقصى ما تقدمه النخب الحاكمة في كلا الجانبين هو أقل من الحد الأدنى الذي يطالب به الجانب الآخر. (3 : Bauer, 2003)

يحاول باور تبرئة احتلال عام 1967 من بروز مناهضة السامية الجديدة، ويربطه بدوافع دينية، وهو يناقض نفسه من خلال نصه؛ فذكره لصمود فلسطين أمام الصليبيين إشارة واضحة لرفض أهلها الاحتلال الأجنبي، واعتباره أن كتيب سيد قطب المناهض للسامية -حسب ادعائه- جاء قبل احتلال عام 1967، وبعد قيام إسرائيل بعامين، تجاهلاً كاملاً لما ترتب على قيام إسرائيل عام 1948 وما سبق وتزامن مع وتلا هذه الفترة من عمليات تطهير عرقي للفلسطينيين -قتلاً وتهجيراً وسلب أملاك وأراض-.

واعتبار باور أن كون اليهود هم المحتلون يزيد من الإهانة، تجاهلاً لحقيقة أن مقاومة الفلسطينيين للاحتلال بدأت مع وقوع فلسطين تحت الاحتلال البريطاني تقريباً، كثورات 1920 والبراق (1929)، وعز الدين القسام (1935)، وثورة 1936.

طرح باور هنا سطحي، فهو يتجاهل ملايين اللاجئين الفلسطينيين ويحصر الإشكال في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

جانب آخر يتجاهله باور او يتعمد تجاهله، وهو أن من أبرز الأكاديميين المناهضين للاحتلال الإسرائيلي والصهيونية أكاديميين يهود أمثال نوعام تشومسكي، نورمان فينكلستين، إيلان بابه، ريتشارد فولك، فكيف يمكن تفسير كون هؤلاء مناهضين للسامية إن كانت مناهضة السامية الكلاسيكية أو الجديدة محصورة بعوامل دينية مسيحية سابقا وإسلامية حاليا؟

قد تكون قائمة الكتب التي ألفها باور في موضوع مناهضة السامية طويلة، ولكن يبدو أنه ينتقي من التاريخ ما يخدم فكرته التي يسعى إلى تسويقها، ويُسقط من طروحاته ما يمكن أن يتعارض معها.

يهودا باور هو نموذج واحد من منظرين كثر لفكرة مناهضة السامية الجديدة، لكن العمل على تسويق هذه الفكرة لم يقتصر على جهد فردي أكاديمي، فهناك مؤسسات تولت المهمة أيضا مثل مركز سيمون فايزينثال Simon Wiesenthal Center ورابطة مكافحة التشهير Anti-Defamation League.

### مركز سيمون فايزينثال Simon Wiesenthal Center

يصف القائمون على مركز سيمون فايزينثال على صفحته الالكترونية المركز بأنه "منظمة حقوق إنسان يهودية عالمية تسعى لمواجهة مناهضة السامية والكراهية والإرهاب، وتعزيز حقوق الإنسان وكرامته، ودعم إسرائيل، والدفاع عن سلامة جميع اليهود في أنحاء العالم، وتعليم الدروس المستفادة من محرقة اليهود للأجيال القادمة. وللمركز مقر رئيسي في لوس انجلوس، ومكاتب في نيويورك وتورنتو وميامي وشيكاغو وباريس وبوينس آيرس، والقدس." (Simon Wiesenthal Center, 2013)

لا يخفي المركز أن من مهامه الدفاع عن إسرائيل ويشير إلى ذلك بصراحة، وتتركز نشاطات والنشرات المضادة للمنظمات المناهضة لإسرائيل. فمثلا أصدر المركز نشرة في 40 صفحة (2013) عنونها: BOYCOTT DIVESTMENT SANCTIONS BDS AGAINST ISRAEL: AN ANTI SEMITIC, ANTI PEACE POISON PILL (المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل: قرص دواء سام مناهض للسامية وللسلام).

وعلى نهج المدافعين عن إسرائيل في مهاجمة منتقدي ممارساتها ضد الفلسطينيين أو الداعين إلى فرض عقوبات عليها، تتهم نشرات مركز سيمون فايزينثال المنتقدين بمناهضة السامية.

يعتمد المركز على ما يسميه "فحص ناتان شارانسكي بأحرف D الثلاثة" "Natan Sharansky's three Ds test for anti-Semitism"، لتحديد متى يتعدى الانتقاد الشرعي لإسرائيل حدوده ليصبح مناهضا للسامية: وهي الأحرف الأولى في المصطلحات التالية: Double Standards (ازدواجية المعايير)، و Demonization of Israel (شيطنة إسرائيل)، و Delegitimization (نزع الشرعية)، (Brackman, 2013)

ويفسر المركز كل مصطلح كالتالي:

- "ازدواجية المعايير: أفراد إسرائيل بالانتقاد، مع تجاهل السلوك الفاضح لمنتهمكي حقوق الإنسان الرئيسيين في العالمين العربي والإسلامي وغيرهما.
- شيطنة إسرائيل: تشويه أنشطة إسرائيل عن طريق المقارنات المضللة والزائفة بالنازيين و/أو نظام الابارتهايد في جنوب إفريقيا.
- نزع الشرعية: عندما يتم إنكار حق إسرائيل الأساسي في الوجود إلى جانب أمم العالم، فهذا مناهضة شديدة للسامية." (Brackman, 2013 : 4)

النقطتان الأولى والثانية واضحتان في الغاية منهما، وهي منع انتقاد إسرائيل لانتهاكها حقوق الإنسان، بادعاء أن هناك دولا أخرى عربية وإسلامية وغيرها ترتكب مثل هذه الانتهاكات ولا يتم انتقادها، اتهام إسرائيل بأنها تقوم بممارسات شبيهة بتلك النازية، أو أنها نظام أبارتهايد يقعان في نطاق هذا الانتقاد. أما النقطة الثالثة فهي تقصد مباشرة مناهضي الصهيونية القائمة على أساس حق اليهود في إقامة وطن لهم من وجهة نظر صهيونية-، وهي -من وجهة نظر مناهضة للصهيونية- عنصرية قائمة على اقتلاع أصحاب الأرض الأصليين، لزرع اليهود بدلا منهم، إضافة إلى ما ترتب عن تطبيق هذه الفكرة من أحداث مثل نكبة 1948 واحتلال باقي فلسطين عام 1967.

ويحاول د. هارولد براكمان<sup>13</sup> Harold Brackman تسويق فكرة أن الدعوة لمقاطعة إسرائيل، تختلف عن دعوات أخرى لمقاطعة نظم سياسية أخرى في العالم:

"هناك تقليد عظيم في المقاطعة الاحتجاجية ضد القوانين القمعية والأنظمة الظالمة: من مقاطعة شركة الهند الشرقية البريطانية للشاي من قبل المستعمرين الأميركيين الراغبين بالاستقلال [احتجاجا على السياسة الاقتصادية البريطانية في مستعمراتها في القارة الأميركية]، إلى المقاطعة ضد النازيين، وحملة غاندي ضد بريطانيا الإمبريالية في ثلاثينيات القرن الماضي، إلى مقاطعة حافلات [مدينة] مونتغمري [الأميركية]، التي أطلقت مهمة القس مارتن لوثر كينغ الابن [حركة الحقوق المدنية لإلغاء التمييز العنصري ضد الأميركيين من أصول إفريقية]، وكذلك مقاطعة نظام الابارتهايد في جنوب إفريقيا في

13- هارولد براكمان: مؤرخ ومستشار لمركز فيزيثال.

ثمانينيات القرن الماضي. ولكن ينبغي لذوي النوايا الحسنة الذين يسمعون أن هذا التقليد الاحتجاجي موجه ضد إسرائيل وظاهريا لصالح الفلسطينيين الذين يعانون [من الاحتلال] من قبل المتحدثين على المنصات الأكاديمية ومنابر الكنائس أن يفكروا مرتين قبل أن يفترضوا أن حركة (BDS) [حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل Campaign of Boycotts, Divestment and Sanctions Against Israel (BDS)]. " (Brackman, 2013 : 7)

يضيف براكمان: "بعكس مقاطعة حافلات مونتغومري (...) فإن BDS عادة ما تتجاوز الخط الأحمر للانتقاد الشرعي لسياسات الحكومة الإسرائيلية إلى لغة مسمومة تشيطن دولة اليهود ومؤيديها في كل مكان." (Brackman, 2013 : 8)

براكمان هنا يتجاهل ارتباط الصهيونية بالحركة الاستعمارية واستفادتها منها.

كما أشير في أكثر من موضع في هذه الدراسة، فإن الخط الأحمر الذي يتعلق بانتقاد إسرائيل ضبابي وغير واضح المعالم، لذلك يسهل على المدافعين عن إسرائيل وسياساتها اتهام منتقديها بمناهضة السامية.

#### رابطة مكافحة التشهير Anti Defamation League ADL

تذكر رابطة مكافحة التشهير على صفحتها الإلكترونية أنها تأسست عام 1913 "لوقف تشويه صورة الشعب اليهودي وتأمين معاملة عادلة ونزيهة للجميع، والآن فإن الوكالة الرائدة في قضايا الحقوق المدنية والعلاقات الإنسانية، تكافح مناهضة السامية وكل أشكال التعصب، وتدافع عن المثل الديمقراطية وتحمي الحقوق المدنية للجميع." وأنها "تحارب مناهضة السامية وجميع أشكال التعصب في الولايات المتحدة والخارج من خلال الإعلام والتعليم، والتشريع، والتوعية." (ADL, 2013)

وتحت عنوان "إسرائيل" في قائمة المهام التي تقوم بها رابطة مكافحة التشهير، تشير إلى أنها "تدعم الدولة اليهودية من خلال الدفاع عن إسرائيل، وشرح القضايا السياسية والأمنية وتعقيدات الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني/الإسرائيلي-العربي، لصانعي السياسة في الولايات المتحدة، ولوسائل الإعلام وللجمهور من خلال البرامج والنشرات والاتصال بالمسؤولين." (ADL, 2013)

وتفاخر ADL (2013) بنجاحها من خلال تحالف واسع في تفعيل قانون مكافحة جرائم الكراهية الفيدرالي الذي أقر عام 2009. (سيرد ذكره وكيفية استفادة المدافعين عن إسرائيل منه في الفصل التالي).

من خلال البحث في موقع رابطة مكافحة التشهير وأرشيفها لم يجد الباحث تعريف الرابطة لمناهضة السامية، لكنها تشير في بعض نشراتها إلى التعريف الأوروبي العملي لمناهضة السامية: "... في السنوات الأخيرة فإن المفوضية الأميركية للحقوق المدنية، ووزارة الخارجية حددتا ردودهما على انتشار هذا التيار الجديد من مناهضة السامية الذي يتجلى في سعيه لتشويه إسرائيل، كلاهما [المفوضية الأميركية للحقوق المدنية، ووزارة الخارجية] تستخدمان تعريفات شبيهة بتعريف المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية ورهاب الأجانب" العملي لمناهضة السامية. " (Burdett, 2011)

يشير نوعام تشومسكي (1999) Noam Chomsky إلى دور رابطة مكافحة التشهير في الدفاع عن إسرائيل: "... هي متخصصة في منع النقاشات النقدية للسياسات الإسرائيلية من خلال وسائل الافتراء على النقاد -بمن فيهم الإسرائيليون الذين لا ينجحون في اختبار الولاء-، عن طريق نشر معلومات مزعومة في كتيبات غير موقعة وهكذا. في إسرائيل، توصف [رابطة مكافحة التشهير] بأنها "واحدة من الركائز الأساسية" للدعاية الإسرائيلية في الولايات المتحدة.

وفي نشرة أصدرتها منظمة "مسلمون أميركيون من أجل فلسطين" American Muslims for Palestine AMP حول طبيعة دور رابطة مكافحة التشهير، تشير المنظمة إلى أنه وفي ظل "تنامي الوعي حول الاحتلال في فلسطين، -خاصة فيما يتعلق بحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل-، تزيد رابطة مكافحة التشهير من جهودها لمنع وصول المعلومات عن الجمهور الأميركي، وأشد أسلحتها هو اتهام الأفراد والمنظمات أو المؤسسات بمناهضة السامية. وكما قال قاض فيدرالي في حكمه في قضية ضد الرابطة عام 2001 (...). رابطة مكافحة التشهير لها مكانة فريدة تمنحها القدرة على التسبب بضرر جوهري للأفراد عندما تدعم اتهامهم بمناهضة السامية." (AMP, 2011)



## الفصل الخامس

### مناهضة السامية الجديدة في القانون والممارسة في الدول الغربية

#### الباب الأول: مناهضة السامية في القوانين

رغم أن الدول الغربية تعتبر حرية التعبير عن الرأي حقا أساسيا لا يمكن المس به، إلا أن هذا الحق يتم الاستغناء عنه عندما يتم انتقاد إسرائيل، وتستنفر المنظمات المؤيدة لإسرائيل من أجل التهويل من الانتقاد واعتباره نابعا من خلفيات مناهضة للسامية وعنصرية أساسها كراهية اليهود.

ونجحت المنظمات المؤيدة لإسرائيل في جعل بعض دول العالم تصدر قرارات أو تقوم بخطوات قانونية، الغاية الشكلية منها مكافحة مناهضة السامية، ولكن الغاية الحقيقية منها هي حماية إسرائيل من الانتقاد.

#### الولايات المتحدة

تعتمد الولايات المتحدة الورقة المسماة "التعريف الأوروبي العملي لمناهضة السامية" كتعريف رسمي لمناهضة السامية، حسبما ذكر في مقدمة الدراسة.

هذا التعريف يضع محددات تربط بين مناهضة السامية الكلاسيكية (كره اليهود) وإسرائيل. ورغم وجود هذه المحددات في التعريف الأوروبي العملي إلا أن وزارة الخارجية الأميركية أضافت إليها محددتين جديدين يعتبران انتقاد إسرائيل مناهضة للسامية:

الأول: "لوم إسرائيل عن كل التوترات مابين-دينية، والتوترات السياسية." (التشديد من قبل الباحث)

المحدد الثاني جاء تحت العنوان الفرعي (ازدواجية المعايير مع إسرائيل) وينص على أن:

"التركيز من قبل أطراف أو منظمات متعددة على التحقيق مع إسرائيل في قضية السلام وحقوق الإنسان." (US Department of State, 2010)

من الملاحظ أن هدف وزارة الخارجية الأميركية من إضافة هذين المحددين، هو منع توجيه انتقادات لإسرائيل لتسببها بخلق توترات دينية (يهودية-مسيحية-إسلامية)، وكذلك لمنع اتهامها بإفشال عملية السلام وانتهاك حقوق الإنسان.

يمكن الالتفاف حول المحدد الأول بخطاب انتقادي حذر مبني على لوم إسرائيل على بعض أو غالبية التوترات ما بين-دينية وسياسية، وليس "كل" التوترات. أما بالنسبة للمحدد الثاني فينبغي ملاحظة أنه يتجاهل ماهية نظام القانون الأبارتهيدي الإسرائيلي بما يخص إجراءات تملك وإيجار الأراضي داخل إسرائيل في حدود الهدنة 1949 ("الخط الأخضر") التي تخصص 93% من الأرض لليهود فقط، وبهذا تبقى دولة إسرائيل كما يبدو كدولة ابارتهيد وحيدة لها عضوية في الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد إلغاء منظومة القوانين الأبارتهيدية في جنوب افريقيا بداية من الإفراج عن نيلسون مانديلا عام 1990.

أقر الكونغرس الأميركي برعاية إدارة الرئيس جورج دبليو بوش "قانون مراقبة مناهضة السامية الكوني" (Global Anti-Semitism Review Act) عام 2004، والقانون يكلف وزارة الخارجية الأميركية بإعداد تقرير عن مناهضة السامية في جميع أنحاء العالم.

في ديباجة القرار ترد الملاحظتان التاليتان:

- "مناهضة السامية بأشكالها القديمة والجديدة والقادمة من العالم العربي والإسلامي تتزايد على أسس دائمة، بما فيها الكتب التي تنشرها دور نشر تملكها الحكومات في مصر وفي دول عربية أخرى".  
- "اتخذت مناهضة السامية في بعض الأوقات شكل تشويه الصهيونية، والحركة الوطنية اليهودية، والتحريض ضد إسرائيل." (U.S. Department of State Archive, 2004)

الملاحظة الأولى ذكرت شكلين لمناهضة السامية: القديمة والجديدة. الجديدة فسرتها بشكل أوضح الملاحظة الثانية، التي تعتبر أن مناهضة السامية تتخذ في بعض الأوقات "شكل تشويه الصهيونية، والحركة الوطنية اليهودية، والتحريض ضد إسرائيل." (وتتجاهل تواطؤ الصهيونية مع منظومة القوانين الأبارتهيدية الإسرائيلية وارتكاب الحركة الوطنية اليهودية جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بما فيها التطهير العرقي للشعب العربي الفلسطيني عام 1948).

وهذه الملاحظة أيضا انعكست في التقرير الأول الذي أعدته وزارة الخارجية الأميركية بناء على التكليف بمقتضى هذا القانون.

في مقدمة التقرير يرد النص التالي:

"شأن مهم آخر هو التفريق بين الانتقاد الشرعي لسياسات وممارسات إسرائيل، والتعليقات التي يمكن أن تُظهر سمة مناهضة للسامية. فشيطة إسرائيل، وتشويه القادة الإسرائيليين، أحيانا من خلال

مقارنتهم بالقادة النازيين، أو باستخدام الرموز النازية في السخرية منهم، إشارة إلى انحياز مناهض للسامية، وليس انتقادا مشروعاً لسياسة تتعلق بقضايا خلافية." (U.S. Department of State, 2004)

"تشويه الصهيونية وشيطنة إسرائيل" مفهومان عاثران يحتملان تفسيرات عدة، من خلال هذه التفسيرات يسعى مؤيدو إسرائيل إلى اعتبار انتقادها كقوة احتلال عملاً مناهضاً للسامية. وللتذكير فإن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (3379) عام 1975 اعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري، وهذا القرار ألغي لأسباب سياسية لا بسبب تغيير في طبيعة الصهيونية العنصرية. (انظر الفصل الرابع)

وفي عام 2009 وقع الرئيس الأميركي باراك أوباما على "قانون منع جرائم الكراهية"، هذا القانون يعطي مكتب التحقيقات الفيدرالي "إف. بي. أي" صلاحية التحقيق في الجرائم التي ارتكبت بسبب العرق الفعلي أو المتصور، أو اللون، أو الدين، أو الأصل القومي لأي شخص، أو "إذا كانت الجريمة قد ارتكبت بسبب الدين الفعلي أو المتصور، أو الأصل القومي أو الجنس أو التوجه الجنسي والهوية الجنسية، أو الإعاقة لأي شخص...." (FBI, N.D.)

إذا نظرنا في مجمل ما يمكن أن ينتج عن الجمع بين "قانون استعراض مناهضة السامية الكوني"، وتعريف مناهضة السامية والمحددات التي أضيفت من قبل الولايات المتحدة إليه، و"قانون منع جرائم الكراهية" نجد -كما يبدو- أنه تم توفير الأدوات القانونية اللازمة للمدافعين عن إسرائيل لمقاضاة أو التلويح بإمكانية مقاضاة كل من يجرؤ على انتقاد ممارساتها كقوة احتلال. ف"قانون استعراض مناهضة السامية الكوني"، يوفر تقريراً (وثيقة) لحوادث مناهضة السامية، وتعريف مناهضة السامية ومحدداته توفر إطاراً لطبيعة هذه "المخالفات القانونية"، و"قانون منع جرائم الكراهية" يعطي لمكتب التحقيقات الفيدرالي صلاحية التحقيق في هذه "المخالفات".

يلخص بول كريغ روبرتس<sup>14</sup> في مقالة له علاقة بتعريف مناهضة السامية بالقانونين المذكورين:

"حتى يمكن رصد مناهضة السامية، فإنه يجب تعريفها أولاً. فما هو التعريف؟ من حيث الأساس، وكما عرفها اللوبي الإسرائيلي وأبي فوكسمان<sup>15</sup>، فإنها تختزل إلى حد يشمل أي انتقاد يوجه إلى إسرائيل أو

14- بول كريغ روبرتس: كان نائب وزير المالية الأميركي في إدارة رونالد ريغان.

15- أبي فوكسمان (ابراهيم فوكسمان): مدير "رابطة مكافحة التشهير" Anti-Defamation League المؤيدة لإسرائيل والعاملة في الولايات المتحدة.

اليهود. لم يكن رام إيمانويل<sup>16</sup> يكنس الأرض في البيت الأبيض. وبمجرد أن يتمكن من إقرار قانون منع جرائم الكراهية لعام 2009، فسوف يعتبر إقدام أي أميركي على قول الحقيقة عن معاملة إسرائيل للفلسطينيين وسرقة أراضيهم جريمة. وستكون جريمة بالنسبة للمسيحيين أن يعترفوا برواية "العهد الجديد" حول مطالبة اليهود بصلب المسيح. سيكون بمثابة جريمة التحدث عن النفوذ الاستثنائي للوبي الإسرائيلي في البيت الأبيض والكونغرس، مثل القرارات التي كتبت نصوصها لجنة (أبياك) والتي تمتدح إسرائيل على جرائمها التي ارتكبتها بحق الفلسطينيين في غزة (...). ويكلمات أخرى، فإن ذلك سوف يعني نهاية حرية التعبير والبحث وما نص عليه التعديل الأول للدستور. وسيتم حظر أي حقائق أو وقائع تشهر بإسرائيل بكل بساطة. (روبرتس، 2009)

النص القانوني الثالث الذي يلجأ له المدافعون عن إسرائيل في الولايات المتحدة هو الباب السادس في "قانون الحقوق المدنية لعام 1964" (Title VI of the Civil Rights Act of 1964). وهذا القانون مختص بمكافحة العنصرية في المؤسسات الممولة من قبل الحكومة الفيدرالية.

ينص البند 601 في الباب السادس على ما يلي:

"لا يجوز أن يُستثنى أي شخص في الولايات المتحدة من المشاركة في، أو يحرم الاستفادة من، أو أن يتعرض للتمييز في، أي برنامج أو نشاط يتلقى مساعدات مالية فيدرالية، على أساس اللون أو العرق أو الأصل القومي." (Our Documents, N.D.)

تشير منظمة مسلمون أميركيون من اجل فلسطين AMP إلى أن "منظمات صهيونية بما فيها رابطة مكافحة التشهير ADL وتحت قيادة المنظمة الصهيونية في أميركا ZOA، سعت لدى وزارة التعليم الأميركية، لكي تعدل تفسيرها للباب السادس من قانون الحقوق المدنية ليشمل الطلبة اليهود بصفتهم أقلية إثنية محمية، وفي تشرين الأول 2010 تمكنوا من ذلك." (AMP, 2011)

فأكثر الحالات التي استخدم ويستخدم مؤيدو إسرائيل فيها هذا القانون، هي في الجامعات الأميركية التي تقام فيها نشاطات مؤيدة لحقوق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة (مناهضة ممارسات إسرائيل كقوة احتلال). ويدّعي المدافعون عن إسرائيل أن هذه النشاطات تخلق جوا معاديا للطلاب اليهود في حرم الجامعة، جو تصفه بأنه مناهض للسامية، ويُشعر الطلاب اليهود بوجود تمييز موجه ضدهم بسبب "أصلهم القومي"، كما ورد في رسالة من المنظمة الصهيونية الأميركية لرئيس جامعة ولاية نيوجيرسي عام 2011. (Zionist Organization of America, 2011)

---

16- رام إسرائيل إيمانويل: رئيس طاقم موظفي البيت الأبيض في إدارة باراك اوباما بين كانون الثاني 2009 وتشرين الأول 2010.

يشير رئيس المنظمة الصهيونية الأميركية مورتون إي. كلاين ومديرة قسم القانون والعدالة في المنظمة سوزان بي. توخمان في رسالتهم لرئيس الجامعة إلى النشاطات المناهضة لإسرائيل، لكنهم يربطونها بالطلاب اليهود في حرم الجامعة (Klein, 2011) : الاقتباسات التالية (من الشكل 5.1 إلى 5.5) هي من النص الأصلي لرسالة المنظمة الصهيونية الأميركية لرئيس جامعة ولاية نيوجيرسي وتوضح المحاولات الحثيثة للربط بين اليهود وانتقاد ممارسات إسرائيل كقوة احتلال: (التشديد من قبل الباحث)

#### **Events Demonizing Jews and Israel have become a Regular Occurrence at Rutgers**

**Jewish students** got a taste of what was to come this academic year when Ishmael Khaldi came to speak at the Rutgers Hillel on October 29, 2010, regarding his experiences as an Israeli Bedouin. Approximately 20 to 30 **anti-Israel individuals** came to the event and occupied the first three rows of seats. **Several were wearing anti-Israel shirts.** During Mr. Khaldi's speech, these individuals disrupted it by passing around papers and whispering to each other. When it was time for the question-and-answer period, these individuals tried to monopolize it, calling out, shouting at the guest speaker, and treating him without the civility and respect that all guests of Rutgers University have the right to expect. Their verbal attacks on the speaker were greeted with wild cheers and applause from the rest of **the anti-Israel group.** The group left en masse, and by then, there was no time left for anyone else to comment or ask questions. This group

شكل ( 1 . 5 )

يلاحظ أن الفقرة بدأت بالحديث عن أن "الطلبة اليهود تذوقوا [توقعوا] بعضا مما سيأتي في السنة الأكاديمية"، لكن باقي الفقرة يتحدث عن شأن يخص إسرائيل: "الأفراد المناهضي لإسرائيل"، "العديدون كانوا يرتدون قمصانا مناهضة لإسرائيل"، "المجموعة المناهضة لإسرائيل". كاتبنا الرسالة يتحدثان عن نشاطات مناهضة لإسرائيل. والرسالة تبدأ بالحديث عن الطلبة اليهود.

- On November 19, 2010, BAKA sponsored a showing of the film "Occupation 101," which **inflames hatred of Jews and Israel** by promoting the incendiary falsehood that the Palestinian Arabs are innocent victims and Israelis their brutal occupiers and oppressors. The term "occupation" is itself a propaganda tool used to promote hatred of Jews and Israel, because it falsely suggests that Israel's presence in the West Bank and eastern Jerusalem amounts to occupying someone else's land. In fact, Israel has an undeniable right under international law to be present in these areas and the strongest claim to those areas.

شكل ( 2 . 5 )

في الفقرة أعلاه شكل ( 2 . 5 ) وهي واحدة من عشرات الفقرات المشابهة، تتحدث ZOA عن نشاطات لمجموعة طلابية مؤيدة للفلسطينيين تدعى (Belief Awareness Knowledge and Action- BAKA). عرضت هذه المجموعة فيلما يدعى (Occupation 101) "احتلال 101"، وتشير الرسالة إلى أن الفيلم "يشعل الكراهية تجاه اليهود وإسرائيل عن طريق التحريض والكذب أن العرب

الفلسطينيين هم ضحايا أبرياء وأن الإسرائيليين هم محتلوهم المضطهدون المتوحشون". الفقرة تضيف "المصطلح احتلال نفسه هو دعاية تستخدم للتحريض ضد اليهود وإسرائيل، لأنه يفترض زورا أن الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس الشرقية يساوي احتلال أرض تخص آخرين، وفي الحقيقة فإن لإسرائيل حقا لا يمكن إنكاره ويضمنه القانون الدولي في التواجد في هذه المناطق..." (التشديد من قبل الباحث)

الملاحظ في هذه الرسالة أن الحديث يدور عن نشاطات مناهضة لممارسات إسرائيل كقوة احتلال، لكن مؤيدي إسرائيل (وفي هذه الحالة المدافعين عن الاحتلال نفسه)، يربطون كلمة إسرائيل باليهود في كل مرة، ليسهل عليهم وصم النشاطات المعادية لإسرائيل بأنها مناهضة للسامية أي معادية لليهود. (التشديد من قبل الباحث)

الفقرة التالية من الرسالة تظهر التناقض الكبير في ادعاء كاتبها الرسالة أن النشاطات المناهضة لإسرائيل تستهدف اليهود، وبالتالي الطلبة اليهود في الجامعة، ما يعني أنها تخالف "قانون الحقوق المدنية لعام 1964" ويجب على الجامعة منع تنظيمها. تتحدث هذه الفقرة عن نشاط لجمع التبرعات مولته BAKA من أجل شراء سفينة أميركية لاستخدامها في كسر الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة. الشخص المذكور في هذه الفقرة هو آدم شابيرو مؤسس مشارك في حركة التضامن الدولية International Solidarity Movement (ISM) المؤيدة للفلسطينيين. في هذه الفقرة لم يذكر كاتبها الرسالة أن شابيرو يهودي. فحقيقة أن شخصا يهوديا يشارك في نشاط مناهض لإسرائيل ستخرج كاتبها الرسالة في محاولتهم للإجابة على التساؤل "كيف يحرض يهودي على كراهية اليهود؟!"

- On November 4, 2010, BAKA sponsored an event called "U.S. to Gaza" to raise funds for an organization that was seeking to purchase an American ship to break the legal Israeli naval blockade of Gaza that was set up to prevent weapons and missiles from entering Gaza and being used to attack Israeli civilians in southern Israel. If rockets weren't being launched from Gaza into Israel, killing innocent civilians and wounding hundreds of others, there would be no need for the blockade. Breaking the blockade and providing material support to Hamas – a U.S.-designated "foreign terrorist organization" – in Gaza would violate federal law. Also alarming, the fundraiser itself incited hatred of Jews and Israel. Adam Shapiro, the co-founder of the International Solidarity Movement (ISM), spoke at the fundraiser. The ISM has links to and aids terrorist groups, advocates the destruction of the State of Israel, and is a leader in the global BDS (boycott, divestment and sanctions) movement against Israel. At Rutgers, Shapiro inflamed the audience against Israel, exhorting them to "transform this conflict from one between Israel and the Palestinians . . . to one between the rest of the world and Israel." Another

شكل (3 . 5)

الشكل (4 . 5) أدناه يظهر خمسة مقاطع من مواقع مختلف في الرسالة تقرن كلمة إسرائيلي باليهود، بهدف التأثير على إدارة الجامعة لمنع النشاطات المناهضة لإسرائيل من خلال تهديدها بإمكانية قطع التمويل الحكومي لمخالفة الجامعة "قانون الحقوق المدنية لعام 1964":

for the Palestinian Arabs is itself a distortion of history intended to incite hatred of Jews and Israel; at the time the State was established, the United Nations had also offered the "massacres" of Palestinian Arabs in Gaza, another inflammatory falsehood that incites hatred of Jews and Israel. The notion that there were any "massacres" is false; many if dining halls on campus, so that it was virtually impossible for students to avoid seeing it, forcing them to be an involuntary audience to the demonization of Jews and Israel.

As with previous BAKA programs, the January 29<sup>th</sup> event was intended to incite hatred of Jews and Israel, by offensively and absurdly comparing the deliberate and systematic murder of Jews the admissions policy was altered, effectively excluding Jews and Israel supporters from attending the program and preventing their voices in support of Israel from being heard.

شكل (4 . 5)

في بداية الرسالة المقتبسة أدناه هدد كاتبها رئيس جامعة نيوجيرسي بإمكانية قطع الدعم الفيدرالي عن مؤسسته، بسبب المخالفات التي ترتكب فيها ضد الطلبة اليهود -حسب ادعائهما-، إن لم يتم باتخاذ الخطوات الملائمة لوقف هذه النشاطات، والتي هي في حقيقتها لا تستهدف الطلبة اليهود في الجامعة بشكل خاص، ولا اليهود بشكل عام، بل تعبر عن تضامنها مع الفلسطينيين ومناهضتها للاحتلال الإسرائيلي.



Dr. Richard L. McCormick  
Office of the President  
Rutgers, The State University of New Jersey  
83 Somerset Street  
New Brunswick, NJ 08901

Dear President McCormick:

We write to you on behalf of the Zionist Organization of America (ZOA), the oldest and one of the largest pro-Israel organizations in the U.S., because we have received very troubling reports from Jewish students at Rutgers University that they are being subjected to a campus environment that is increasingly hostile and anti-Semitic. The impact has been serious: Jewish students feel threatened and intimidated, their emotional well-being has suffered, and their ability to participate in and benefit from Rutgers' programs and activities has been impaired. The problems that Jewish students are facing are described in detail below. As a recipient of federal funding, Rutgers is obligated to comply with Title VI of the Civil Rights Act of 1964, which requires that federal funding recipients ensure that their programs and activities are free from racial and ethnic discrimination. Last October, the U.S. Department of Education's Office for Civil Rights, which is charged with enforcing Title VI, issued a policy letter (enclosed) making it clear that federally funded schools must protect Jewish students from anti-Semitic harassment under Title VI. We urge you to ensure that Rutgers complies with its obligations under the law immediately. Below, we have proposed some reasonable steps that we believe will help remedy the problems.

شكل (5 . 5)

"كمتلق لتمويل فيدرالي، روتغرز [جامعة ولاية نيوجيرسي] ملزمة بالاستجابة للباب السادس من قانون الحقوق المدنية لعام 1964، والذي يتطلب أن يضمن متلقو الدعم الفيدرالي خلّو برامجهم ونشاطاتهم من التمييز العنصري والعنصري (...). المدارس [المؤسسات التعليمية] يجب أن تحمي الطلاب اليهود من المضايقات مناهضة السامية حسبما ينص عليه الباب السابع."

في رسالة ثانية وجهت هذه المرة لرئيس جامعة ولاية كاليفورنيا من ZOA، يلاحظ أن النص يكاد يكون متطابقاً مع الرسالة الموجهة إلى رئيس جامعة نيوجيرسي. الرسالة أرسلت عام 2008، وكان واضحاً فيها هدف المنظمة في الدفاع عن إسرائيل من خلال ربط النشاطات المؤيدة للفلسطينيين بمناهضة السامية أو كراهية اليهود. (Klein, 2008) الشكلان (5 . 6) و (5 . 7) مقتبساً من النص الأصلي للرسالة. (التشديد من قبل الباحث)

I was pleased to read about your support and advocacy for the State of Israel in a recent JTA article entitled "U.C.'s New Kosher President." I was also encouraged by the address that you delivered at the 94<sup>th</sup> Annual Hadassah National Convention in July, in which you recognized that some criticism of Israel and Zionism crosses the line into anti-Semitism. You understood that "people who are Holocaust deniers, people who want to erase Israel from the face of the earth" are anti-Semitic. You also recognized the harm

شكل (5 . 6)



يقول كاتب الرسالة وهو رئيس منظمة ZOA مورتون إي. كلاين: "لقد سعدت عندما قرأت عن دعمك ودفاعك عن دولة إسرائيل في مقالتك الأخيرة (...)، وقد شجعتني خطابك (...)" الذي أشرت فيه إلى أن بعض الانتقادات لإسرائيل والصهيونية تتجاوز الخطوط الحمراء لتدخل في [دائرة] مناهضة السامية. (Zionist Organization of America, 2008)

In your Hadassah address, you did not mention but surely know about the independent Task Force of Jewish and non-Jewish community members of Orange County, which also investigated allegations of anti-Semitism at UC Irvine. Initially sponsored by Hillel and operating without the constraints of interpreting Title VI, the Task Force found that anti-Semitic acts at UCI "are real and well documented. Jewish students have been harassed. Hate speech has been unrelenting." Most disturbingly, the Task Force recommended that Jewish students "consider enrolling elsewhere unless and until tangible changes are made."

شكل (7 . 5)

وفي جزء آخر من الرسالة أعلاه تتم الإشارة بوضوح إلى وجود تحقيق في النشاطات التي تجري في جامعة كاليفورنيا، والى توثيق حالات مناهضة للسامية خلالها، ويتم التلميح فيها إلى الباب السادس في "قانون الحقوق المدنية لعام 1964".

النموذج الثالث من رسائل ZOA، رسالة إلى جامعة كاليفورنيا أيضا ولكن تحمل هذه الرسالة لهجة اشد من سابقتها، وتنتقد فيها قيام مجموعة طلابية بدعوة عمر البرغوثي (مؤسس مشارك في حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل المعروفة بالاختصار BDS) لإلقاء محاضرة في الجامعة.

مما ورد في الرسالة:

"لقد كتبنا عدة مرات لاستشارية جامعة كاليفورنيا في إيرفين، فعندما يخلق متحدثون مناهضون للسامية ومناهضون لإسرائيل و[معهم] برامج ممولة من الجامعة، بيئة عدائية للطلاب اليهود، فإنهم بذلك ينتهكون مبادئ مجتمع جامعة كاليفورنيا في إيرفين: الاحترام، والتسامح. واحدة من الإجراءات التي دعوناكم مرارا وتكرارا من أجل اتخاذها هي أن ترفعوا صوتكم بالإدانة العلنية للخطاب والممارسات المناهضة للسامية في الحرم الجامعي، بما في ذلك الخطاب والممارسات المعادية لإسرائيل والتي تتجاوز الحدود وصولا إلى مناهضة السامية. كما تعلمون، في رسالة السياسات في أكتوبر عام 2010 التي توضح أن الطلاب اليهود محميون من بيئة جامعية مناهضة للسامية تحت الباب السادس من قانون الحقوق المدنية لعام 1964، أوصى مكتب الحقوق المدنية في وزارة التعليم الأميركية القيادات الجامعية بالتصريح العلني ضد خطاب الكراهية (...). هناك فرصة مهمة لكم للحديث بصوت عال [ضد مجموعة] "طلبة من أجل العدالة في فلسطين" في جامعة كاليفورنيا في إيرفين [التي] تنظم نشاطا عنوانه "كل شيء عن حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات"، وسيحدث فيه عمر البرغوثي،

وهو مؤسس هذه الحركة التي تسعى إلى التشهير بإسرائيل ونزع الشرعية عنها والإضرار بها. " (ZOA Letter to UC Irvine re: Omar Barghouti, 2013)

مرة أخرى تذكر ZOA جامعة كاليفورنيا بتفسير ما ورد في الباب السادس في "قانون الحقوق المدنية لعام 1964"، والذي يشير إلى أن انتقاد إسرائيل قد يؤدي إلى حرمان الجامعة من التمويل الحكومي.

### قرار كونغرس ولاية كاليفورنيا عام 2012 (HR: 35)

في عام 2012 حقق مؤيدو إسرائيل انتصارا حين أصدر كونغرس ولاية كاليفورنيا قرارا يعتبر انتقاد إسرائيل عملا مناهضا للسامية. القرار هذا ليست له قوة القانون واجب التنفيذ، لذلك يعتبر نصه توصيات غير ملزمة.

في ديباجة القرار ونصه، ذكرت كلمة إسرائيل 14 مرة، واقتبس التعريف الأوروبي العملي لمناهضة السامية، والبنود التي وردت في التعريف والتي تتناول اعتبار انتقاد إسرائيل في سياق ما عملا مناهضا للسامية. (انظر ص 2-3).

في فقرة من ديباجة القرار (HR: 35) يرد النص التالي الذي يعتبر أن انتقاد إسرائيل ليس إلا غطاء للتعبير عن مشاعر مناهضة السامية، أي كراهية اليهود:

"وحيث إن مفوضية الولايات المتحدة للحقوق المدنية ذكرت في 2006 أن مناهضة السامية موجودة في بعض الكليات، وعادة ما تكون مستترة تحت قناع انتقاد إسرائيل، أوصت مفوضية الولايات المتحدة للحقوق المدنية] أن تضمن الكليات والجامعات أن يكون الطلبة محميين من النشاطات التي قد تخلق بيئة مناهضة للسامية وعدائية." (Official California legislative information, 2012)

ديباجة قرار كونغرس ولاية كاليفورنيا بما تضمنته من التعريف الأوروبي العملي لمناهضة السامية، والفقرة أعلاه، تنص بشكل صريح أن انتقاد إسرائيل عمل مناهض للسامية. لذلك جاءت ردود الفعل المنتقدة لهذا القرار في هذا السياق.

يقول البروفيسور في العلوم السياسية في جامعة سان فرانسيسكو ستيفن زونس Stephen Zunes إن القرار "يستخدم تعريفا فضفاضاً لمناهضة السامية بحيث يشمل النشاطات السياسية الشرعية التي تعارض سياسات الحكومات الإسرائيلية". يضيف زونس "إن الجزء الأكبر من النص يركز على انتقاد دولة إسرائيل. فمن بين الأمثلة على "الأنشطة المناهضة للسامية" المدرجة في القرار: اتهام الحكومة الإسرائيلية بارتكاب "جرائم ضد الإنسانية" وهذا يعني أنه لا يمكن لمتحدثين من منظمة العفو الدولية، وهيومن رايتس ووتش وجماعات حقوق الإنسان المرموقة الأخرى التي وثقت انتهاكات قوات الدفاع

الإسرائيلية للقانون الإنساني الدولي أن يجدوا مجالا لعرض نتائج تحقيقاتهم أو أن يتلقوا أتعابا مقبل إجرائها." (Zunes, 2012)

وفي رد فعل رافض لهذا القرار أرسلت مجموعة "علماء كاليفورنيا من أجل الحرية الأكاديمية" رسالة لأعضاء كونغرس الولاية الذين صاغوا أو شاركوا في صياغة القرار. تقول الرسالة: "القرار يشكل تهديدا واضحا للحرية الأكاديمية في جامعة كاليفورنيا وفي أنظمة جامعات ولاية كاليفورنيا." (California Scholars for Academic Freedom, 2012)

وتقتبس الرسالة من نص القرار فقرة مما يمكن وصفه بأنه عمل مناهض للسامية: "الخطاب في حرم الجامعة الذي يصف إسرائيل بأنها دولة عنصرية أو أبارتهايد." وتعلق الرسالة على الفقرة:

"القرار HR-35 يدعو بشكل ضمني للرقابة على المحاضرات والعروض المنتقدة لإسرائيل، والتي قد يقدمها حائزون على جائزة نوبل للسلام، مثل جيمي كارتر وديزموند توتو، وميريد ماغواير، وجميعهم استخدموا مصطلح "الفصل العنصري" في وصف إسرائيل أو سياساتها. الكاتبة الشهيرة أليس ووكر، جنبا إلى جنب مع أعضاء آخرين في محكمة راسل المرموقة، يمكن أيضا أن يُمنعوا [من دخول] حرم جامعات كاليفورنيا إذا التزم مديروها بتوصيات القرار HR-35." (California Scholars for Academic Freedom, 2012)

وبما أن جدلا حادا ثار حول القرار HR-35، أعلنت جامعة كاليفورنيا أنها لن تلتزم به. وقال رئيس الجامعة مارك يودوف "إنه لن ينتهك الدستور." (Asimov, 2012). ويودوف خبير في التعديل الأول [في الدستور الأمريكي الذي يكفل حريات التعبير].

قد يكون رفض رئيس جامعة كاليفورنيا انتصارا لمعارضتي قرار كونغرس الولاية، لكن اقتناع أعضاء الكونغرس -أو معظمهم- بضرورة منع انتقاد ممارسات إسرائيل في المؤسسات التعليمية العليا، يشير إلى قدرة المنظمات المؤيدة لإسرائيل والمدافعة عنها على التأثير على صناع القرار الأميركيين لجعلهم يتخذون قرارات لصالح إسرائيل حتى لو كانت تخالف الدستور الأمريكي -كما أشار رئيس جامعة كاليفورنيا، أو على الأقل تنتهك الحق في حرية التعبير.

حتى اليوم فإن استخدام القوانين لقمع منتقدي إسرائيل في الولايات المتحدة انحصر في القضايا التي ترتبط بالباب السادس في "قانون الحقوق المدنية لعام 1964". يذكر موقع "The Jewish Daily FORWARD" الالكتروني في مقالة تعكس فشل المدافعين عن إسرائيل في استخدام القوانين الأميركية لقمع منتقدي ممارساتها بحق الفلسطينيين. المقالة جاءت تحت عنوان:

## “Coming Up Empty on Title VI

### *Little Success Applying Civil Rights Law to Anti-Israel Activity”*

“أن تأتوا خالي الوفاض بالباب السادس

نجاح صغير في تطبيق قانون الحقوق المدنية على النشاطات المناهضة لإسرائيل”

تستعرض المقالة القضايا التي وصلت إلى المحاكم الأميركية والتي اتهمت فيها المؤسسات التعليمية بانتهاك الباب السادس في قانون الحقوق المدنية. بداية المقالة تشير إلى الفشل في الاستفادة من البند السادس: "بعد سنة ونصف من قيام الحكومة الاتحادية بتوسيع قانون الحقوق المدنية ليشمل الطلبة اليهود، لم تتجح المجموعات اليهودية في استخدام هذه القانون لما يروونه نشاطات مناهضة للسامية-معادية لإسرائيل في الجامعات". (Zaveloff, 2012)

وتذكر المقالة أن مسحا أجرته "FORWARD" بين أنه على الأقل رُفعت عشر قضايا في مناهضة السامية إلى وزارة التعليم [الأميركية] أو إلى المحاكم، تحت الباب السادس من قانون الحقوق المدنية، رُفعت ست قضايا تتعلق بنشاطات مناهضة لإسرائيل، وأغلقت قضية بعد مراجعة إدارية [داخل الجامعة كما يبدو]، ورفضت قضية من قبل محكمة اتحادية، وتم الطلب من المدعي أن يعدل في شكواه. القضية الوحيدة التي تم الحكم فيها لصالح المدعي لم يكن فيها أي دور [ذكر] لإسرائيل. وصدر الحكم لصالح المدّعين. وتعلق كاتبة المقالة: "هذا السجل يثير تساؤل البعض عن الاستفادة من القانون لمحاربة النشاطات المناهضة لإسرائيل في الجامعات". (Zaveloff, 2012) (التشديد من قبل الباحث)

يبدو أن خبرة رئيس جامعة كاليفورنيا في التعديل الأول في الدستور الأميركي، والتي جعلته يرفض تنفيذ قرار كونغرس الولاية 35 : HR، باعتباره مخالفة للدستور الأميركي، تشكل معضلة للمنظمات المؤيدة لإسرائيل. فإشارة رئيس الجامعة إلى أن القرار يتعارض مع الدستور تضيق الخناق على مؤيدي إسرائيل في استغلال القوانين الأميركية لقمع منتقديها كقوة احتلال، باعتبار أن هذا الانتقاد مضمون دستوريا تحت حق التعبير عن الرأي.

يمكن تفسير ملاحظة السيدة زيلوف أعلاه كمؤشر على إصرار مؤيدي إسرائيل على مواصلة جهودهم لمنع انتقادها خلال البحث عن الثغرات القانونية التي قد تمكنهم من ذلك.

## فرنسا

عبر الرئيس الفرنسي الحالي فرانسوا هولاند بعيد انتخابه وقبل توليه منصبه في مقابلة مع صحيفة "Tribune Juive" عن "معارضته التامة لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية، فهي [المقاطعة] غير قانونية ولا تخدم قضية السلام." (Abunimah, 2012)

ويشير موقع BDS الإلكتروني إلى رفض القضاء الفرنسي بعض القضايا المرفوعة تجاه الناشطين. حيث كانت القضية الأولى ضد شخص يدعى اولريش، وهو أحد المتعاطفين مع القضية الفلسطينية. اولريش نشر على صفحة الفيسبوك الخاصة به فيديو لنشاطات قام بها ضمن حملة مقاطعة إسرائيل في منطقة باريس أوائل عام 2009، وبعد بضعة أشهر، استسلمت الحكومة الفرنسية عبر وزير "العدل" آنذاك، ميشيل اليو ماري، للحكومة الإسرائيلية، وممثليها [محاميها] في فرنسا. وداهمت الشرطة منزل أولريش، وخضع لتحيقات قاسية، وأخيراً، أُحيل إلى محكمة تأديبية حيث تمت إدانته لدفع غرامة، ودفع تعويضات للمدعين من المنظمات الصهيونية دون أي تعليل. تقدم اولريش عبر محاميه بطعن في أوائل عام 2012. وقد صدر قرار محكمة الاستئناف في الأسبوع الأخير من آذار 2012 وقضى الحكم بإبطال أعمال الملاحقة والمراقبة القائمة بحق اولريش. (مقاطعة إسرائيل لتحقيق العدالة، 2012)

وتعرض ناشطون آخرون في فرنسا إلى المقاضاة بسبب دعوتهم إلى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، وتم تداول القضايا بين عدة محاكم وصولاً إلى المحكمة الأوروبية.

يعرض معهد Gatestone Institute أبرز القضايا التي وضعت أمام المحاكم الفرنسية في هذا السياق:

في شهر أيار الماضي [2012]، حكمت محكمة النقض المحكمة العليا في فرنسا، بأن الدعوات لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية تشكل تمييزاً لذا هي غير قانونية بموجب القانون الفرنسي. كان هذا الحكم حكماً نهائياً في معركة قانونية استمرت لسنوات. فبعد حرب غزة في شتاء 2008-2009، اجتمعت المنظمات اليسارية والمؤيدة للفلسطينيين في فرنسا لتنظيم حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل BDS في فرنسا. واستهدف النشطاء الشركات الفرنسية والدولية التي تتعامل مع إسرائيل، وفروع الشركات الإسرائيلية في فرنسا، ومحلات سوبرماركت تباع المنتجات الإسرائيلية. وداهمت "وحدات الكوماندوز" [الناشطون] محلات السوبرماركت وأغلقت مداخلها من أجل إزالة المنتجات الإسرائيلية أو لوضع ملصقات عليها تفيد بأن إسرائيل هي "دولة فصل عنصري". بدأ المكتب الوطني الفرنسي للتوعية ضد مناهضة السامية "French Bureau National de Vigilance Contre l'Antisémitisme"، وهو منظمة يهودية تأسست في عام 2002، بتقديم شكاوى ضد BDS

في المحاكم في جميع أنحاء فرنسا. في شباط 2010، أدانت محكمة جنائية في بوردو سكينه ارنو-خيمون Saquina Arnaud-Khimoun لوضعها ملصقات "مقاطعة إسرائيلية الأبارتهيدية" على المنتجات الإسرائيلية. وقضت المحكمة أن ارنو-خيمون "عرقلت ممارسة الأنشطة الاقتصادية العادية عن طريق التمييز على أساس الجنسية." والقانون الفرنسي لمكافحة التمييز التمييز لسنة 1981 يحظر التحريض على الكراهية أو التمييز أو العنف ضد شخص أو مجموعة من الأشخاص على أساس العرق أو النسب والجنسية". وحكم على ارنو-خيمون بدفع غرامة قدرها ألف يورو. في تشرين الأول 2010، أكدت محكمة الاستئناف في بوردو الحكم. (Martino, 2012)

وفي قضية أخرى رفعت ضد الناشطة الفرنسية المناصرة للقضية الفلسطينية أوليفيا زمور بتهمة نشر دعوة مقاطعة البضائع المستوردة من إسرائيل، قال القاضي الفرنسي جيسلان بواسونيه -الذي حضر كشاهد- "إنه لا يوجد في القانون الفرنسي ما يجرم صراحة الدعوة لمقاطعة سلع هذا البلد أو ذلك، مضافاً أن تأويل مواد القانون المحلي في اتجاه تجريم مثل تلك المبادرات سيمثل ضربة لحرية التعبير ومبادئ المجتمع الديمقراطي وسيشكل انتهاكاً لمقتضيات الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان". (الجزيرة نت، 2011)

وفي ذات المحاكمة اعتبرت عضو مجلس الشيوخ الفرنسي عليمه بومدين أن مقاضاة الناشطين الفرنسيين المناهضين للاحتلال الإسرائيلي "انتهاك فاضح" لحقهم في التعبير عن مواقفهم الأخلاقية والسياسية، وأضافت أن الدعوة للمقاطعة وسيلة لإطلاع الرأي العام على استمرار وجود حالة غير طبيعية في فلسطين "ألا وهي وجود احتلال يستغل بشكل غير شرعي أراضي محتلة". وخاطبت بومدين قضاة المحكمة قائلة "علينا أن نعرف أننا سنتهم بالكيل بمكيالين وسنفقد مصداقيتنا كلياً إذا ما شجبنا انتهاكات حقوق الإنسان في العالم وغضضنا الطرف عن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، وسمحنا له بالإفلات من العقاب." (الجزيرة نت، 2011)

شجع الحكم في قضية زيمور، ارنو-خيمون لرفع قضيتها إلى المحكمة العليا الفرنسية. وفي 22 أيار أكدت محكمة النقض الفرنسية أن الدعوة العلنية لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية هي حالة من التحريض على التمييز على أساس الجنسية. (Martino, 2012)

في أيلول 2004، أدين رئيس بلدية فرنسي من قبل محكمة الاستئناف والمحكمة العليا لأنه دعا خلال جلسة لمجلس المدينة إلى "مقاطعة المنتجات الإسرائيلية احتجاجاً على السياسة الإسرائيلية فيما يتعلق الفلسطينيين". وفي عام 2007، أدانت محكمة العليا الفرنسية أيضاً شركة فرنسية منحت شهادة لشركة في دولة الإمارات العربية المتحدة تؤكد أن بضائعها لم يتم نقلها من قبل شركة إسرائيلية ولن يتم تسليمها إلى إسرائيل. نشطاء BDS في فرنسا نقلوا قضاياهم إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

(ECHR) في ستراسبورغ لكن تم رفض القضايا. وفي 16 تموز 2009، حكمت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن الأحكام الفرنسية التي تحظر مقاطعة المنتجات الإسرائيلية ليست انتهاكا لحقوق الإنسان. تنبغي الإشارة إلى أن فرنسا هي البلد الوحيد في أوروبا التي تحظر الدعوات لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية. (Martino, 2012)

## بريطانيا<sup>17</sup>

لا يوجد في بريطانيا قانون خاص بمكافحة مناهضة السامية أو يحدد عقوبات لمن يقوم بممارسات توصف بأنها مناهضة للسامية، بل تقع الأعمال أو التصريحات المناهضة لليهود تحت طائلة "قانون الكراهية على أساس عرقي أو ديني لعام 2006" (Racial and Religious Hatred Act 2006)، والقوانين التي تتعلق بالكراهية على أساس عرقي أو ديني.

وتذكر السفارة البريطانية في إسرائيل على موقعها الإلكتروني أن "المملكة المتحدة ملتزمة بمكافحة التمييز العنصري والتعصب. مكافحة كل أشكال العنصرية تبقى جزءا هاما من سياسة الحكومة المتعلقة بحقوق الإنسان." (British Embassy Israel, 2013)

غياب وجود نصوص مباشرة تتعلق بمكافحة مناهضة السامية دفع المجموعات المؤيدة لإسرائيل لعقد مؤتمرات تحض بريطانيا لإقرار قوانين تتعلق بمكافحة مناهضة السامية في الظاهر وتسعى لحماية إسرائيل من الانتقاد في الباطن، من خلال اعتماد التعريف الأوروبي العملي لمناهضة السامية. من أبرز المؤتمرات "التحالف البرلماني الدولي لمكافحة مناهضة السامية" (ICCA) والذي عقد بلندن في شباط 2009. المؤتمر اصدر الوثيقة المسماة "إعلان لندن حول مكافحة مناهضة السامية" (The London Declaration on Combating Anti-Semitism).

شارك في هذا المؤتمر برلمانيون من عدة دول في العالم، وكانت أبرز توصياته، التوصية الأولى ونصها: "البرلمانيون سيقومون بفضح، وتحدي، وعزل الناشطين السياسيين الذي يمارسون كراهية

---

17- تم اختيار الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا لأنها من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، ولبعضها النصيب الأكبر في دعم وحماية السياسات الإسرائيلية بالمقارنة مع باقي الأعضاء الدائمين في المجلس من خلال استخدام حق النقض الفيتو أو التصويت في مجلس الأمن، ولم يتم بحث الوضع في روسيا والصين في الوقت الحالي لعدم معرفة الباحث بلغتي هاتين الدولتين. وفيما يتعلق بكندا رغم أنها ليست عضوا دائما في مجلس الأمن إلا أن النسخة الثانية من "التحالف البرلماني الدولي لمكافحة مناهضة السامية" انعقدت فيها عام 2010. كذلك تميزت بموقفها المتشدد تجاه الحقوق الفلسطينية، خاصة خلال توجه منظمة التحرير إلى الأمم المتحدة لرفع مكانة فلسطين إلى دولة غير عضو. واتسم موقف كندا بالعدائية الشديدة وهددت الحكومة الكندية بإغلاق مكتب منظمة التحرير لديها وطردها.

اليهود ويستهدفون دولة إسرائيل بصفقتها تجمعاً يهودياً". والتوصية السابعة عشرة "على الحكومات توسيع استخدام تعريف [المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية ورهاب الأجانب] العملي لمناهضة السامية ليشكل سياسة للمنظمات الوطنية والدولية، وأساساً لمراد تدريب لاستخدامها من قبل أجهزة العدالة الجنائية". والتوصية التاسعة والعشرون "على مؤسسات [الموكلة إليها مهمة] تنظيم العمل الإعلامي الاستفادة من التعريف الأوروبي العملي لمناهضة السامية، في وضع المعايير لوسائل الإعلام". (ICCA, 2009)

مرة أخرى تمت العودة إلى التعريف الأوروبي العملي لمناهضة السامية، والذي يهدف في حقيقته لحماية إسرائيل من انتقاد ممارساتها كقوة احتلال.<sup>18</sup>

وانضم زعيم حزب العمال البريطاني المعارض إد ميليباند Ed Miliband إلى الدعوة لحماية إسرائيل تحت إطار مكافحة مناهضة السامية، وقال ميليباند لصحيفة "Jewish Chronicle" انه يعارض حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل (BDS)، وأضاف "اعتقد أن مقاطعة إسرائيل خطأ مطلق، ويجب أن لا نتسامح مع المقاطعة". (Dysch, 2013)

نلاحظ أن التركيز على تهمة مناهضة السامية في بريطانيا كان في اتجاهين، الأول: الدفع نحو التبني الرسمي للتعريف الأوروبي لمناهضة السامية، والثاني: اعتبار مقاطعة إسرائيل عملاً مخالفاً للقانون.

تلقي الناشطون المؤيدون لإسرائيل صفة قوية على المستوى القانوني في دعوى قضائية تناولت الاتجاهين المذكورين أعلاه: المقاطعة والتعريف الأوروبي لمناهضة السامية.

فقد رفع روني فريزر Ronnie Fraser وهو مؤسس ومدير منظمة "أصدقاء إسرائيل الأكاديميون" (The Academic Friends of Israel) دعوى قضائية ضد اتحاد الجامعات البريطانية (University and College Union – UCU). واعتبر فريزر في دعواه أن مواصلة الاتحاد بحث قضية مقاطعة إسرائيل أكاديمياً، وقراره عدم الاعتراف بتعريف المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية

---

18- في عام 2010 انعقدت نسخة من "التحالف البرلماني الدولي لمكافحة مناهضة السامية" تحت اسم "التحالف البرلماني الكندي لمكافحة مناهضة السامية" في العاصمة الكندية أوتاوا وأصدر "بروتوكول أوتاوا لمكافحة مناهضة السامية" الذي أعاد التأكيد على ما ورد في "إعلان لندن" عام 2009، خاصة النقاط التي تتعلق بتبني تعريف "المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية ورهاب الأجانب" العملي لمناهضة السامية. البروتوكول دعا "البرلمانات والحكومات إلى تبني التعريف وربط تطبيقه بالقانون الحالي" و"الجامعات إلى استخدامه كأساس للتدريس والتدريب والفكر" (CPCCA, 2010). وكان "تقرير اللجنة التحقيق" المنبثقة عن "التحالف البرلماني الكندي لمكافحة مناهضة السامية" أوصى بدعم وتبني التعريف العملي لمناهضة السامية لغايات هذا التقرير. وكذلك أن يتم تبني التعريف من قبل الحكومة الكندية ووكالات تطبيق القانون. (Canadian Parliamentary Coalition to Combat Anti-Semitism, 2009)



ورهاب الأجانب العملي لمناهضة السامية، أعمالاً مناهضة للسامية بشكل منهجي (institutional anti-Semitism)، واعتمد في دعواه على تعريف المركز الأوروبي العملي لمناهضة السامية. (Fight Hatred, 2012)

محكمة العمل البريطانية، التي بحثت القضية في الفترة من 16 تشرين الأول 2012 حتى 22 شباط 2013، وأصدرت حكمها فيها بتاريخ 22 آذار 2013، أنهت الجدل في القضيتين أساس الدعوى إذ رفضت المحكمة الدعوى، ولم تكثف بذلك بل أضاف القضاة الذين نظروا فيها ملاحظات قاسية في الحكم المفصل في 45 صفحة.

أشد الملاحظات في الحكم القضائي هي انتقاد المدعي فريزر وتنص على: "نأسف بشدة أن هذه القضية قد رُفعت أصلاً. في محورها هي تمثل محاولة مرفوضة لتحقيق غاية سياسية من خلال وسائل قضائية. وسيكون من المؤسف أن يتم تكرار أية محاولة من مثل هذا النوع." (Mr. R Fraser v. University & College Union, 2013, ¶ 178)

وكان مجلس اتحاد الجامعات والكليات في بريطانيا UCU قد صوت في اجتماعه بتاريخ 30 أيار 2011 على ثلاثة قرارات تتعلق بالتعريف الأوروبي لمناهضة السامية وهي:

- اتحاد الجامعات والكليات لن يستخدم التعريف الأوروبي لمناهضة السامية (مثلاً في تعليم أعضائه أو في التعامل مع شكاوى داخلية).
- اتحاد الجامعات والكليات سيقاطع التعريف الأوروبي لمناهضة السامية في أي نقاش عام حول قضية يشارك الاتحاد فيها.
- اتحاد الجامعات والكليات سيطلق حملة نقاش مفتوح في حرم الجامعات حول تاريخ إسرائيل وسياساتها الحالية، مع الاستمرار في مواصلته مكافحة كل أشكال التمييز العرقي أو الديني. (UCU Congress, 2011)

## الأمم المتحدة

لم تقتصر محاولات المدافعين عن إسرائيل في دفع بعض الحكومات الغربية على تبني تعريف "المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية وريهاب الأجانب" العملي لمناهضة السامية، رغم الجدل حول التعريف واعتباره من قبل الكثيرين - بمن فيهم ناشطون يهود- مخالفاً لحرية التعبير وانتهاكاً للقوانين الخاصة به.

منظمة تدعى "مرصد الأمم المتحدة" (United Nations Watch)، وتصف نفسها على موقعها الإلكتروني [www.unwatch.org](http://www.unwatch.org) بأنها منظمة غير حكومية ذات وضع استشاري خاص في المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وتتمثل مهمتها في مراقبة أداء الأمم المتحدة وفقا لمعايير الميثاق الخاص بالأمم المتحدة نفسها. كما تشير إلى أنها تابعة للجنة اليهودية الأميركية (American Jewish Committee – AJC). (UN Watch, 2005)

هذه المنظمة أرسلت رسالة إلى المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وهي موثقة في أرشيف المنظمة الدولية، تطالب فيها كل منظمات ووكالات ومفوضيات الأمم المتحدة بالعمل على مكافحة التمييز ومناهضة السامية من خلال تبني تعريف "المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية ورهاب الأجانب" العملي لمناهضة السامية. (UN Watch, 2005)

من المعروف أن إسرائيل رفضت تنفيذ عشرات القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بها كقوة احتلال، كما أنها تلقت الحماية الأميركية من إدانة ممارساتها في الأراضي المحتلة وغيرها في عشرات القرارات باستخدام حق النقض الفيتو، حتى في قضايا يعتبرها القانون الدولي جرائم حرب أو مخالفات صريحة للقانون الدولي، مثل استهداف المدنيين وحصارهم ومصادرة أراضيهم وبناء المستوطنات... الخ من ممارساتها كدولة احتلال.

بمحاولة منظمة UNWatch دعوة الأمم المتحدة لتبني تعريف "المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية ورهاب الأجانب" العملي لمناهضة السامية، فإنها تسعى لجعل انتقاد ممارسات إسرائيل كقوة احتلال انتهاكا للقانون الدولي، قد يعرض من يقوم به إلى عقوبات دولية.

يلق الصحفي والناشط في حقوق الإنسان "بين وايت" (Ben White (2013) على السعي للربط بين مناهضة السامية وانتقاد ممارسات إسرائيل في مقالة بعنوان "مكافحة مناهضة السامية الحيوية، تستغل في حماية عنصرية إسرائيل المؤسساتية" المنشورة على موقع "Independent Australian Jewish Voice":

"يبدو استغلال تهمة مناهضة السامية لحماية الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان ولتشويه الناشطين، مبتدلا وواضحا للكثيرين، إلا أنه لا يزال التكتيك المفضل. مثل الاستخدام المتكرر لتعريف "المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية ورهاب الأجانب" العملي لمناهضة السامية، واستهداف بعض "المشاكسين" من المدافعين عن حقوق الإنسان، بغض النظر عن مدى ضعف التبريرات أو تلفيقها." (White, 2013)

جدير بالذكر أن محاولات اللوبي الصهيوني لجعل الأمم المتحدة تتبنى تعريف "المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية ورهاب الأجانب العملي لمناهضة السامية، لم تنجح حتى الآن.

### الباب الثاني: الإعلام وانتقاد إسرائيل - دراسة حالة

لم تستثن الحركات الصهيونية وإسرائيل بجهازها الدبلوماسي وسائل الإعلام التي قد تجرؤ ليس على انتقاد ممارساتها كقوة احتلال من الاتهام بمناهضة السامية أو معاداة إسرائيل، بل شمل الهجوم وسائل الإعلام التي قد تنتشر معلومات عن الوضع في الأراضي الفلسطينية كما هو في الواقع ودون انحياز.

ولجأ الباحث إلى منهجية دراسة حالة (Case Study) لكون الحالات كثيرة، والحالات التي لفتت نظر الباحث لعرضها في الدراسة هي خمس حالات: ثلاثة منها وردت في صحيفة الغارديان البريطانية أو مدونتها التي تفرض عليها رقابة عليها من قبل مؤسسة مؤيدة لإسرائيل خصصت جهودها لذلك، والحالة الرابعة هي قضية استشهاد محمد الدرة عام 2000، والتي وثقها مصور فلسطيني يعمل مع القناة الفرنسية الثانية. أما الحالة الخامسة فهي التحقيق التلفزيوني الذي أعده الصحفي الأميركي بوب سايمون عام 2012 عن أسباب هجرة مسيحيي الأراضي الفلسطينية ضمن برنامج "60 Minutes" الذي تبثه قناة CBSNews الأميركية.

### صحيفة الغارديان<sup>19</sup>



شكل (8 . 5)

تقدم صحيفة الغارديان البريطانية The Guardian مدونة على موقعها الإلكتروني تسمى "Comment Is Free - CIF" (التعليق مجاني)، وتتيح فيها لمن يريد نشر مقالاته أو آرائه أو تعليقاته الفرصة لذلك، لكن الصحيفة تشير إلى أن للخدمة مشرفين يقومون بمتابعة ما ينشر على صفحتها لضمان التزامهم بقائمة من ضوابط النشر. والقائمة مكونة من عشرة نقاط تحدد فيها ما يجب

19- أخذت هذه الحالية حيزا اكبر من الحالتين السابقة واللاحقة، نظر لوجود عدة طرق تستخدمها CIFWatch في التحريض على قمع منتقدي إسرائيل، فتم عرض ثلاثة أمثلة من هذه الأساليب.

أن تلتزم التعليقات به، وما يُلزم الصحيفة بحذف التعليقات إن تضمنته. من بين النقاط العشرة تلتفت النظر النقطتان الخامسة والسادسة وتتصان على:

- "نحن لن نتسامح مع العنصرية والتحيز الجنسي، الجنسية المثلية أو غيرها من أشكال التعبير والكراهية، أو المساهمات التي يمكن أن تفسر على هذا النحو. ندرك الفرق بين انتقاد حكومة أو منظمة أو جمعية، أو رأي، وبين مهاجمة الناس على أساس العرق أو الدين أو الجنس أو التوجه الجنسي أو الإعاقة أو العمر.

- سنقوم بإزالة أي محتوى قد يضعنا في مخاطر قانونية، مثل منشورات تشهيرية أو يحتمل أن تكون تشهيرية، أو المواد التي يشكل نشرها خرقاً محتملاً لحقوق الطبع والنشر. (The Guardian, 2009)

يلاحظ حرص الغارديان على التفريق بين الانتقاد الشرعي ومهاجمة الناس على أساس عنصري، إضافة إلى اهتمامها بتجنب الوقوع في مآخذ قانونية كالتشهير أو خرق حقوق الطبع.

أقيمت عام 2009 مؤسسة اسمها CiFWatch (مرصد التعليق مجاني)، وتعمل على مراقبة مضمون ما يتم نشره على CIF. تذكر CiFWatch في صفحة التعريف بها أنها "مجموعة مخصصة لفضح مناهضة السامية والتعصب المعادي لإسرائيل في صحيفة الغارديان وفي مدونة "التعليق مجاني". وهي مشروع "يتلقى دعماً بشكل مستقل عن CAMERA – the Committee for Accuracy in Middle East Reporting in America – لجنة الدقة في تغطية الشرق الأوسط بأميركا – والتي يديرها مدير التحرير آدم ليفيك Adam Levick، ومساعد مدير التحرير هدار سيبلا Hadar Sela ومجموعة من المتطوعين المتفانين بما في ذلك المقدم ميليت ريتشارد Richard Millett الذي يساهم في التقارير من لندن." (CiFWatch, 2009a)

هوية المؤسسة تكشف -مثلما تبين في عمل مؤسسات أخرى مثل ZOA- عن سعيها للربط بين مناهضة السامية ومناهضة إسرائيل.

أما فيما يتعلق بطريقة تحديد CiFWatch لما هو انتقاد شرعي أو تصريح مناهض للسامية فتذكر الصفحة:

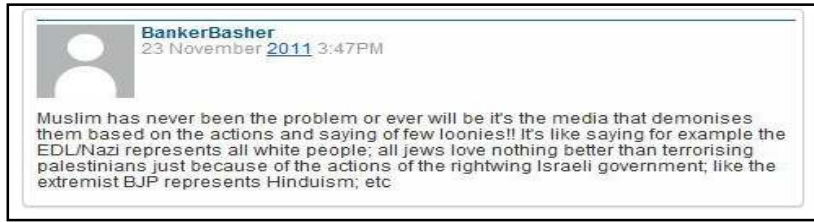
"نحن نستخدم تعريف المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية وراهاب الأجانب العملي لمناهضة السامية، لتحديد أن كانت مقالة، كلمة هيئة التحرير، أو "تعليق" مناهضة للسامية أم لا". وتضيف "إن تعريف المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية وراهاب الأجانب العملي لمناهضة السامية مستخدم لتعريف مناهضة السامية ويتم الاعتماد عليه لدى لجنة التحقيق البرلمانية البريطانية في مناهضة السامية، ووزارة الخارجية الأميركية". (CiFWatch, 2009a)

التعريف الأوروبي لمناهضة السامية يعود من جديد كنص معتمد لتحديد ما هو مناهض للسامية مما هو انتقاد شرعي.

يتضمن موقع CiFWatch توثيقا شهريا بدءا من آب 2009 وحتى لحظة طباعة هذه الصفحات، لما يعتبره القارئون على الصفحة مواد مناهضة للسامية، ويضم آلاف التعليقات على أخبار وتحليلات ومقالات وتعليقات وردت في صحيفة الغارديان نفسها، أو في صفحة CIF التي يرصدها CiFWatch.

ويضم التوثيق بعض الاقتباسات من CIF التي قد تحمل في ثناياها ما يمكن اعتباره لا ساميا حسب الوصف الكلاسيكي لمناهضة السامية، ولكن الكثير من الاقتباسات المأخوذة من CIF من الواضح أن عرضها يهدف إلى الدفاع عن إسرائيل أو ممارساتها كقوة احتلال. وسيعرض الباحث ثلاثة أمثلة عرضها موقع CiFWatch على أنها ممارسة مناهضة للسامية موجودة على موقع CIF:

الحالة الأولى (CiFwatch, 2009b) : ويرتبط عنوانها بمناهضة السامية الكلاسيكية:



شكل (9 . 5)

يقول التعليق الذي كتبه شخص يستخدم اسم "Bankerbasher": "لم يكن المسلمون المشكلة ولن يكونوا، انه الإعلام الذي يشيطنهم بناء على أفعال وأقوال من قبل فئة قليلة!! هذا مثل القول -على سبيل المثال- إن رابطة الدفاع البريطانية والحركة النازية تمثلان كل الشعوب البيضاء، أو إن كل اليهود لا يحبون شيء أكثر من ترهيب الفلسطينيين، بسبب أفعال تقوم بها الحكومة الإسرائيلية اليمينية، أو مثل القول إن حزب الشعب الهندي يمثل الهندوسية".

ولكن CiFWatch كان لهم رأي رافض ووضعو العنوان التالي: "أحد قراء صفحة CIF في تعليق اليوم: يهاجم المصرفيين، يهاجم اليهود.

وتحت هذا العنوان يشيرون إلى أن هذا "النص جاء تعليقا على مقالة، واستغرق حذفه من قبل المشرف على صفحة CIF يوما كاملا".

NOV  
24  
2011

## CiF reader comment of the day: Bashing bankers, bashing Jews

51

Under the CiF essay, "Muslims proud to be British? There's something to learn from the surprise", by Mark Greer, there was this comment, by someone using the *Occupy@* inspired moniker "BankerBasher, which took a full day before being deleted by CiF Moderators.

**BankerBasher**  
23 November 2011 3:47PM

Muslim has never been the problem or ever will be it's the media that demonises them based on the actions and saying of few loonies!! It's like saying for example the EDL/Nazi represents all white people; all jews love nothing better than terrorising palestinians just because of the actions of the rightwing Israeli government; like the extremist BJP represents Hindulsm; etc

How kind of our friend to acknowledge that not all Jews, merely those of the Israeli variety, love terrorizing Palestinians.  
Yes: Islamists, EDL, Nazis, *and* Zionists.

شكل (10 . 5)

ما يلفت نظر CiFWatch هو مقارنة الصهيونية بأيديولوجيات أو حركات كالإسلاميين، ورابطة الدفاع البريطانية (English Defence League – EDL) المناهضة للتشدد الإسلامي، والحركة النازية. تعليق CiFWatch جاء ساخرا: "كم لطيفا اعتراف صديقنا "ليس كل اليهود". فقط أولئك الإسرائيليون هم الذين يحبون ترهيب الفلسطينيين" كما يظهر النص المحدد أعلاه.

وفي هذا التعليق افتراء على ما ذكره كاتب التعليق في صفحة CiF، فهو ذكر الحكومة الإسرائيلية اليمينية، لكن CiFWatch عممتها لتشمل كل الإسرائيليين.

في هذه الحالة، يبدو واضحا أن همّ CiFWatch هو محاولة ربط مناهضة السامية الكلاسيكية، بانتقاد إسرائيل، ومحاولتها النأي بالصهيونية عما تعتبره حركات عنصرية.

الحالة الثانية (CiFwatch, 2009c) وترتبط بمناهضة السامية الجديدة:

العنوان الذي وضعته CiFWatch يقول: "وصف مزال في الغارديان تحت صورة إسرائيلي أصابه مشاغبون فلسطينيون." ويشرح النص الظروف التي التقطت فيها هذه الصورة من وجهة نظر CiFWatch:

"يوم الجمعة الثامن من آذار خرج مئات الفلسطينيين من الصلاة في المسجد الأقصى ليلقوا الحجارة وقنابل البنزين على أفراد الأمن الإسرائيلي المتمركزين قرب مدخل الحرم. أصيب 11 شرطيا خلال العنف بمن فيهم إسرائيلي أصيب بزجاجة مولوتوف ألقيت على الضباط من قبل فلسطينيين، ذكرت تقارير [أنهم القوها] من داخل المسجد. فرقت الشرطة المشاغبين باستخدام قنابل الصوت وبالإجراءات غير العنيفة."

صحيفة الغارديان نشرت على صفحة "صور مباشرة" هذه الصورة بعد أحداث الجمعة بفترة قصيرة وتظهر الضابط الذي اشتعلت به النار.



شكل (11 . 5)

ووضعت وصفا للصورة يقول: "شرطيون إسرائيليون يساعد زميلا مصابا داخل حرم المسجد الأقصى في البلدة القديمة من القدس الجمعة. واندلعت مواجهات بين مصليين فلسطينيين والقوات الإسرائيلية خلال صلاة الجمعة."



شكل (12 . 5)

الأمر الذي أثار غضب CiFWatch هو وصف الصورة أعلاه، وعلقت عليه بالتالي:

"لاحظوا أن الشرطي الإسرائيلي وصف بأنه "مصاب" دون أي نص يشير إلى أنه أصيب من قبل فلسطينيين القوا عمدا عبوة حارقة باتجاهه. (مواقع أخرى نشرت الصورة للشرطي المصاب نجحت في توضيح أنه أصيب في الحقيقة من قبل فلسطينيين)".

وتضيف CiFWatch: "تحريف آخر يحققه وصف الصورة هذا عن طريق عدم توضيح العلاقة السببية، القراء يتم إبلاغهم فقط "أن مواجهات اندلعت" دون تحديد من الملموم، وكأنه هناك شك في أن المصلين "الفلسطينيين" هم الذين بادروا إلى بالعنف".

Note that the Israeli policeman is described as "injured", with no text indicating that he was injured by a Palestinian who intentionally hurled an incendiary device in his direction. (Other news sites which published photos of the injured Israeli managed to explain that the injury was indeed caused by Palestinians.)

Another glaring distortion is achieved by the caption's blurred causation. Readers are informed only that "clashes broke out", without assigning blame, as if there was any doubt that it was Palestinian 'worshippers' who initiated the violence.

شكل (13 . 5)

من وجهة نظر الباحث بصفته صحفيا أيضا، فإن CiFWatch وقعت في مأخذ تظهر تعلقها بأية "قشة" لمهاجمة وسائل الإعلام التي تنتقد إسرائيل. فكما هو واضح فإن وصف الصورة جاء من مصدرها وهو وكالة اسوشيتيدبرس الاميركية AP.

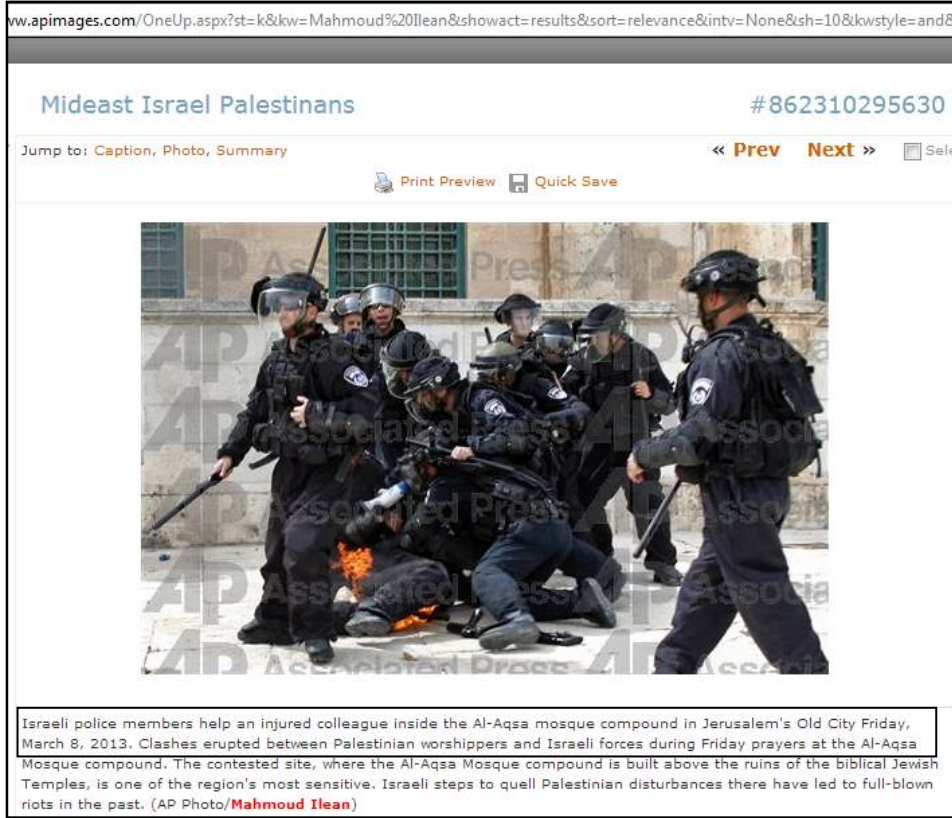
2.25pm GMT

Israeli policemen help an injured colleague inside the Al-Aqsa mosque compound in Jerusalem's Old City Friday. Clashes broke out between Palestinian worshippers and Israeli forces during Friday prayers.  
Photograph: Mahmoud Iear/AP

شكل (14 . 5)

والصورة أدناه (APimages, 2013) هي للأصل الذي نشره موقع وكالة اسوشيتيدبرس واستخدمته الغارديان، ويبدو تحت الصورة وصفها الذي وضعته الوكالة، وهو يتفق مع ما نشرته الغارديان، باستثناء تغيير موقع بعض الكلمات لأغراض تحريرية، وحذف الخلفية التاريخية التي تتحدث عن أهمية المسجد الأقصى للمسلمين، واليهود [بصفته قائما على الهيكل حسب الادعاء الإسرائيلي].





شكل ( 5 . 15 )

فلماذا لم تشر CiFWatch إلى أن مصدر الصورة -أي اسوشييتدبرس- هو الذي أرفق وصفها "المضلل" حسب ادعائها، ولماذا لم يتم اتهام اسوشييتدبرس بمناهضة إسرائيل؟

النقطة الثانية، في العنوان تشير CiFWatch إلى إصابة إسرائيلي دون الإشارة إلى أنه شرطي، وهي إحدى وسائل التضليل التي تعتمد عليها الدعاية الإسرائيلية ليبدو أن المصاب "مدني" من خلال ذكر أنه إسرائيلي فقط، علما أن الصورة تظهر بوضوح أنه شرطي.

النقطة الثالثة، ادعت CiFWatch أن قوات الشرطة استخدمت وسائل غير عنيفة لتفريق المشاغبين، وأشارت إلى إصابة 11 من أفراد الشرطة الإسرائيلية، لكنها لم تشر إلى وقوع إصابات بين الفلسطينيين.

وكالة الأنباء البريطانية رويترز نشرت في اليوم ذاته خبرا عن المواجهات جاء فيه: ".دخل عشرات الضباط المزودين بعتاد لمكافحة الشغب إلى المنطقة الحساسة سياسيا لتفريق عدة مئات من المحتجين. وقال مسعفون فلسطينيون إن حوالي 35 محتجا أصيبوا في ساحة الأقصى ولا توجد إصابات خطيرة بينهم. وقال متحدث باسم الشرطة الإسرائيلية إن عددا من أفراد الشرطة لحقت بهم إصابات طفيفة."

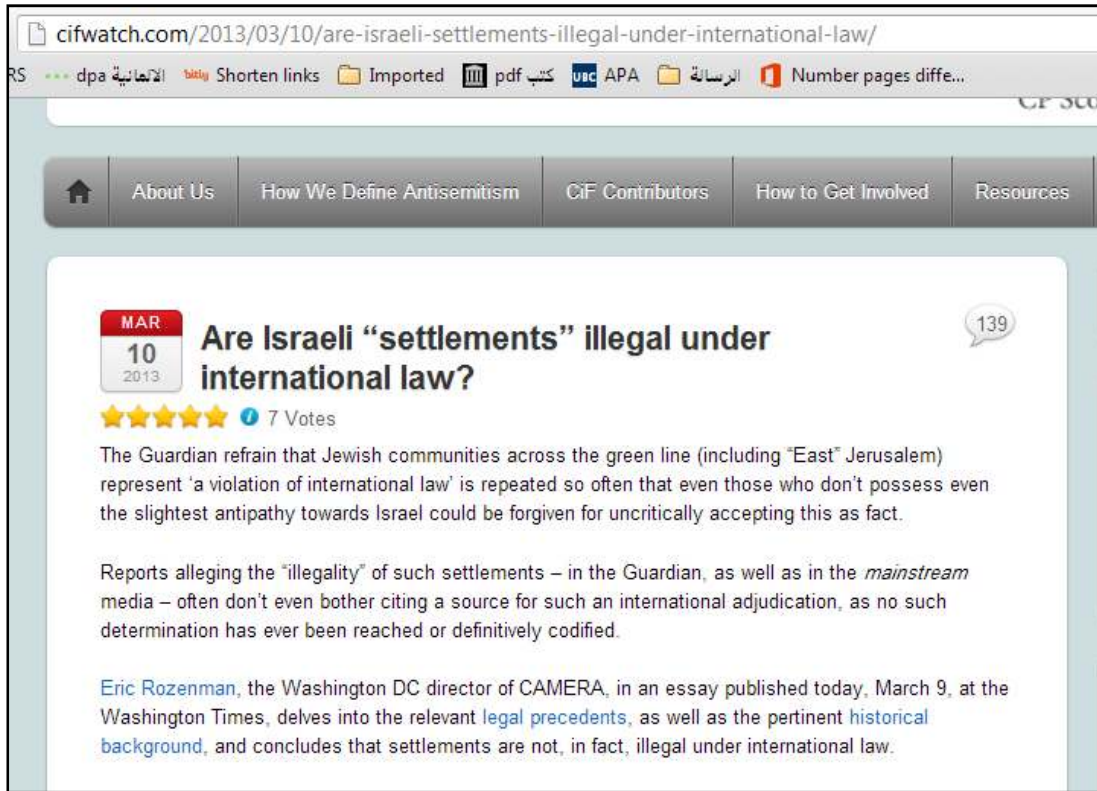
تجاهلت CiFWatch ذكر وجود إصابات بين الفلسطينيين، على اعتبار أن قوات الشرطة الإسرائيلية استخدمت وسائل غير عنيفة لتفريق المشايخين، وهي محاولة أخرى للتضليل. الصورة أدناه نشرتها وكالة "رويترز" في اليوم ذاته وتظهر تعرض أفراد أسرة فلسطينية لقنبلة غاز في المسجد الأقصى، فلماذا لم تشر CiFWatch إلى هذه الصورة وإلى تعرض أطفال لقنابل الغاز!؟



شكل (16 . 5)

بما إن الغاية من موقع CiFWatch هي الدفاع عن إسرائيل وعن سياساتها القمعية، فإن القائمين على الموقع يتبعون سياسة انتقائية للمواد التي تخدم هذه الغاية، حتى لو كان عرضها ركيكا وأحيانا بعيدا عن المنطق.

## الحالة الثالثة: المستوطنات شرعية (CiFwatch, 2009c)



شكل (17 . 5)

وفي هذه المقالة تشير CiFWatch إلى أن "الغارديان" تعتبر "التجمعات اليهودية عبر الخط الأخضر [في الضفة الغربية بما فيها القدس "الشرقية"] انتهاكا للقانون الدولي".

وتحاول CiFWatch أن تنتقد الغارديان لعدم بحثها في القانون الدولي لتتأكد من قانونية المستوطنات أو من عدم قانونيتها. ذكر في بداية هذا الباب أن CiFWatch هي "مجموعة مخصصة لفضح مناهضة السامية والتعصب المعادي لإسرائيل في صحيفة الغارديان". وباعتماد CiFWatch على تعريف المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية ورهاب الأجانب العملي لمناهضة السامية في تحديد الممارسات التي تعتبر مناهضة للسامية، يفترض أن الأمثلة الثلاثة المذكورة هي - من وجهة نظر CiFWatch - دليل على أن صفحة CiF صفحة تمارس مناهضة السامية من خلال انتقادها للسياسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.

ذكرت CiFWatch أيضا هدار سيلا محررة في الموقع، وتبين للباحث أن سيلا تدبر موقعا يكاد يكون نسخة عن CiFWatch في مبادئه وطريقة عمله، ولكنه متخصص في متابعة هيئة الإذاعة البريطانية BBC، واسمه BBCWatch.



شكل (18 . 5)

وذكر أيضا أن موقع CiFWatch هو مشروع يتلقى دعما بشكل مستقل عن CAMERA – the Committee for Accuracy in Middle East Reporting in America – لجنة الدقة في تغطية الشرق الأوسط بأميركا، و CAMERA يقوم بمراقبة تغطية وسائل الإعلام الأميركية بطريقة مشابهة لما يقوم بها موقعا CiFWatch و BBCwatch. والصورة أدناه تظهر مقالا عنوانه "جنون نيويورك تايمز في شهر آذار" ويهاجم صحيفة نيويورك تايمز بسبب نشرها موضوعين اعتبرهما CAMERA معاديين لإسرائيل.



شكل (19 . 5)

لا تنحصر وسائل المدافعين عن إسرائيل بالتشهير بمنتقدي إسرائيل واتهامهم بمناهضة السامية لتشويه سمعتهم، بل يتم اللجوء إلى القضاء كما في حالة قضية استشهاد محمد الدرة، كما يتم اللجوء إلى الوسائل الدبلوماسية كما حدث مع الصحفي الأميركي بوب سايمون أثناء إعداده تقريراً عن أسباب هجرة مسيحيي الأراضي المقدس لبرنامج (60 minutes) الذي تبثه قناة CBSNews الأميركية.

#### الحالة الرابعة: استشهاد محمد الدرة

استشهد الطفل محمد الدرة في 30 أيلول عام 2000 في ثاني أيام انتفاضة الأقصى في قطاع غزة. وتمكن مصور القناة الثانية الفرنسية الفلسطينية طلال أبو رحمة من توثيق حادثة استشهاد. وأثارت اللقطات التي عرضت جدلاً حول مصدر إطلاق النار الذي أدى إلى مقتل الدرة واتهامات من مصادر إسرائيلية وأنصار الدولة العبرية بأن المقطع مفبرك. (Glazov, 2010)

تعتبر قضية فيليب كارسينتي Philippe Karsenty وهو مؤسس موقع Media Ratings الذي يعمل -حسب ادعاء كارسينتي- على مراقبة انحياز وسائل الإعلام، واحدة من القضايا الهامة التي تعكس محاولة التضييق على وسائل الإعلام بسبب تغطيتها التي قد تعتبر منحازة لأنها فقط تعرض حقيقة ما يجري في الأراضي المحتلة.

اتهم كارسينتي القناة الثانية الفرنسية ومراسلها شارل اندرلان Charles Enderlin الدائم في إسرائيل بفبركة اللقطات التي تظهر حادثة استشهاد محمد الدرة. ونشر مقالا في تشرين الثاني عام 2004 على موقع Media Ratings الذي يديره عنوانه "فرانس 2: ارليه شابو"<sup>20</sup> وشارل اندرلان يجب أن يطرده فوراً". (Media Ratings, 2004)

وفي مواجهة هذه الاتهامات، ادعت فرانس-2 بتهمة "التشهير" على كارسينتي الذي قال إن الريبورتاج "مفبرك" وتحدث حتى عن "موت كاذب للطفل". (فرانس 24، 2012أ)

وبعدما أدين أمام المحكمة الابتدائية في 2006، برأت المحكمة الاستئنافية كارسينتي في 2008، معتبرة أنه "مارس بحسن نية حقه في حرية النقد" و"لم يتجاوز حدود حرية التعبير"، وقررت إطلاق سراحه. (فرانس 24، 2012أ)

ورغم أن "المحكمة لم تعط رأياً حول مضمون التحقيق التلفزيوني الذي عرضت مشاهدته أمام الجلسة" (فرانس 24، 2012أ)، نشر كارسينتي مقالة بعد صدور الحكم كرر اتهاماته للقناة الثانية الفرنسية

---

20- ارليه شابو: رئيسة طاقم المحررين في قناة فرانس 2 حتى 2010.



ومراسلها اندرلان بفبركة الفيديو وقال في نهايتها "الآن حان الوقت للفرنسية الثانية أن تعترف بأنها خلقت وتواصل تخليد أسوأ تشهير مناهض للسامية في عصرنا. إنها مسؤولية الحكومة الفرنسية، وفي نهاية المطاف، مسؤولية الرئيس الفرنسي [آنذاك] نيكولا ساركوزي -الذي هو عمليا الرئيس التنفيذي للتلفزيون العام الفرنسي- أن يكشف الحقيقة." (Karsenty, 2008)

القناة الثانية الفرنسية طعنت بقرار تبرئة كارسينتي معتبرة انه "مناقض تماما لقرار محكمة البداية." (فرانس 24، 2012)، وفي 28 شباط 2012 قضت محكمة التمييز في فرنسا لصالح مراسل القناة الثانية الفرنسية، حيث قررت إعادة محاكمة كارسينتي لأنه أكد أن التحقيق الصحفي حول مقتل الطفل الدرة كان "مفبركا". (فرانس 24، 2012 ب)

وبتاريخ 26 حزيران 2013 أذانت محكمة الإستئناف في باريس كارسينتي بالقذف والإفتراء، وحكمت عليه بدفع سبعة آلاف يورو لقناة فرنسا 2. (بي بي سي، 2013)

القضية شكليا تتعلق بانتقاد أداء إعلامي لصحفي القناة الفرنسية الثانية واتهامهم بفبركة اللقطات الأخيرة من حياة محمد الدرة، لكن -برأي الباحث- فإن حقيقة ما كان كارسينتي يريد من مقاضاة القناة هو تهريب من يحاول تغطية أحداث قد تسيء لصورة إسرائيل، ففي مقاله التي نشرها بعد الحكم ببراءته عام 2008، صرح كارسينتي بدوافعه الحقيقية عندما قال في نهايتها "الآن حان الوقت للقناة الفرنسية الثانية أن تعترف بأنها خلقت وتواصل تخليد أسوأ تشهير مناهض للسامية في عصرنا." (Karsenty, 2008)

وفي دراسة نشرها (مركز القدس للعلاقات العامة) "The Jerusalem Center for Public Affairs" (2008) بعنوان "قضية دم محمد الدرة: دراسة حالة" يربط التقرير بشكل مباشر بين قضية تغطية الإعلام لحادثة استشهاد محمد الدرة بمناهضة السامية في أوروبا، "ففي فرنسا بدأت مناهضة السامية الأوروبية العنيفة ضد المجتمعات اليهودية المحلية فورا بعد بث الصور [صور الدرة] على شاشات التلفزيون. وقد وقعت حالات كثيرة لكن الحكومة الفرنسية تجاهلتها عن قصد (...). قصة الدرة أطلقت طفرة جديدة كمعزز محوري لقضية الدم المناهضة للسامية، وكان هناك اتهام أن اليهود قتلوا عن قصد طفلا بريئا في مكان ما في العالم، لذلك يتحمل كل يهود العالم المسؤولية." (Landes, 2008)

عملية قتل الدرة ورغم أن القضاء الفرنسي لم يحكم برصاص من حدثت، إلا أنها في النهاية تتعلق بصراع بين الفلسطينيين والاحتلال، كارسينتي سعى من خلال مقاضاة القناة وصحفيها إلى ربط تغطيتها للحدث بمناهضة السامية، لتوجيه رسالة لكل صحفي يغطي الأحداث في فلسطين مضمونها:

إن أساءت تغطيتك -حتى لو كانت موضوعية- لصورة إسرائيل في العالم، فستهمك بمناهضة السامية.

قضية كارسينتي التي تداولتها المحاكم لمدة تسع سنوات يراها الباحث أنها أفضل مثال على إصرار المدافعين عن إسرائيل لمواصلة جهودهم، تكرر كارسينتي اتهام القناة الفرنسية الثانية بفبركة اللقطات مرة أخرى عام 2008، وقرار القضاء إعادة محاكمته عام 2012، وإدانتته بالتشهير بالقناة الفرنسية الثانية في الحكم النهائي أمام محكمة الاستئناف بتاريخ 26 حزيران 2013 تشكل تراجعاً لمؤيدي إسرائيل في هذا المجال.

### الحالة الخامسة: برنامج "60 Minutes" على قناة "CBS NEWS" الأميركية

أعد الصحفي الأميركي الشهير والمخضرم بوب سايمون تحقيقاً صحفياً تلفزيونياً ضمن عمله في برنامج "60 Minutes" الذي تعرضه قناة "CBS NEWS" الأميركية. تناول التحقيق -الذي اختار سايمون "مسيحيو الأراضي المقدسة" عنواناً له- الأسباب الحقيقية لهجرة المسيحيين الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

التحقيق يخلص إلى أن السبب الحقيقي لهجرة مسيحيي الأراضي المحتلة هو الاحتلال الإسرائيلي، وليس كما هو شائع في الولايات المتحدة بسبب التطرف الإسلامي الذي يضطهد المسيحيين الفلسطينيين.

يقول سايمون في مقدمة التحقيق "عندما قررنا أن نقوم بإعداد هذا التحقيق، لم نكن نعلم أنه سيكون مثيراً للجدل بشكل كبير." (Simon, 2012)

مصدر الجدل حول التحقيق بدأ في فترة إعداده وليس بعد البث. أما بعد بث التحقيق فتعرضت القناة وبوب سايمون لهجمة ضخمة.

تتلخص قصة التحقيق في البحث عن أسباب هجرة المسيحيين من الضفة الغربية والقدس، ويجري بوب سايمون مقابلات مع قادة 13 طائفة مسيحية يُجمعون أن سبب هجرة أبناء طوائفهم هو الاضطهاد الذي يعانيه بسبب الاحتلال، ولم يذكر أي منهم علاقة "للتطرف الإسلامي" بذلك. بل ينفي بعضهم بشكل مطلق هذه الفرضية، كما يتضمن الفيلم عرضاً تاريخياً مختصراً عن المسيحية في فلسطين، و عرضاً لطبيعة حياة الفلسطينيين في ظل الاحتلال وبناء جدار الفصل العنصري.

الاعتراض الأول على التحقيق جاء من قبل السفير الإسرائيلي في الولايات المتحدة مايكل اورن Michael Oren، الذي يعترف في الفيلم أنه اتصل بمدير قناة "CBS NEWS" لأنه لديه معلومات -حسبما يقول سايمون- تشير إلى أن التقرير ليس إلا (hatchet job) وتعني حرفيا (عمل بلطة أو بلطجي)، أما في الاستعارة فتعني "هجومًا لفظيًا قويا أو شريرا". (Simon, 2012)

تشير صحيفة هآرتس على موقعها الإلكتروني باللغة الانجليزية إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو كان متابعا بشكل شخصي لقضية التحقيق التلفزيوني، وقد يكون أعطى التعليمات لسفيره في واشنطن مايكل اورن ليعمل على الضغط على قناة "CBS NEWS" للامتناع عن بثه. (Ravid, 2012)

بعد بث التحقيق في 22 شباط 2012، شنت حملة ضد قناة "CBS NEWS"، ووصف موقع "Honest Reporting: Defending Israel from Media Bias" التقرير بأنه "هجوم شرير على إسرائيل" (Plosker, 2012). وينقل موقع (The Jewish Daily Forward) عن مسؤول إسرائيلي لم يذكر هويته قوله إن "خطر هذا التقرير يماثل هجوما استراتيجيا إرهابيا على الدبلوماسية الإسرائيلية". (Guttman, 2012)

رابطة مكافحة التشهير "ADL" لم تفوت فرصة الدفاع عن إسرائيل أيضا وأرسل مديرها أبراهام فوكسمان رسالة إلى المنتج المنفذ في قناة "CBS NEWS" يقول فيها: "من المقلق بشكل خاص أنه وفي محاولة لإثارة التعاطف مع محنة المسيحيين الفلسطينيين، عرض التحقيق وثيقة كايروس المتطرفة - التي تنفي صلة اليهود بالأراضي المقدسة، وتبرر الإرهاب - وكأنها بيان من "الأمل والحب والإيمان".. وثيقة كايروس وضعت على أسس معادية لإسرائيل ومعادية لليهود، وتدعو المسيحيين إلى الانضمام إلى "حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل". (Foxman, 2012)

أكثر ما يلفت النظر في التحقيق التلفزيوني تلك اللحظة التي أخرج سايمون فيها السفير الإسرائيلي خلال المقابلة التي حظي بها مايكل اورن لكي يعكس وجهة نظر إسرائيل في التحقيق. فعندما اتهم أورن التطرف الإسلامي بأنه السبب الرئيسي لتهجير المسيحيين الفلسطينيين، قال له سايمون إنه أجرى مقابلات مع 13 زعيما من الطوائف المسيحية، وكلهم اتهموا إسرائيل بتهجير المسيحيين ونفوا علاقة المسلمين بذلك، رد اورن باتهام قادة الطوائف المسيحية بأنهم "أكثر الناس انتقادا لإسرائيل وأحيانا يتجاوزون نقطة الانتقاد الشرعي"، وعندما استفسر سايمون عما قصده بقوله "يتجاوزون نقطة



الانتقاد الشرعي"، قال السفير الإسرائيلي إن ذلك يعني "اتهامنا بجرائم مرتبطة تاريخيا بمناهضة السامية". (Simon, 2012)

## خلاصة:

نجاح بعض المحاولات الحثيثة لإسرائيل والمنظمات المدافعة عنها في ربط انتقاد الدولة العبرية كقوة احتلال، بممارسة مناهضة السامية في البعد القانوني في فرنسا والتشريعي في كونغرس كاليفورنيا بإصداره القرار HR:35 (رغم أنه غير ملزم كما ذكر لأنه لا يتمتع بقوة القانون)، ومع تعرض وسائل الإعلام إلى مراقبة شديدة كما تفعل CiFWatch و BBCWatch و CAMERA فإنه من المقلق أن يتمكن هؤلاء من استصدار أحكام قضائية ضد الداعين لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية.

ومع الدعم الأميركي خاصة من قبل أعضاء الكونغرس، والذي برز أثناء الخطاب الذي ألقاه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أمام مجلسيه (النواب والشيوخ) بتاريخ 24 أيار 2011 وقال فيه: "عليكم أن تفهموا: في يهودا والسامرة، الشعب اليهودي ليس محتلا أجنبيا." وتلقى تصفيقا حادا بعد قوله هذه الجملة من قبل المشرعين الأميركيين، فإن إمكانية أن يصدر الكونغرس الأميركي قانونا أو أن يتبنى القرار HR : 35 ، ليصبح قانونا يعتبر انتقاد إسرائيل مخالفة قانونية أمرا واردا. وهذا يثير حالة من التشاؤم لدى الباحث من إمكانية التضييق على منتقدي السياسات والممارسات الإسرائيلية عن طريق اتهامهم بمناهضة السامية، ما يفتح المجال لإسرائيل لمواصلة ممارساتها دون القلق من أي انتقاد، ولمؤيديها بقمع أي انتقاد ولو بتحريف الحقائق التاريخية أو حتى بالادعاء بقانونية الاحتلال نفسه.

القضايا التي تمت إثارتها قانونيا والمنظمات التي تعمل على تقنين تجريم انتقاد إسرائيل وترصد كل محاولة لذلك، والأمثلة التي تم ذكرها في هذا الفصل حول مراقبة وسائل الإعلام من قبل المدافعين عن إسرائيل، استخدمت للتمثيل لا للحصر. فالمنظمات الناشطة في الدفاع عن إسرائيل على مستوى العالم سواء كانت بمبادرة دول أو منظمات غير حكومية أو حركات طلابية كثيرة ومنشرة، وما تم اختياره كان لعرض بعض النماذج عنها وعن طرق عملها في قمع أو تهديد منتقدي إسرائيل.

## الفصل السادس

### خلاصة وتوصيات

"تعريف المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية و رهاب الأجانب العملي لمناهضة السامية"

برز "تعريف المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية و رهاب الأجانب العملي لمناهضة السامية" مرات عديدة في سياق هذه الدراسة. وتبين اعتماد المدافعين عن إسرائيل على هذا التعريف والمحددات الواردة فيه في الربط بين انتقاد إسرائيل وكرهية اليهود أو مناهضة السامية الكلاسيكية، لترهيب منتقدي سياسة إسرائيل كقوة احتلال، فقد:

- تبنته وزارة الخارجية الأميركية، وأضافت إليه محددتين آخرين يضيقان الخناق على منتقدي إسرائيل.

- اعتمد كونغرس ولاية كاليفورنيا في إصدار قراره 35 : HR على التعريف الأوروبي العملي لمناهضة السامية والممارسات التي تقع في إطارها.

- دعا "التحالف البرلماني الدولي لمكافحة مناهضة السامية" (ICCA) الذي عقد في لندن عام 2009 واصدر الوثيقة المسماة "إعلان لندن حول مكافحة مناهضة السامية" الحكومات إلى توسيع استخدام التعريف الأوروبي العملي لمناهضة السامية ليشكل سياسة للمنظمات الوطنية والدولية، وأساسا لمواد تدريب لاستخدامها من قبل أجهزة العدالة الجنائية.

- دعا "التحالف البرلماني الدولي لمكافحة مناهضة السامية" (ICCA) المؤسسات الموكلة اليها مهمة تنظيم العمل الإعلامي إلى استخدام التعريف الأوروبي العملي لمناهضة السامية، في وضع المعايير لوسائل الإعلام.

- دعا "التحالف البرلماني الكندي لمكافحة مناهضة السامية" في العاصمة الكندية أوتاوا في "بروتوكول أوتاوا لمكافحة مناهضة السامية" البرلمانات والحكومات إلى تبني التعريف الأوروبي العملي لمناهضة السامية وربط تطبيقه بالقانون الحالي.

- رفع روني فريزر دعوى قضائية ضد اتحاد الجامعات البريطانية مدعيا فيها أن قرار الاتحاد عدم الاعتراف بالتعريف الأوروبي العملي لمناهضة السامية والانفصال [dissociat] عنه، عملا مناهضا

للسامية، واعتمد في دعواه على التعريف نفسه، لكنه خسر القضية واتهم بمحاولة استخدام القضاء لأغراض سياسية.

إن تمكن لـ"تعريف المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية ورهاب الأجانب العملي لمناهضة السامية" أهمية بالغة لدى المدافعين عن إسرائيل، لذا يبذلون جهودهم إعلامياً ودبلوماسياً وقضائياً، لفرض هذا التعريف خاصة على المستوى القضائي من خلال إضفاء الصبغة القانونية عليه باعتماده مرجعاً قانونياً، لكي يتم اللجوء إليه لقمع منتقدي السياسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تحت غطاء أن هذا النوع من الانتقادات هو مناهضة للسامية مختبئة تحت قناع نقد النظام السياسي الإسرائيلي وممارساته، وأيديولوجيته العنصرية (الصهيونية).

### تاريخ هذا التعريف

هذا التعريف وضع عام 2005 من قبل "المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية ورهاب الأجانب" (The European Monitoring Center on Racism and Xenophobia –EUMC) الذي تحول عام 2007 إلى وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية (European Union Agency for Fundamental Rights – FRA).

تلخص دينا بورات Dina Porat (2011)، وهي بروفييسور في جامعة تل أبيب متخصصة في قضايا مناهضة السامية والعنصرية، أسباب وضع هذا التعريف والمراحل التي مر بها حتى تمت صياغته عام 2004 والإعلان عنه عام 2005 في دراسة تحت عنوان: "The International Working Definition of Anti-Semitism and Its Detractors" (التعريف العملي الدولي لمناهضة السامية ومنتقديه).

تقول بورات إن مصطلح "مناهضة السامية"، وضع لأول مرة في ألمانيا في عام 1879 [الموسوعة البريطانية تشير إلى عام 1882 (انظر ص2)] على يد فيلهلم مار، "بظريك مناهضة السامية". وتباين تعريف مناهضة السامية حسب الزمان والمكان والثقافة المحلية والسياسية والاجتماعية. وكانت التعريفات ما بين الأعوام 1879 و2005 عبارة عن جهود فردية وذاتية قدمها علماء ومفكرون بناء على طلب مؤسسات تعد موسوعات أو مراجع أخرى. وجاءت هذه التعريفات ذات طابع أكاديمي ونظري. وجاء تعريف عام 2005 على يد فريق من مفكرين وممثلين لحكومات ومؤسسات، فكان جهداً مشتركاً سعى إلى تركيب تعريف مقبول لدى جميع الأطراف، ليكون نقطة تحول خلال ألف عام من التاريخ الطويل لمناهضة السامية. ولم يكن هذا الوقت بعيداً عن ظهور ما تسمى "مناهضة السامية الجديدة" التي استلزمت أسساً عملية لنشاط دولي وتشريعي. (Porat : 2011, 94)

وترتبط بورات الحاجة لتعريف عملي لمناهضة السامية بوقوع حرب الخليج عام 1991، التي أطلقت مشاعر العداة للسامية ولإسرائيل، ثم تلقى الرأسماليون اليهود اللوم على خصخصة وعولمة الاقتصاد الدولي، حيث هاجر ملايين من العمال الأجانب من دول الجنوب الفقيرة إلى الشمال الغني، وعندما فشلوا في الاندماج في المجتمعات هذه صبوا جام غضبهم على المجتمعات اليهودية المحلية المنظمة جيدا، وعمل اليمين المتطرف من أجل دعم أجندته الخاصة على زيادة التوتر بين القادمين الجدد والمجتمعات المحلية اليهودية لبث مشاعر الكراهية ضد اليهود، فتم لوم اليهود وإسرائيل على سياسات واشنطن، وصارت الولايات المتحدة أعظم قوة ينظر إليها باحتقار، بالذات من قبل الكثير من المسلمين واليساريين الأوروبيين. (Porat : 2011, 95)

ويتلخص ما تسعى بورات لتوضيحه في أن هذه المشاعر تجاه إسرائيل واليهود أثارت انتباه منظمات أوروبية ودولية كانت تتعامل مع هذه المشاعر ضمن تعريفات العنصرية. ثم ذكرت مناهضة السامية بالاسم عام 1992 في مؤتمر كوبنهاغن لمفوضية الأمن والتعاون في أوروبا (Commission on Security and Cooperation in Europe - CSCE)، والتي أصبحت عام 2004 منظمة الأمن والتعاون في أوروبا - (Organization for Security and Cooperation in Europe - OSCE). وفي عام 1993 اعتبرت مفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة مناهضة السامية عنصرية. وفي العام ذاته أنشئت المفوضية الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب (European Commission against Racism and Intolerance - ECRI). ومع بروز اسم مناهضة السامية وقرار الاتحاد الأوروبي إعلان عام 1997 عام مكافحة مناهضة السامية، وإعلان الأمم المتحدة أن مؤتمرا حول العنصرية سيعقد في 2001 في ديريان بجنوب أفريقيا بصفته "مؤتمر الأمم المتحدة العالمي لمكافحة العنصرية"، صار واضحا أن التوصل إلى تعريف متفق عليه لمناهضة السامية سيكون أمر صعبا. فرغم أن مناهضة السامية اعتبرت عنصرية لكن لم يتم وضع تعريف لها. مؤتمر ديريان [2001] حيث كانت الانتفاضة الثانية في سنتها الأولى] كان -حسب بورات- تظاهرة مناهضة لإسرائيل وللسامية، ولم يتحقق فيه شيء مما كانت تطمح إليه إسرائيل، بل صار جزءا من المشكلة واعتبر -حسب بورات- واحدا من أسوأ مظاهر المناهضة لليهود منذ الحرب العالمية الثانية. وفي عام 2003 نظمت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE مؤتمرا في فيينا، ودعا المشاركون فيه ولأول مرة لوضع آليات لمواجهة الوضع سريع التدهور، بسبب ظهور مناهضة للصهيونية في أوروبا الغربية أثارت القلق من إمكانية تحولها إلى أعمال عنف ضد مؤسسات الدول الأوروبية، غياب تعريف ملائم لمناهضة السامية تم الشعور به، لذلك دعا المؤتمر إلى تصحيح هذا الوضع، فتولى المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية ورهاب الأجانب هذه المهمة، وتوصل عام 2005 إلى التعريف

الذي سمي "تعريف المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية ورهاب الأجانب العملي لمناهضة السامية".  
(Porat : 2011, 95-96)

أبرز ملاحظة في تأريخ بورات لهذا التعريف هو ذكرها أن التعريف وضع بالتعاون ما بين اللجنة اليهودية الأميركية (AJC) ومكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للديمقراطية وحقوق الإنسان Office for Democratic Institution and Human Rights (ODIHR). (Porat : 2011, 95-96)

تذكر اللجنة اليهودية الأميركية على موقعها الإلكتروني في الباب التعريفي بها وتحت عنوان (ماذا الذي نفعله) What We Do أن من بين مهامها (الدفاع عن إسرائيل) Advocacy for Israel والدفاع عن الصهيونية. (AJC, 2013)

كذلك تشير رسالة من الحكومة البريطانية لمجموعة من أعضاء البرلمان الناشطين في موضوع مناهضة السامية أن التعريف الأوروبي لمناهضة السامية تم وضعه بالتعاون مع قائمين على منظمات يهودية غير حكومية. (Minister of State for Communities and Local Government, 2008)

وبالربط بين دور المنظمات اليهودية في وضع التعريف الأوروبي لمناهضة السامية، وبين اعترافها بدورها في الدفاع عن إسرائيل يصبح من المعقول الافتراض أن التعريف وضع لمكافحة مناهضة السامية الكلاسيكية في الظاهر، ولمنع انتقاد إسرائيل وممارساتها وعنصرية الصهيونية في الواقع، وهذا اتضح من خلال استغلال التعريف ومحاولات فرضه كأساس لتحديد ما يمكن وصفه بأنه نشاط أو تصريح مناهض للسامية.

### ورقة لا قيمة قانونية لها

في خبر نشره موقع الانتفاضة الإلكترونية بتاريخ 28 أيلول 2012، دُكر أن التعريف الأوروبي العملي لمناهضة السامية، الذي يتم اللجوء إليه لقمع منتقدي إسرائيل، ليس إلا ورقة موضوعة على الرف، ولم يتم اعتماده. (White, 2012)

للحصول على إجابة قاطعة حول الصفة القانونية للتعريف أرسل الباحث بتاريخ 29 أيلول 2012 رسالة الكترونية إلى وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية (European Union Agency for Fundamental Rights - FRA) بصفتها وريث "المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية ورهاب

الأجانب" (The European Monitoring Center on Racism and Xenophobia – EUMC)، الذي أصدر التعريف العملي لمناهضة السامية، وضمّن الباحث الرسالة التساؤلين التاليين:

1- كيف تعرف وكالتكم مناهضة السامية؟

2- وهل "تعريف المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية ورهاب الأجانب العملي لمناهضة السامية" الصادر عن المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية ورهاب الأجانب" (مؤسستكم حالياً) وثيقة رسمية، أم أنه مجرد مسودة ولا يعتبر مرجعاً؟ (2012, September, 29). The Definition of Anti-Semitism. E-mail to European Union Agency for Fundamental Rights – FRA (media@fra.europa.eu).

بتاريخ 1 تشرين الأول 2012، وصل إلى الباحث رد الكتروني من وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية على التساؤلين أعلاه هذا نصه:

#### "أسئلة وأجوبة"

- كيف تعرف وكالتنا مناهضة السامية

وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية (FRA) ليست هيئة لوضع المعايير وبالتالي ليست لديها أية صلاحية لوضع "تعريفات". تتولى FRA عملها على الحقوق الأساسية على أسس تعريفات الاتحاد الأوروبي والتعريفات والمعايير الدولية. وبشكل أكثر تحديداً، فإن FRA تطبق المصطلحات: العنصرية، ورهاب الأجانب، ومناهضة السامية والتعصب، كما طورها المجلس الأوروبي وتحديد المفوضية الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب (ECRI). كما تطبق الوكالة مفهوم التمييز على أساس الأصل العرقي أو الإثني حسب تعليمات مجلس الاتحاد الأوروبي EC/43/2000 بتاريخ 29 حزيران والتي تُعمل مبدأ المساواة في المعاملة بين الأشخاص بغض النظر عن أصلهم العرقي أو الإثني (تعليمات المساواة العرقية).

وتجمع المؤسسة بشكل منظم كل المعلومات المتوفرة من مصادر حكومية وغير حكومية حول حوادث مناهضة السامية في الاتحاد الأوروبي وتنتشر تحليلاً مقارنة عن الوضع بشكل سنوي.

بالإضافة إلى ذلك، تجمع FRA معلومات من عمليات مسح واسعة لشعوب الاتحاد الأوروبي حول خبراتهم الحقيقية وإدراكهم لما يتعلق باستيقاتهم لحقوقهم. في هذا السياق، FRA وبعد التشاور مع الشركاء الرئيسيين أطلقت مسحا لليهود في جميع أنحاء دول الاتحاد الأوروبي التسعة التي ستحقق في نماذج مباشرة على التحرش والعنف المناهضين للسامية، وكذلك إلى أي مدى يشعر اليهود بالأمن والأمان، وكيف يميزون حوادث مناهضة السامية، وعمّا إذا كانوا يتصورون أو لا يتصورون أنها تشكل تهديداً متزايداً. وسيواصل المسح استكشاف كيفية وما إذا يتم التبليغ عن الحوادث، ومستويات الوعي بين

يهود أوروبا حول حقوقهم القانونية. وستتم تغطية تسع من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي - بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، المجر، إيطاليا، لاتفيا، رومانيا، السويد والمملكة المتحدة - خلال الربعين الثاني الثالث من عام 2012. وسيتم نشر النتائج في عام 2013.

- هل "تعريف المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية ورهاب الأجانب العملي لمناهضة السامية" الصادر عن المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية ورهاب الأجانب" (مؤسستكم حاليا) وثيقة رسمية، أم أنه مجرد مسودة ولا يعتبر مرجعا؟

"التعريف العملي لمناهضة السامية" هو وثيقة تاريخية لا-قانونية [a historical non-legal document]، ونشرت من قبل المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية ورهاب الأجانب. الهدف من هذه الوثيقة كان توفير دليل يعرّف الحوادث، ويجمع المعلومات، ويدعم تنفيذ التشريعات التي تتعامل مع مناهضة السامية. وكما أشرنا أعلاه، فإن وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية كوريت للمركز الأوروبي لمراقبة العنصرية ورهاب الأجانب، ليست هيئة تحديد معايير ولذلك ليست لها أية سلطة تشريعية لإصدار تعريفات، أو لإقرار معايير وطنية و/أو دولية". European Union Agency for Fundamental Rights - FRA (media@fra.europa.eu). (2012, October, 01). Re: The Definition of Anti-Semitism. E-mail to Khaldoun Barghouti. (k\_barghouti@hotmail.com)

إذن التعريف الذي تدّعي المنظمات الصهيونية أن الهدف منه هو مكافحة مناهضة السامية وفي الحقيقة يهدف لقمع منتقدي إسرائيل، وتم تبنيه من قبل بعض الدول مثل الولايات المتحدة وكندا، ويجرى الضغط على دول ومنظمات كالأأم المتحدة لتبنيه أساسا لتشريعات مكافحة مناهضة السامية، هو وثيقة تاريخية لا-قانونية.

أشارت رسالة FRA إلى أن المفوضية الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب (ECRI) هي التي طورت المصطلحات: عنصرية، ورهاب الأجانب، ومناهضة السامية والتعصب. كما أشارت إلى أنها تطبق مفهوم التمييز على أساس الأصل العرقي أو الإثني حسبما ورد في تعليمات مجلس الاتحاد الأوروبي المسماة (تعليمات المساواة العرقية).

ولمعرفة تعريف مصطلح مناهضة السامية لدى (ECRI)، أرسل الباحث رسالة الكترونية بتاريخ 27 شباط 2013 إلى المفوضية حملت التساؤل التالي:

- "بما أن مفوضيتكم تتلقى تقارير الدول وتوصياتها فيما يتعلق بمكافحة العنصرية، والتمييز العنصري، ورهاب الشعوب، ومناهضة السامية والتعصب" [حسبما ذكرت المؤسسة على موقعها الالكتروني في وصف طبيعة عملها، (ECRI, 2012)]، فيودي معرفة التعريف الرسمي لمناهضة

السامية المعتمد لدى المفوضية. " (2013, k\_barghouti@hotmail.com). (February, 27). The Definition of Anti-Semitism. E-mail to European Commission Against (Racism and Intolerance (ECRI) (ecri@coe.int

بتاريخ 5 آذار 2013 تلقى الباحث رسالة الكترونية من باولا إيك-ولترز Paula Eck-Walters في قسم التوثيق في الأمانة العامة للمفوضية الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب، جاء فيها:

"حسب علمي، فإنه ليس لدى ECRI تعريفها الخاص بمناهضة السامية والذي يمكن حصره في جملة واحدة (..) بالنسبة لـ ECRI مناهضة السامية هي شكل من أشكال العنصرية. ECRI تعرف العنصرية على أنها اعتقاد على خلفية العرق أو اللون أو اللغة أو الدين أو الجنسية أو الأصل القومي أو الإثني يبرر احتقار شخص أو مجموعة من الأشخاص، أو مفهوم تفوق شخص أو مجموعة من الأشخاص. في حالة مناهضة السامية ستكون [العنصرية] على أساس الدين أو الأصل العرقي. عام 2004 تبنت ECRI توصيات السياسة العامة ووجهتها لحكومات الدول الـ47 الأعضاء في المجلس الأوروبي فيما يتعلق بمكافحة مناهضة السامية. الجزء المتعلق بأحكام القانون الجنائي لدى الدول في التوصيات يشير إلى الممارسات التي تعتبر مناهضة للسامية كاعتداءات جنائية ارتكبت ضد شخص أو مجموعة أشخاص على خلفية هويتهم أو ديانتهم اليهودية، وهذا الجزء يقطع شوطاً مقبولاً في شرح فكرة مناهضة السامية كالتالي:

ECRI توصي الدول الأعضاء بضمان أن يشمل القانوني الجنائي في مجال مكافحة العنصرية ومناهضة السامية وأن يجرّم الأفعال المناهضة للسامية التالية عندما ترتكب عن قصد:

- أ- التحريض العلني على العنف والكرهية والتمييز ضد شخص أو مجموعة أشخاص على خلفية هويتهم أو ديانتهم اليهودية؛
- ب- الإهانة أو التشهير العلنيان بشخص أو مجموعة أشخاص على خلفية هويتهم أو ديانتهم اليهودية الحقيقية أو المفترضة؛
- ت- تهديد شخص أو تجمع أشخاص على خلفية هويتهم أو ديانتهم اليهودية الحقيقية أو المفترضة؛
- ث- التصريح العلني لغايات مناهضة للسامية عن أيديولوجيا تحقّر أو تستهزئ بمجموعة أشخاص على خلفية هويتهم أو ديانتهم اليهودية الحقيقية أو المفترضة؛
- ج- الإنكار، أو التهوين، أو التبرير، أو التسامح العلني مع المحرقة.
- ح- الإنكار، أو التهوين، أو التبرير، أو التسامح العلني لغايات مناهضة للسامية مع جرائم الإبادة العرقية والجرائم ضد الإنسانية، أو جرائم الحرب ضد أشخاص على خلفية هويتهم أو أصولهم اليهودية؛
- خ- نشر أو توزيع للجمهور أو إنتاج أو تخزين بهدف النشر أو التوزيع للجمهور، ولغايات مناهضة للسامية مواد مكتوبة أو مصورة أو أية مواد تحتوي على مظاهر تغطيها النقاط أ-ب-ت-ث-ج-ح أعلاه؛
- د- تدنيس، لغايات مناهضة للسامية، أملاك أو نصب يهودية؛



ذ- تشكيل أو قيادة مجموعة تشجع مناهضة السامية، دعم مثل تلك المجموعة (كتوفير دعم مالي لها، وتزويدها بالمواد التي تحتاجها، أو حيازة وثائق؛ المشاركة في نشاطات [المجموعة] بنية الاشتراك في الاعتداءات التي تغطيها النقاط أ-ب-ت-ث-ج-ح-خ -د أعلاه؛" European Commission Against Racism and Intolerance (ECRI) (ecri@coe.int). (2013, March, 05).  
Re: The Definition of Anti-Semitism. E-mail to Khaldoun Barghouti.  
(k\_barghouti@hotmail.com)

النقاط أعلاه مرتبطة بالتعريف الكلاسيكي لمناهضة السامية (كراهية اليهود)، ولا ذكر فيها لكلمتي إسرائيل والصهيونية. بمعنى أن المؤسسة الأوروبية الرسمية التي حددت لـ 47 دولة أوروبية عضوا في المجلس الأوروبي الممارسات الفعلية واللفظية التي تعتبر عملا مناهضا للسامية (مخالفة قانونية)، لا يفترض بها أن تعتبر انتقاد إسرائيل أو الصهيونية ضمن هذه الممارسات.

ومع إعلان وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية FRA أن التعريف الأوروبي العملي لمناهضة السامية ليس إلا وثيقة تاريخية لا-قانونية، فهذا يعني أن كل المحاولات التي تسعى إلى فرض هذا التعريف، وإدراجه ضمن المنظومة القانونية لدى بعض الدول، وحتى القرارات التي اتخذت بناء عليه مثل "قانون استعراض مناهضة السامية الكوني" (Global Anti-Semitism Review Act) عام 2004، الذي يكلف وزارة الخارجية الأميركية بإعداد تقرير عن "مراقبة مناهضة السامية في جميع أنحاء العالم"، وقرار كونغرس ولاية كاليفورنيا 35 : HR الذي يجرم انتقاد إسرائيل في جامعات الولاية، كل هذه الجهود والقوانين قائمة على وثيقة لا قيمة قانونية لها حتى لدى الجهة التي أصدرتها.

رغم كل الحقائق التي تجرد التعريف الأوروبي العملي لمناهضة السامية من أية قيمة قانونية ومن اعتباره أساسا لتحديد ما يمكن اعتباره سلوكا مناهضا للسامية أو غير مناهض للسامية، تحاول المنظمات المدافعة عن إسرائيل الترويج لهذا التعريف على أنه معتمد من قبل دول الاتحاد الأوروبي باعتباره صادرا عن إحدى المؤسسات التابعة له.

في عام 2008 ردت الحكومة البريطانية على دعوة قدمتها مجموعة من أعضاء البرلمان الناشطين في مناهضة السامية لتبني هذه التعريف، وفيما يلي نص الرد الحكومي:

"الوكالة الأوروبية للحقوق الأساسية [التي صدر التعريف عنها] أكدت أن هذا التعريف لا يزال ينظر إليه على أنه على قيد العمل عليه ويحتاج إلى المزيد من التحقق والردود حوله من قبل الأعضاء [في المجلس الأوروبي]، فيما يتعلق باستخداماته العملية وفعاليتها في جمع المعلومات. ردود فعل وتعليقات أولية لفتت الانتباه إلى العديد من القضايا [في التعريف] أثرت على فعالية التعريف كوسيلة جمع

معلومات داعمة. " (Minister of State for Communities and Local Government, 2008)  
: p6)

في عام 2009 عندما بدأت مؤسسة CiFWatch عملها في رصد الانتقادات الموجهة لإسرائيل على مدونة صحيفة الغارديان، أشارت المؤسسة إلى أن "الوكالة الأوروبية للحقوق الأساسية FRA دعت كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لاستخدام هذا التعريف كقاعدة للتعامل مع اللاسامية (...)، فالتعريف العملي الذي تم إقراره من قبل مجلس إدارة FRA الذي يضم 27 مندوبا عن 27 دولة أوروبية (...). يمكن الافتراض وبشكل منطقي أنه يعكس وجهات نظر كل واحدة من تلك الحكومات." (CiFWatch, 2009b)

للتحقق من صحة هذه المعلومات أرسل الباحث بتاريخ 14 نيسان 2013 رسالة الكترونية إلى الوكالة الأوروبية للحقوق الأساسية FRA ضمنها النص التالي:

خلال عملية البحث في دراستي وجدت النص التالي أدناه على هذه الصفحة الالكترونية:  
<http://cifwatch.com/how-we-define-antisemitism>، وأريد تعليقا من طرفكم حول المعلومات المشدد عليها أدناه.

هل قامت FRA بدعوة كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لاستخدام التعريف العملي الصادر عام 2005 من قبل المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية و رهاب الشعوب (EUMC) كقاعدة للتعامل مع مناهضة السامية؟ إن كانت الإجابة نعم، فهل يمكنني الحصول على نسخة من هذه الرسالة أو الدعوة؟

## How We Define Antisemitism

The FRA has urged all member states of the EU to use this definition as a basis for dealing with antisemitism and it was drawn up after wide consultation including with Jewish organizations. The Working Definition, signed off by the Management Board of the FRA comprising 27 appointees of the 27 EU governments (plus the Council of Europe and Commission appointees), can reasonably be assumed to reflect the views of each of those governments.

Khaloud Barghouti. (k\_barghouti@hotmail.com). (2013, April, 29). The Another Question. E-mail to European Union Agency for Fundamental Rights – FRA (media@fra.europa.eu)

وفيما يلي ترجمة للنص الذي ورد على صفحة CIFWatch تحت باب "كيف نعرف مناهضة السامية":

"FRA دعت كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لاستخدام هذه التعريف كقاعدة للتعامل مع مناهضة السامية وتم وضعه بعد استشارات واسعة من ضمن [من تمت استشارته] منظمات يهودية. التعريف العملي تم التوقيع عليه من قبل مجلس ادارة FRA المؤلف من 27 ممثلا لـ 27 حكومة في الاتحاد الأوروبي (إضافة إلى المجلس الأوروبي ومفوضية المكلفين)، [هذا التعريف] يمكن وبشكل معقول القول أنه يعكس وجهة نظر كل من هذه الحكومات."

بتاريخ 17 نيسان 2013 ردت FRA على التساؤل برسالة الكترونية نصها:

نود إبلاغك أن FRA لم تتخذ أي إجراء من هذا القبيل، EUMC في السابق قام بإبلاغ مسؤولي التنسيق (الدول الأعضاء) بالوثيقة وطلب منهم رأيهم [فيها]. البعض رد أن لدى دولته مبادئ إرشادية وطنية لجمع المعلومات حول جرائم الكراهية. ولم تتخذ أية إجراءات أخرى.

European Union Agency for Fundamental Rights – FRA

(media@fra.europa.eu) (2013, April, 17). RE: Another Question. E-mail to Khaldoun Barghouti. (k\_barghouti@hotmail.com)

### خلاصة وتوصيات:

إذن الموقف الرسمي لوكالة الاتحاد الأوروبي لحقوق الأساسية FRA هو أن التعريف العملي لمناهضة السامية ليس إلا وثيقة تاريخية لا-قانونية، وأن FRA لم تطلب من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تبني التعريف وجعله أساسا لتحديد الممارسات المناهضة للسامية، ورغم ذلك تقوم الجمعيات الصهيونية باستخدام هذا التعريف عن طريق الادعاء انه وثيقة قانونية تعترف بها دول الاتحاد الاوروبي - وهذا ليس صحيحا-، وكذلك عن طريق الإشارة إلى أن الولايات المتحدة تستخدم هذا التعريف في بعض قوانينها.

لذلك يوصي الباحث كل من يعمل لصالح القضية الفلسطينية سواء على المستوى الرسمي داخليا وخارجيا، أو على مستوى المنظمات المؤيدة لحقوق الفلسطينيين بالعمل على:

- 1- تعميم ما كشفت عن الدراسة فيما يتعلق بزور ادعاء مؤيدي إسرائيل أن تعريف مناهضة السامية الجديدة هو تعريف قانوني عممه منظمة تابعة للاتحاد الأوروبي على الدول الأعضاء فيه لتبنيه واعتماده كأساس لتحديد الممارسات المناهضة للسامية.
- 2- أن تتم دراسة الأبعاد القانونية لهذا الكشف، من أجل تجريد "تعريف المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية ورهاب الأجانب العملي لمناهضة السامية"، من الصفات القانونية التي يحاول المدافعون عن إسرائيل إلصاقها بها
- 3- تعميم القائمة التي وضعتها ECRI وضمت الممارسات التي تعتبرها مناهضة للسامية، والتي لا تتضمن انتقاد إسرائيل أو الصهيونية أو الدعوة إلى مقاطعتها، خاصة أن ECRI أوصت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بضمان أن يشمل القانون الجنائي في مجال مكافحة العنصرية ومناهضة السامية ما ورد في القائمة، بمعنى أن هذه القائمة ذات مفعول قانوني فيما يتعلق بالممارسات المناهضة لليهود أو أماكن عبادتهم، وليس لها أي بعد سياسي مرتبط بإسرائيل، وتعميمها يقطع الطريق أمام المدافعين عن إسرائيل في الربط بين معاداة اليهود كونهم يهودا، وبين انتقاد إسرائيل كدولة احتلال تمارس الاضطهاد بحق الواقعين تحت احتلالها العسكري منذ عام 1967، أو من وجدوا أنفسهم مجبرين على حمل الجنسية الإسرائيلية بحكم تمكن الحركة الصهيونية من إقامة دولتها على أرضهم عام 1948.
- 4- الاستفادة من القضايا التي بت فيها القضاء وكان محورها أن انتقاد إسرائيل أو الدعوة إلى مقاطعتها عمل مناهض للسامية مثل القضية التي رفعها روني فريزر ضد مجلس اتحاد الجامعات والكليات في بريطانيا UCU بسبب قرار الاتحاد "الانفصال" (dissociate) عن التعريف الأوروبي لمناهضة السامية، وحكم فيها القضاء لصالح مجلس اتحاد الجامعات والكليات في بريطانيا وويخ فريزر لسعيه استغلال القضاء لهدف سياسي -هو الدفاع عن إسرائيل-. وكذلك الحكم القضائي في فرنسا ضد فيليب كارسينتي والذي أدين بتهمة التشهير بقناة فرنسا 2 ومراسلها لنشره فيديو استشهاد محمد الدرة عام 2000، حيث ادعى كارسينتي أن هذا الفيلم مفبرك وأنه أطلق حملة مناهضة للسامية في العالم وحملات سياسية ضد إسرائيل.
- 5- العمل مع الناشطين اليهود المؤيدين للحقوق الفلسطينية في العالم على نشر فكرة أن انتقاد إسرائيل ومقاطعتها ومقاطعة احتلالها هو مقاومة مشروع، لا علاقة له بمناهضة السامية، وأن محاولات مؤيدي إسرائيل الربط بين انتقاد إسرائيل كقوة احتلال ومعاداة اليهود، هي محاولة لإثارة النزعات الدينية من أجل قمع منتقدي ممارسات إسرائيل كقوة احتلال.

## المصادر والمراجع

### المصادر العربية

أزولاي، أ. وأ.، عدي (2012). نظام ليس واحدا: الاحتلال و الديمقراطية بين البحر والنهر (1967-). (ترجمة نبيل الصالح). رام الله: مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

الأمم المتحدة. (1948). الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. تم استرجاعها بتاريخ 17 أيار، 2012 من: <http://www.un.org/ar/documents/udhr>

الأمم المتحدة. (1998). نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية. تم استرجاعها بتاريخ 16 تشرين الأول، 2012 من: [http://untreaty.un.org/cod/icc/statute/arabic/rome\\_statute\(a\).pdf](http://untreaty.un.org/cod/icc/statute/arabic/rome_statute(a).pdf)

الأمم المتحدة. (2008). الديمقراطية والأمم المتحدة. تم استرجاعها بتاريخ 17 أيار. 2012 من: <http://www.un.org/arabic/events/democracyday/2008/demoun.shtml>

الأمم المتحدة (2012). العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966). تم استرجاعها بتاريخ 20 أيار، 2012 من: <http://www.un.org/ar/events/motherlanguageday/pdf/ccpr.pdf>

أمير، ش. (2004). عن الأيديولوجيا الصهيونية: بين الاستعمار الأوروبي وما بعد الصهيونية. قضايا إسرائيلية. رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. مجلد 4 عدد 13.

بشارة، ع. (2005). من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية.

بنيعيش، ف. (2007). الكنيسة البروتستانتية وعلاقتها بالمسيحية الصهيونية. استرجع بتاريخ 20 أيار 2013 من: <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/31aad23d-de78-4ab9-8d5f-df10478d69e2>

بونيفاس، ب. (2004). من يجرؤ على نقد إسرائيل. (احمد الشيخ، مترجم). بيروت: دار الفارابي.

بيتهم، د.، كارفالهو، إ.، لاندمان، ت.، وير، س (2010). تقييم نوعية الديمقراطية: دليل إرشادي. ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.

جريس، ص. (1987). تاريخ الصهيونية (1862-1948). الجزء الأول. القدس: د. ن.

ديفيس، أ. (2004). إسرائيل دولة الفصل العنصري - من وجهة نظر يهودي فلسطيني - الأبارتهيد الإسرائيلي وإمكانات النضال من الداخل. بيروت: مؤسسة الإيمان.

روبرتس، ب.، ك (2009). تجريم انتقاد إسرائيل في أميركا: نهاية لحرية الرأي. صحيفة الغد الأردنية. استرجع بتاريخ 10 آذار 2013 من: <http://www.alghad.com/index.php/article/303591.html>

سلطاني، ن. (2011). الصهيونية الليبرالية والمنهج الدستوري المقارن ومشروع تطبيع إسرائيل. في هنيدي غانم وانطوان شلحت، في معنى الدولة اليهودية. رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

شارانسكي، ن. (2004). جذور اللاسامية الجديدة. استرجع بتاريخ 1 نيسان 2013 من: <http://www.madarcenter.org/mash-had-details.php?id=1776&catid=23>

شلحت، أ. (2012). المشهد السياسي الداخلي. تقرير مدار الاستراتيجي 2012: المشهد الاسرائيلي 2011. (تحرير هنيدي غانم). رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

غانم، أ، ومصطفى، م. (2009). *الفلسطينيون في إسرائيل: سياسات الأقلية في الدولة الإثنية*. رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

فرانس 24 (2012). *استمرار الجدل حول لقطات مقتل الطفل الفلسطيني محمد الدرة*. استرجع بتاريخ 23 آذار 2013 من : <http://www.france24.com/ar/20120226->

%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B1-  
%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%84-%D8%AD%D9%88%D9%84-  
%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%AA-  
%D9%85%D9%82%D8%AA%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%84-  
%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A-  
%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-  
%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A9-  
%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-  
%D9%86%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7%D9%87%D9%88-  
%D8%A8%D9%86%D9%8A%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%86%20

فرانس 24، (2012). *القضاء الفرنسي يحكم لصالح مراسل فرانس 2 حول ريبورتاج الطفل الفلسطيني محمد الدرة*. استرجع بتاريخ 23 آذار 2013 من : <http://www.france24.com/ar/20120228->

%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A1-  
%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D9%8A-  
%D9%8A%D8%AD%D9%83%D9%85-  
%D9%84%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD-  
%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D9%84-  
%D9%81%D8%B1%D8%A7%D9%86%D8%B3-2-  
%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%88%D8%B1%D8%AA%D8%A7%D8%AC-  
%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%84-  
%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A-  
%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-  
%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A9

فلنر، م، وآخرون (1976). *دراسات في الصهيونية*. منشورات صلاح الدين: القدس.

فندلي، ب. (2002). *من يجرؤ على الكلام: الشعب والمؤسسات في مواجهة اللوبي الإسرائيلي*. ط 14. - بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

فنكلستين، ن. (2001). *صناعة الهولوكوست : تأملات في استغلال المعاناة اليهودية*. الطبعة الأولى. بيروت: دار الآداب.

فنكلستين، ن. (2006). *ما بعد الصفاقة: معاداة السامية الجديدة*. (فاطمة نصر، مترجمة). الطبعة الأولى. القاهرة: سطور.

قضية محمد الدرة: الحكم على فرنسي بالقذف والافتراء (27 حزيران 2013). *بي بي سي عربي*. استرجع بتاريخ 27 حزيران 2013 من:

[http://www.bbc.co.uk/arabic/mobile/middleeast/2013/06/130626\\_mohamed\\_aldurra\\_defamation.shtml](http://www.bbc.co.uk/arabic/mobile/middleeast/2013/06/130626_mohamed_aldurra_defamation.shtml)

الكيالي، عبد الوهاب (1981). *موسوعة السياسة*. الطبعة الأولى. الجزء الثاني. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

لازار، ب. (1894). **مناهضة السامية: تاريخها وأسبابها**. (ماري شهرستان، مترجمة 2004). الطبعة الأولى. دمشق: دار الأوائل.

لوتان، ي. (2004). **الصهيونية كاستمرار لليهودية بوسائل أخرى**. قضايا إسرائيلية. رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. مجلد 4 عدد 13.

ليبرمان يتهم أوروبا بمعاداة اليهود (11 ديسمبر 2012). **سكاي نيوز عربية**. استرجع بتاريخ 5 آذار 2013 من: <http://www.skynewsarabia.com/web/article/59147/>

محاكمة فرنسية أيدت مقاطعة إسرائيل (2011). **الجزيرة نت**. استرجع بتاريخ 21 آذار 2013 من: <http://www.aljazeera.net/news/pages/29a28306-4ea7-41f6-974d-7bd4855b68b1>

المسيري، ع. (1999). **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد**، الطبعة الأولى، المجلد الثالث، دار الشروق: القاهرة.

المسيري، ع. (2001). **الصهيونية والعنف... من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى**. الطبعة الأولى. دار الشروق: القاهرة.

المسيري، ع. (2004). **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية (الموسوعة الموجزة)**. المجلد الأول. الطبعة الأولى. القاهرة: دار الشروق.

مقاطعة إسرائيل لتحقيق العدالة (2012). **حملة المقاطعة في فرنسا: صفقة جديدة للوبي الصهيوني في محكمة استئناف باريس**. استرجع بتاريخ 21 آذار 2013 من :

<http://bdsarabic.net/2012/04/19/%D8%AD%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B7%D8%B9%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-%D8%B5%D9%81%D8%B9%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%88%D8%A8>

منتدى مكافحة اللسامية (2012). **فيلهم مار**. استرجع بتاريخ 13 آذار 2013 من: <http://www.antisemitism.org.il/ara/%D9%81%D9%8A%D9%84%D9%87%D9%84%D9%85%20%D9%85%D8%A7%D8%B1%D7%9E%D7%90%D7%A8>

مؤسسة الدراسات الفلسطينية (1981). **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي-الإسرائيلي**. المجلد الثاني 1975-1981. بيروت.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية (1991). **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي-الإسرائيلي**. المجلد الرابع 1987-1991. (جمع وتصنيف منى نصولي). بيروت.

هرتسل، ث. (دبت). **الدولة اليهودية**. دن. دم.

واكيم، س. (2009). **تشريع وشرعنة التمييز العنصري: سياسة اسرائيلية ممنهجة. حق العودة**. بيت لحم: بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين. العدد 36. السنة السابعة. ص 7. كانون الاول.

وزارة الخارجية الإسرائيلية (1998). **وثيقة الاستقلال**. تم استرجاعها بتاريخ 25 حزيران، 2012 من: <http://www.altawasul.com/MFAAR/important+documents/independence+bill>

ياهو، د. (2006). **هل دولة إسرائيل ديمقراطية؟ قضايا إسرائيلية**. رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. مجلد 6 عدد 24.

يفتاحئيل، أ. (2012). الإثنوقراطية: سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/فلسطين. (سلافة حجاوي، مترجمة). رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.



Abunimah, A. (2012). **New French president says boycott of Israeli goods "illegal," but Paris court acquits more BDS activist**. Retrieved March 14, 2013 from: <http://electronicintifada.net/blogs/ali-abunimah/new-french-president-says-boycott-israeli-goods-illegal-paris-court-acquits-more>

American Jewish Committee AJC (2013), **Advocacy For Israel. ?**. Retrieved April 15, 2013 from: [http://www.ajc.org/site/c.7oJILSPwFfJSG/b.8466999/k.EE7C/Advocacy\\_for\\_Israel.htm](http://www.ajc.org/site/c.7oJILSPwFfJSG/b.8466999/k.EE7C/Advocacy_for_Israel.htm)

American Muslims for Palestine AMP (2011). **The Anti-Defamation League: A protector of civil rights or silencer of free speech?**. Retrieved March 13, 2013 from: <http://www.ampalastine.org/index.php/amp-publications?download=2:the-anti-defamation-league-a-protector-of-civil-rights-or-silencer-of-free-speech>

Anti-Semitism (2010). In **Encyclopedia Britannica** . Retrieved April 28, 2011, from [://www.britannica.com](http://www.britannica.com)

Anti-Semitism (2011). In **Encyclopedia Britannica** . Retrieved April 27, 2011, from: <http://www.britannica.com>

Anti-Semitism (2011). In **Merriam-Webster's Dictionary**. Retrieved June 26, 2011, from: <http://www.merriam-webster.com>

Asimov, N. (2012). UC rejects anti-Semitism resolution. **San Francisco Chronicle**. Retrieved March 19, 2013 from: <http://www.sfgate.com/education/article/UC-rejects-anti-Semitism-resolution-3822759.php#ixzz24xuc1Ulw>

Atzmon, G. (2007). **The Politics of Anti-Semitism: Zionism, the Bund and Jewish Identity Politics**. Retrieved March 14, 2013 from: <http://peacepalestine.blogspot.co.il/2007/11/gilad-atzmon-politics-of-anti-semitism.html>

Atzmon, G. (2009). **The Politics of Antisemitism**. Reftieved April 3, 2013 from: <http://www.gilad.co.uk/writings/the-politics-of-anti-semitism-by-gilad-atzmon.html>

Bauer, Y. (2003). **Problems of Contemporary Antisemitism**. Retrieved March 6, 2013 from: <http://web.archive.org/web/20030705131522/http://humanities.ucsc.edu/JewishStudies/docs/YBauerLecture.pdf>

Brackman, H. (2013), **Boycott Divestment Sanctions BDS Against Israel: Anti-Semitic Anti peace Poison Pill** (N.P.): Simon Wiesenthal Center.

British Embassy: Israel, 2013. **Combating anti-Semitism**. Retrieved March 20, 2013 from: <http://ukinisrael.fco.gov.uk/en/about-us/working-with-israel/antisemitism>

Burdett, S. (2011, Dec. 2). **Prepared testimony. Testimony before the United States Helsinki Commission Combating Anti-Semitism in the OSCE Region: Taking Stock**

**of the Situation Today.** Retrieved March 2, 2013, from:  
[http://archive.adl.org/anti\\_semitism/csce-testimony-dec-2-2011-final.pdf](http://archive.adl.org/anti_semitism/csce-testimony-dec-2-2011-final.pdf)

California Scholars for Academic Freedom (2012). **An Open Letter from California Scholars on HR-35. US Campaign for the Academic and Cultural Boycott of Israel USACBI.** Retrieved March 13, 2013 from: <http://www.usacbi.org/2012/09/an-open-letter-from-california-scholars-on-hr-35/>

Canadian Parliamentary Coalition to Combat Antisemitism, (2009). **Report of The Inquiry Panel.** Retrieved Dec. 8, 2011 from:  
[http://www.cpcca.ca/conference\\_files/CPCCA\\_Final\\_Report\\_English.pdf](http://www.cpcca.ca/conference_files/CPCCA_Final_Report_English.pdf)

Chomsky, N. (1999). **Fateful Triangle: The United States, Israel, and the Palestinians,** London: Pluto Press.

CiFwatch (2009a). **About Us.** Retrieved March 15, 2013 from: <http://cifwatch.com/about/>

CiFwatch (2009b). **CiF reader comment of the day: Bashing bankers, bashing Jews.** Retrieved March 15, 2013 from: <http://cifwatch.com/2011/11/24/cif-reader-comment-of-the-day-bashing-bankers-bashing-jews/>

CiFwatch (2009c). **Misleading Guardian caption below photo of Israeli injured by Palestinian rioters.** Retrieved March 14, 2013 from: <http://cifwatch.com/2013/03/page/3/>

CPCCA, (2010). **The Ottawa Protocol on Combating Antisemitism.** Retrieved March 20, 2103 from: <http://www.antisem.org/archive/ottawa-protocol-on-combating-antisemitism/>

CPCCA, (N.D.). **About Us.** Retrieved March 20, 2103 from:  
<http://www.cpcca.ca/about.htm>

Dysch, M. (2013). **Concern over Ed Miliband's Zionist credentials.** Retrieved March 20, 2013 from: <http://www.thejc.com/news/uk-news/103374/concern-over-ed-milibands-zionist-credentials>

Eban, A. (1973) cited in Atzmon, Gilad (2007). **The Politics of Anti-Semitism: Zionism, the Bund and Jewish Identity Politics.** Retrieved March 15, 2013 from:  
<http://peacepalestine.blogspot.co.il/2007/11/gilad-atzmon-politics-of-anti-semitism.html>

European Union Agency for Fundamental Rights (2005). **Working Definition of Anti-Semitism.** Retrieved April 28, 2011, from :  
<http://fra.europa.eu/en/publication/2011/working-definition-antisemitism>

Federal Bureau of Investigation (FBI) (N.D). **Matthew Shepard/James Byrd, Jr., Hate Crimes Prevention Act of 2000.** Retrieved March. 16, 2013 from:  
[http://www.fbi.gov/about-us/investigate/civilrights/hate\\_crimes/shepard-byrd-act-brochure](http://www.fbi.gov/about-us/investigate/civilrights/hate_crimes/shepard-byrd-act-brochure)

Fight Hatred - The Jabotinsky International Center (2012). **Ronnie Fraser takes legal action against the anti-Semitism of the University and College Union (UCU) in the UK.** Retrieved March 30, 2013 from: <http://www.fighthatred.com/fighting->

hate/people/1009-ronnie-fraser-takes-legal-action-against-the-anti-semitism-of-the-university-and-college-union-ucu-in-the-uk

Finkelstein, N. G. (2005). **Beyond Chutzpah: On The Misuse Of Anti-Semitism And The Abuse History**. Berkeley: University Of California Press.

Foxman, A. H. (April 23, 2012). **ADL Letter to CBS News**. Retrieved March 23, 2013 from: [http://archive.adl.org/media\\_watch/tv/20120423-60+Minutes.htm](http://archive.adl.org/media_watch/tv/20120423-60+Minutes.htm)

Gerstenfeld, M. (2005). **A Resurgent Malady: Manfred Gerstenfeld on Rising from the Muck: The New Anti-Semitism in Europe by Pierre- André Taguieff**. Retrieved March 13, 2013 from: <http://jcpa.org/article/manfred-gerstenfeld-on-rising-from-the-muck-the-new-anti-semitism-in-europe/>

Glazov, J. (2010). **The Mohammed Al-Dura Fraud Exposed**. Retrieved March 23, 2013 from: <http://frontpagemag.com/2010/jamie-glazov/the-mohammed-al-dura-fraud-exposed/>

Guttman, N. (2012). **CBS's 'Strategic Terror Attack'**. Retrieved March 23, 2013 from: [http://blogs.forward.com/forward-thinking/155194/cbss-strategic-terror-attack/?utm\\_source=Sailthru&utm\\_medium=email&utm\\_term=The%2520Forward%2520Today%2520%2528Monday-Friday%2529&utm\\_campaign=Daily\\_Newsletter\\_Mon\\_Thurs%25202012-04-25](http://blogs.forward.com/forward-thinking/155194/cbss-strategic-terror-attack/?utm_source=Sailthru&utm_medium=email&utm_term=The%2520Forward%2520Today%2520%2528Monday-Friday%2529&utm_campaign=Daily_Newsletter_Mon_Thurs%25202012-04-25)

Hirsh, D. (2006). Openly embracing prejudice. **The Guardian**. Retrieved April 2, 2013 from: <http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2006/nov/30/anewmenacingcurrentisappe>

ICCA, 2009. **The London Declaration on Combating Antisemitism**. Retrieved March 20, 2013 from: <http://www.antisem.org/wp-content/uploads/2009/05/london-declaration-on-combating-antisemitism.pdf>

Ilean, M. (photojournalist) (2013). **Mideast Israel Palestinians** [Image], Retrieved March 15, 2013 from: <http://www.apimages.com/OneUp.aspx?st=k&kw=jerusalem%20Mahmoud%20Ilean&showact=results&sort=date&intv=None&sh=10&kwstyle=and&adte=1366076216&pagez=60&cfasstyle=AND&rids=53f418e099134fff8cfe33caed8475f5&dbm=PY2013&page=1&xslt=1&mediatype=Photo>

Israel Ministry of Foreign Affairs (2008). **260 General Assembly Resolution 46-86- Revocation of Resolution 3379- 16 December 1991- and statement by President Herzog**. Retrieved 17 August, 2012 from: <http://www.mfa.gov.il/MFA/Foreign%20Relations/Israels%20Foreign%20Relations%20since%201947/1988-1992/260%20General%20Assembly%20Resolution%2046-86-%20Revocation>

Jewish Virtual Library (2013). **Pogroms**. Retrieved January 14, 2013, from: [http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/judaica/ejud\\_0002\\_0016\\_0\\_15895.html](http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/judaica/ejud_0002_0016_0_15895.html)

Karsenty, P. (2008). **French Court Vindicates Al-Dura Hoax Critic**. Retrieved March 23, 2013 from: <http://pjmedia.com/blog/french-court-vindicates-al-dura-hoax-critic/>

Kishinev Pogrom (N.D.): in . **אנציקלופדיה: היסטוריה יהודית** . Retrieved February 20, 2013, from :<http://www.ynet.co.il/yaan/0,7340,L-95565-OTU1NjVfNDQxNjk2MDZfMTQ4Njg3MjAw-FreeYaan,00.html>

Klein, M. A. (2008). **ZOA Calls On University Of California President To Rectify Anti-Semitism Problems At UC Campuses**. Retrieved March 18, 2013, from: <http://zoa.makeitallwork.com/2008/08/102215-zoa-calls-on-university-of-california-president-to-rectify-anti-semitism-problems-at-uc-campuses/>

Klein, M. A. (2011). **ZOA to Rutgers: Stop Campus Anti-Semitism, Israel-Bashing**. Retrieved May 7, 2011, from: <http://zoa.org/2011/04/102943-zoa-to-rutgers-stop-campus-anti-semitism-israel-bashing/>

Krusch, D. (2006), Christian Zionism. **The Jewish Virtual Library**. Retrieved May 20, 2013 from: <http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Zionism/christianzionism.html>

Landes, R. (2008). **The Muhammad Al-Dura Blood Libel: A Case Analysis**. Retrieved March 23, 2013 from: <http://jcpa.org/article/the-muhammad-al-dura-blood-libel-a-case-analysis/>

Leon, A. (1942 ). **The Jewish Question**. In Marxists Internet Archive. Retrieved June 19, 2012, from <http://www.marxists.org/subject/jewish/leon/index.htm>.

Martino, P. (2012). **France Penalizes Boycott of Israeli Products**. Retrieved March 27, 2013 from: <http://www.gatestoneinstitute.org/3164/france-penalizes-boycott-israeli-products>

Media Rating, (2004). **France 2 : Arlette Chabot et Charles Enderlin doivent être démis de leurs fonctions immédiatement**. Retrieved March 23, 2013 from: <http://www.m-r.fr/actualite.php?id=1064>

Minister of State for Communities and Local Government (2008). **All-Party Inquiry into Antisemitism: Government Response One year on Progress Report**. The Stationery Office Limited: Norwich.

Mr. R Fraser v. University & College Union, [**Case Numbers: 2203390/201**] (ET 2013). Retrieved March 30, 2013 from: <http://www.judiciary.gov.uk/media/judgments/2013/fraser-uni-college-union>

Official California legislative information, (2012). **BILL NUMBER: HR 35**. Retrieved March 19, 2013 from: [http://leginfo.ca.gov/pub/11-12/bill/asm/ab\\_0001-0050/hr\\_35\\_bill\\_20120823\\_amended\\_asm\\_v98.html](http://leginfo.ca.gov/pub/11-12/bill/asm/ab_0001-0050/hr_35_bill_20120823_amended_asm_v98.html)

Ottolenghi, E. (2003). Anti-Zionism is anti-semitism : Behind much criticism of Israel is a thinly veiled hatred of Jews. **The Guardian**. retrieved Sep. 5, 2012 from: <http://www.guardian.co.uk/world/2003/nov/29/comment>

Our Documents (N.D.). **Transcript of Civil Rights Act (1964)**. Retrieved March 18, 2013 from: <http://www.ourdocuments.gov/doc.php?doc=97&page=transcript>

Penkower, M. N. (2004). **The Kishinev Pogrom of 1903: A Turning Point in Jewish History**. Retrieved March 2, 2013 from: [https://muse.jhu.edu/login?auth=0&type=summary&url=/journals/modern\\_judaism/v024/24.3penkower.html](https://muse.jhu.edu/login?auth=0&type=summary&url=/journals/modern_judaism/v024/24.3penkower.html)

Pinsker, L. (1882). **Auto-Emancipation: AN APPEAL TO HIS PEOPLE By a Russian Jew**. Retrieved September 20, 2021, from : <http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Zionism/pinsker.html>

Plosker, S. (2012). **CBS 60 Minutes: An Unholy Attack on Israel**. Retrieved <http://honestreporting.com/cbs-60-minutes-an-unholy-attack-on-israel/>

Porat, D. (2011). The International Working Definition of Antisemitism and Its Detractors. **Israel Journal of foreign Affairs**. V : 3. Retrieved March 8, 2013 from: [http://www.kantorcenter.tau.ac.il/sites/default/files/DinaPorat5%209\\_0.pdf](http://www.kantorcenter.tau.ac.il/sites/default/files/DinaPorat5%209_0.pdf)

Prior, M. (2005). **Zionism and the State of Israel: A moral inquiry**. London and New York: Taylor & Francis e-Library.

Ravid, B. (2012). **Netanyahu was briefed on efforts to stop '60 Minutes' report on Israel's Christians**. Retrieved March 23, 2013 from: <http://www.haaretz.com/blogs/diplomania/netanyahu-was-briefed-on-efforts-to-stop-60-minutes-report-on-israel-s-christians-1.426118>

Semite (2011). In **Merriam-Webster's Dictionary**. Retrieved June 26, 2011, from: <http://www.merriam-webster.com>

Simon Wiesenthal Center (2013). **Understand Simon Wiesenthal Center's Mission**. Retrieved March 1, 2013 from: <http://www.wiesenthal.com/site/pp.asp?c=lsKWLbPJLnF&b=4441257#.UVy0FZPviSo>

Simon, B. (April 22, 2012). **Christians of the Holy Land** [Video file]. Retrieved from: <http://www.cbsnews.com/video/watch/?id=7406228n>

Smootha, S. (Fall 1997): Ethnic Democracy: Israel as an Archetype". **Israel Studies** , VOLUME 2, NUMBER 2.

Smootha, S. (2002): "The model of ethnic democracy: Israel as a Jewish and democratic state" in **Nation and Nationalism**, VOLUME 8, NUMBER 4. (Retrieved April 28, 2011, from: [http://weblaw.haifa.ac.il/he/Faculty/Kedar/lecdb/ethno\\_democracy/21e.pdf](http://weblaw.haifa.ac.il/he/Faculty/Kedar/lecdb/ethno_democracy/21e.pdf))

The Guardian (2009). **Community standards and participation guidelines**. Retrieved March 27, 2013 from: <http://www.guardian.co.uk/community-standards>

U.S. Department of State Archive (2004). **Global Anti-Semitism Review Act**. Retrieved March 16, 2013 from: <http://2001-2009.state.gov/g/drl/rls/79640.htm>

UCU Congress (2011). **Business of the equality committee**. Retrieved March 30, 2013 from: <http://www.ucu.org.uk/index.cfm?articleid=5540#70>

UN Watch (2013). **Mission & History**. Retrieved March 21, 2013 from:  
[http://www.unwatch.org/site/c.bdKKISNqEmG/b.1313591/k.954F/Mission\\_\\_History.htm](http://www.unwatch.org/site/c.bdKKISNqEmG/b.1313591/k.954F/Mission__History.htm)

United Nations Watch (2005). **Prevention of Discrimination**. Retrieved March 21, 2013 from: <http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/356F4F23E66981AE8525705A00722637>

United States Department of State (2008). **Contemporary Global Anti-Semitism: A Report Provided to the United States Congress**. Retrieved March 16, 2013 from:  
<http://www.state.gov/documents/organization/102301.pdf>

United States Department of State (2010). **Defining Anti-Semitism**. Retrieved April 28, 2011, from: <http://www.state.gov/j/drl/rls/fs/2010/122352.htm>

White, B. (2012). **Israel lobby uses discredited anti-Semitism definition to muzzle debate**. Retrieved Sep. 28, 2012 from: <http://electronicintifada.net/content/israel-lobby-uses-discredited-anti-semitism-definition-muzzle-debate/11716>

White, B. (2013). **The vital fight against anti-Semitism is cynically abused to defend Israel's institutionalised racism**. Retrieved Feb. 20, 2013 from:  
<http://iajv99.wordpress.com/2013/02/17/the-vital-fight-against-anti-semitism-is-cynically-abused-to-defend-israels-institutionalised-racism/>

Wistrich, R. (2004). **Anti-Zionism and Anti-Semitism**. Retrieved Feb. 26, 2011 from:  
<http://www.jcpa.org/phas/phas-wistrich-f04.htm>

Zeveloff, N. (2012). **The Jewish Daily FORWARD**. In Coming Up Empty on Title VI: Little Success Applying Civil Rights Law to Anti-Israel Activity. Retrieved March 20, 2013 from: <http://forward.com/articles/152691/coming-up-empty-on-title-vi/?p=all>

Zionist Organization of America (ZOA) (2011). **ZOA to Rutgers: Stop Campus Anti-Semitism, Israel-Bashing**. Retrieved Feb. 26, 2011 from:  
<http://www.zoa.org/media/user/images/letter%20to%20Rutgers%20President%20McCormick%204-6-11.pdf>

ZOA Letter to UC Irvine re: Omar Barghouti (2013). In **Before It's News**. Retrieved March 13, 2013 from: <http://beforeitsnews.com/opinion-conservative/2013/02/zoa-letter-to-uc-irvine-re-omar-barghouti-2570878.html>

Zunes, S. (2012). **California State Assembly Seeks to Stifle Debate on Israel**. Retrieved March 19, 2013 from: [http://www.huffingtonpost.com/stephen-zunes/california-state-assembly\\_b\\_1842841.html](http://www.huffingtonpost.com/stephen-zunes/california-state-assembly_b_1842841.html)

## المصادر العبرية

בן מאיר, י' ואלתרמן, א' (2011). איום הדה-לגיטימציה — שורשיו, גילוייו והמאבק בו. **הערכה אסטרטגית לישראל 2011**. (ענת קורץ, שלמה ברום, עורכים) תל-אביב: המכון למחקרי ביטחון לאומי. נלקח בתאריך 7/3/2013 מ:  
[http://cdn.www.inss.org.il.reblazecdn.net/upload/\(FILE\)1316701095.pdf](http://cdn.www.inss.org.il.reblazecdn.net/upload/(FILE)1316701095.pdf)

הארץ (2012). **ליברמן: מדיניות האיחוד האירופי כלפי ישראל – כמו בתקופת השואה**. נלקח בתאריך 20/11/2012 מ:  
<http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.1883921>

נויברגר, ב' (1988) ישראל דמוקרטיה ליברלית? (פרק 1), **הדמוקרטיה הישראלית, בתוך ממשל ופוליטיקה, האוניברסיטה הפתוחה, תשנ"ח-1988**, עמ' 7-29. נלקח בתאריך 7/3/2013 מ:  
<http://www.ezrachut.org.il/articles/ch4-neubeger1.pdf>

## الملاحق

الملحق رقم (1): التعريف العملي لمناهضة السامية



### WORKING DEFINITION OF ANTISEMITISM

The purpose of this document is to provide a practical guide for identifying incidents, collecting data, and supporting the implementation and enforcement of legislation dealing with antisemitism.

Working definition: *“Antisemitism is a certain perception of Jews, which may be expressed as hatred toward Jews. Rhetorical and physical manifestations of antisemitism are directed toward Jewish or non-Jewish individuals and/or their property, toward Jewish community institutions and religious facilities.”*

In addition, such manifestations could also target the state of Israel, conceived as a Jewish collectivity. Antisemitism frequently charges Jews with conspiring to harm humanity, and it is often used to blame Jews for “why things go wrong.” It is expressed in speech, writing, visual forms and action, and employs sinister stereotypes and negative character traits.

Contemporary examples of antisemitism in public life, the media, schools, the workplace, and in the religious sphere could, taking into account the overall context, include, but are not limited to:

- Calling for, aiding, or justifying the killing or harming of Jews in the name of a radical ideology or an extremist view of religion.
- Making mendacious, dehumanizing, demonizing, or stereotypical allegations about Jews as such or the power of Jews as collective — such as, especially but not exclusively, the myth about a world Jewish conspiracy or of Jews controlling the media, economy, government or other societal institutions.
- Accusing Jews as a people of being responsible for real or imagined wrongdoing committed by a single Jewish person or group, or even for acts committed by non-Jews.
- Denying the fact, scope, mechanisms (e.g. gas chambers) or intentionality of the genocide of the Jewish people at the hands of National Socialist Germany and its supporters and accomplices during World War II (the Holocaust).
- Accusing the Jews as a people, or Israel as a state, of inventing or exaggerating the Holocaust.
- Accusing Jewish citizens of being more loyal to Israel, or to the alleged priorities of Jews worldwide, than to the interests of their own nations.

Examples of the ways in which antisemitism manifests itself with regard to the state of Israel taking into account the overall context could include:

- Denying the Jewish people their right to self-determination, e.g., by claiming that the existence of a State of Israel is a racist endeavor.
- Applying double standards by requiring of it a behavior not expected or demanded of any other democratic nation.
- Using the symbols and images associated with classic antisemitism (e.g., claims of Jews killing Jesus or blood libel) to characterize Israel or Israelis.
- Drawing comparisons of contemporary Israeli policy to that of the Nazis.
- Holding Jews collectively responsible for actions of the state of Israel.

However, criticism of Israel similar to that leveled against any other country cannot be regarded as antisemitic.

**Antisemitic acts are criminal** when they are so defined by law (for example, denial of the Holocaust or distribution of antisemitic materials in some countries).

**Criminal acts are antisemitic** when the targets of attacks, whether they are people or property—such as buildings, schools, places of worship and cemeteries—are selected because they are, or are perceived to be, Jewish or linked to Jews.

**Antisemitic discrimination** is the denial to Jews of opportunities or services available to others and is illegal in many countries.



(h) Reviewing internal laws and regulations with a view to identifying and rescinding those which provide for, give rise to, or inspire racial discrimination or apartheid;

(i) Ensuring the cessation of all discriminatory measures against migrant workers and extending to them treatment equal to that provided for nationals of the host country with regard to human rights and to the provisions of their labour legislation;

(j) Complying, when due, with the provisions of paragraph 18 (e) of the Programme for the Decade, which call for Governments to forward a report every two years on the action taken under the Programme for the Decade, on the basis of a questionnaire circulated by the Secretary-General;

(k) Educating, in particular, youth in the spirit of equality and respect for human rights and fundamental freedoms;

4. Urges Member States which are parties to the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination to continue to comply fully with their obligations under the Convention and, in particular, to submit their reports within the timetable laid down under article 9;

5. Also urges United Nations organs, the specialized agencies and intergovernmental and non-governmental organizations to ensure the continuation of their activities related to the Decade with emphasis on, *inter alia*:

(a) Providing moral and material support to the national liberation movements and victims of apartheid and racial discrimination;

(b) Assisting and conducting vigorous educational and information campaigns to dispel racial prejudice and to involve public opinion in the struggle against racism and racial discrimination, in particular to organize an international competition for selecting an appropriate emblem for the Decade and to print posters containing the emblem for wide distribution;

(c) Examining the socio-economic and colonial roots of racism, apartheid and racial discrimination with a view to eliminating them;

6. Requests national sports federations of Member States to refuse systematically to participate in all sports or other activities together with the representatives of the racist régime of South Africa;

7. Welcomes any contributions and suggestions related to the Programme for the Decade by the Committee on the Elimination of Racial Discrimination, the Special Committee against Apartheid, the Special Committee on the Situation with regard to the Implementation of the Declaration on the Granting of Independence to Colonial Countries and Peoples and the Sub-Commission on Prevention of Discrimination and Protection of Minorities;

8. Requests the Secretary-General to draw on the expertise of the Committee on the Elimination of Racial Discrimination and the Sub-Commission on Prevention of Discrimination and Protection of Minorities while undertaking the relevant activities of the Decade;

9. Also requests the Secretary-General to submit to the General Assembly at its thirty-first session a report containing proposals to implement efficiently paragraph 17 of the Programme for the Decade, which calls for the establishment of an international fund on a voluntary basis;

10. Reiterates the call in its resolution 3057 (XXVIII) to make adequate resources available to the Secretary-General to enable him to undertake the activities entrusted to him under the Programme for the Decade;

11. Calls upon the Commission on Human Rights, in collaboration with the Sub-Commission on Prevention of Discrimination and Protection of Minorities, to study ways and means of ensuring the implementation of United Nations resolutions bearing on apartheid, racism and racial discrimination with a view to facilitating the examination of this question by the General Assembly in accordance with paragraph 18 (i) of the Programme for the Decade;

12. Appeals to Governments and private organizations in a position to do so to make voluntary contributions of funds which would make it possible to carry out all of the activities provided for in the Programme for the Decade, especially in paragraphs 15 and 16 thereof, with regard to research, studies, education, training and information directed towards the achievement of the goals of the Decade and designed to assist the victims of racial discrimination and racism;

13. Decides to consider at its thirty-first session, as a matter of high priority, the question entitled "Decade for Action to Combat Racism and Racial Discrimination".

2400th plenary meeting  
10 November 1975

**3378 (XXX). World conference to combat racism and racial discrimination**

*The General Assembly,*

Having considered Economic and Social Council resolution 1938 B (LVIII) of 6 May 1975,

1. Notes with appreciation the offer of the Government of Ghana to act as host to the world conference envisaged as a major feature of the Decade for Action to Combat Racism and Racial Discrimination;

2. Requests the Secretary-General to enter into consultations with the Government of Ghana concerning arrangements for holding the conference as well as the nature of the financial contribution that the Government of Ghana will be able to make with regard to its offer;

3. Further requests the Secretary-General to submit a report on his consultations in this regard to the Economic and Social Council at its sixtieth session to enable the Council to advise the General Assembly on this matter.

2400th plenary meeting  
10 November 1975

**3379 (XXX). Elimination of all forms of racial discrimination**

*The General Assembly,*

Recalling its resolution 1904 (XVIII) of 20 November 1963, proclaiming the United Nations Declaration on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination, and in particular its affirmation that "any doctrine of racial differentiation or superiority is scientifically false, morally condemnable, socially unjust and dangerous" and its expression of alarm at "the manifesta-

tions of racial discrimination still in evidence in some areas in the world, some of which are imposed by certain Governments by means of legislative, administrative or other measures”.

Recalling also that, in its resolution 3151 G (XXVIII) of 14 December 1973, the General Assembly condemned, *inter alia*, the unholy alliance between South African racism and zionism,

Taking note of the Declaration of Mexico on the Equality of Women and Their Contribution to Development and Peace, 1975,<sup>4</sup> proclaimed by the World Conference of the International Women's Year, held at Mexico City from 19 June to 2 July 1975, which promulgated the principle that “international co-operation and peace require the achievement of national liberation and independence, the elimination of colonialism and neo-colonialism, foreign occupation, zionism, apartheid and racial discrimination in all its forms, as well as the recognition of the dignity of peoples and their right to self-determination”.

Taking note also of resolution 77 (XII) adopted by the Assembly of Heads of State and Government of the Organization of African Unity at its twelfth ordinary session,<sup>5</sup> held at Kampala from 28 July to 1 August 1975, which considered “that the racist régime in occupied Palestine and the racist régimes in Zimbabwe and South Africa have a common imperialist origin, forming a whole and having the same racist structure and being organically linked in their policy aimed at repression of the dignity and integrity of the human being”.

Taking note also of the Political Declaration and Strategy to Strengthen International Peace and Security and to Intensify Solidarity and Mutual Assistance among Non-Aligned Countries,<sup>6</sup> adopted at the Conference of Ministers for Foreign Affairs of Non-Aligned Countries held at Lima from 25 to 30 August 1975, which most severely condemned zionism as a threat to world peace and security and called upon all countries to oppose this racist and imperialist ideology,

Determines that zionism is a form of racism and racial discrimination.

2400th plenary meeting  
10 November 1975

**3380 (XXX). Status of the International Convention on the Suppression and Punishment of the Crime of Apartheid**

*The General Assembly,*

Recalling its resolution 3068 (XXVIII) of 30 November 1973, by which it adopted and opened for signature and ratification the International Convention on the Suppression and Punishment of the Crime of Apartheid,

Reaffirming its firm conviction that apartheid constitutes a total negation of the purposes and principles of the Charter of the United Nations and is a crime against humanity,

Convinced that ratification of or accession to the International Convention on the Suppression and Pun-

<sup>4</sup> Report of the World Conference of the International Women's Year (United Nations publication, Sales No. E.76.IV.1), chap. I.

<sup>5</sup> See A/10297, annex II.

<sup>6</sup> A/10217 and Corr.1, annex, p. 3.

ishment of the Crime of Apartheid on a universal basis and implementation of its provisions are necessary for the achievement of the goals of the Decade for Action to Combat Racism and Racial Discrimination,

1. Appeals to the Governments of all States to sign, ratify and implement without delay the International Convention on the Suppression and Punishment of the Crime of Apartheid;

2. Requests the Secretary-General to submit to the General Assembly annual reports on the status of the International Convention on the Suppression and Punishment of the Crime of Apartheid;

3. Decides to consider this question at its thirty-first session under the item entitled “Elimination of all forms of racial discrimination”.

2400th plenary meeting  
10 November 1975

**3381 (XXX). Status of the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination**

*The General Assembly,*

Recalling its resolutions 3057 (XXVIII) of 2 November 1973, 3134 (XXVIII) and 3135 (XXVIII) of 14 December 1973 and 3225 (XXIX) of 6 November 1974,

1. Takes note of the report of the Secretary-General<sup>7</sup> on the status of the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination;<sup>8</sup>

2. Expresses its satisfaction with the increase in the number of States which have ratified the Convention;

3. Reaffirms its conviction that ratification of or accession to the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination on a universal basis and implementation of its provisions are necessary for the realization of the objectives of the Decade for Action to Combat Racism and Racial Discrimination;

4. Appeals to States which have not yet become parties to the Convention to accede thereto;

5. Appeals to States parties to the Convention to study the possibility of making the declaration provided for in article 14 of the Convention;

6. Requests the Secretary-General to continue to submit to the General Assembly annual reports concerning the state of ratifications of the Convention, in accordance with Assembly resolution 2106 A (XX) of 21 December 1965.

2400th plenary meeting  
10 November 1975

**3382 (XXX). Importance of the universal realization of the right of peoples to self-determination and of the speedy granting of independence to colonial countries and peoples for the effective guarantee and observance of human rights**

*The General Assembly,*

Recalling its resolutions 2955 (XXVII) of 12 December 1972, 3070 (XXVIII) of 30 November 1973 and 3246 (XXIX) of 29 November 1974,

<sup>7</sup> A/10197.

<sup>8</sup> Resolution 2106 A (XX), annex.

الملحق رقم (4) الرسالة الالكترونية الأولى إلى الوكالة الأوروبية لحقوق الأساسية FRA

**From:** Khaldoun Barghouti [mailto:k\_barghouti@hotmail.com]

**Sent:** 29 September 2012 12:35

**To:** FRA PRESS/MEDIA

**Subject:** The Definition of Antisemitism

Dear Sir/Madam,

My name is Khaldoun Abu Khattab (Barghouti), I am journalist and MA student at the Institute of Area Studies - Alquds University, I am writing a paper about Antisemitism and since Antisemitism is in your Agency's fields of study, I would like to know:

1- How your Agency defines Antisemitism.

2- Is the "Working definition of anti-Semitism" published by the [European Union's Monitoring Centre on Racism and Xenophobia](#) (Your Agency now), is an official document or it's just a draft, not a reference .

Your respond is so important for my study.

Thanks in advance.

Khaldoun Abu Khattab

الملحق رقم (5): رد FRA على الرسالة الالكترونية الأولى:

RE: The Definition of Antisemitism

FRA PRESS/MEDIA (FRA.PRESS@fra.europa.eu)

[Add to contacts](#)

10/01/12

To: Khaldoun Barghouti

Cc: FRA PRESS/MEDIA

Dear Mr. Abu Khattab,

First of all thank you for your detailed questions. We hope that the underneath answers can clarify the role of FRA and its work in the area of anti-Semitism. We hope that you would find it useful with your research.

If you have further questions, please don't hesitate to contact us again for further assistance.

Sincerely from Vienna,

The FRA Media Team

### **Questions & Answers**

#### ***How our Agency defines anti-Semitism***

The EU Agency for Fundamental Rights (FRA) is not a standard setting body and consequently has no competence to develop "definitions". The FRA undertakes its work on fundamental rights on the basis of EU and international definitions and standards. More specifically, the FRA applies the terms racism, xenophobia, antisemitism and intolerance as developed and used by the Council of Europe, namely the European Commission against Racism and Intolerance (ECRI). The Agency also applies the concept of discrimination on grounds of racial or ethnic origin from the European Union's Council Directive 2000/43/EC of 29 June implementing the principle of equal treatment between persons irrespective of racial or ethnic origin (Racial Equality Directive).

The FRA collects systematically all available data from both governmental and non-governmental sources on antisemitic incidents across the EU and publishes a comparative analysis of the situation annually.

In addition, the FRA collects data through EU wide surveys on people's actual experiences and perception in regard to the fulfilment of their rights. In this context, the FRA after consultation with key stakeholders launched a survey of Jewish people across nine EU countries that will investigate first-hand examples of antisemitic harassment and violence, as well as the extent to which Jews feel safe and secure, how they characterize antisemitism, and whether or not they perceive it to be a growing threat. The survey will further explore how and whether incidents are being reported, and levels of awareness among European Jews about their legal rights. Nine European Union Member States will be covered – Belgium, France, Germany, Hungary, Italy, Latvia, Romania, Sweden and the United Kingdom – during the second and the third quarter of

2012. The results will be published in 2013. For more detailed information on this survey please refer to this link:

<http://fra.europa.eu/en/publication/2012/fra-survey-jewish-peoples-experiences-and-perceptions-antisemitism>

***Is the "Working definition of anti-Semitism" published by the European Union's Monitoring Centre on Racism and Xenophobia (Your Agency now), is an official document or it's just a draft, not a reference.***

The "working definition of anti-Semitism" is a historical non-legal document, which was published by the European Union's Monitoring Centre on Racism and Xenophobia. The purpose of this document was to provide a practical guide for identifying incidents, collecting data, and supporting the implementation and enforcement of legislation dealing with anti-Semitism. As we aforementioned, the European Union Agency for Fundamental Rights, as the successor of EUMC, is a not a standard setting body and therefore has not any legislative authority to create definitions or to agree on other national and/or international standards.

**European Union Agency for Fundamental Rights**

Schwarzenbergplatz 11

1040 Vienna, Austria

Tel: +43 1 58030-0

Email: FRA.PRESS@fra.europa.eu

الملحق رقم (6): الرسالة الالكترونية الثانية إلى الوكالة الأوروبية للحقوق الأساسية FRA

Another Question

To see messages related to this one, [group messages by conversation](#).

Khaldoun Barghouti (k\_barghouti@hotmail.com)

4/14/13

To: FRA PRESSMEDIA

Dear Sir/Madam,

Thanks for your reply to my first email, which was very helpful to me.

In my search for my study, I found the text below

on this page <http://cifwatch.com/how-we-define-antisemitism>, and I wanted to know what is your comment concerning the information highlighted below.

Did FRA urge all member states of the EU to use the working Definition produced in 2005 by the European Union Monitoring Centre on Racism and Xenophobia (EUMC) as a basis for dealing with antisemitism? and if yes, can I get a copy of that letter or call?

-----  
How We Define Antisemitism

Though the manifestation of antisemitism takes many forms, the most widely used definition of contemporary antisemitism is the Working Definition produced in 2005 by the European Union Monitoring Centre on Racism and Xenophobia (EUMC), an EU body which monitors racism and antisemitism in EU Member States (the EUMC has since been succeeded by the European Union Agency for Fundamental Rights (FRA)).

The FRA has urged all member states of the EU to use this definition as a basis for dealing with antisemitism and it was drawn up after wide consultation including with Jewish organizations. The Working Definition, signed off by the Management Board of the FRA comprising 27 appointees of the 27 EU governments (plus the Council of Europe and Commission appointees), can reasonably be assumed to reflect the views of each of those governments.

-----  
Your reply is so significant to my study, and I'm grateful to your help in advance.

Khaldoun Barghouti

الملحق رقم (7): رد FRA على الرسالة الالكترونية الثانية

RE: Another Question

FRA PRESS/MEDIA (FRA.PRESS@fra.europa.eu)

Add to contacts

4/17/13

To: Khaldoun Barghouti

Dear Mr. Barghouti,

As promised, we are coming back to you with the requested information.

Please be informed that the FRA has not taken any action in this regard. The EUMC in the past informed its national liaison officers (Member States) of the document and asked for their input; some responded that their country had national data collection guidelines on hate crime and no further action was taken.

I hope this information is helpful to you. In case you have more queries, please don't hesitate to come back to us.

Best Regards,

Panagiotis Pardalis Dresios

The FRA Media Team

الملحق رقم (8): الرسالة الالكترونية إلى المفوضية الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب ECRI

Definition of Anti-semitism

Khaldoun Barghouti (k\_barghouti@hotmail.com)

2/27/13

To: ecri@coe.int

Dear Sir/Madam,

My name is Khaldoun Barghouti from Palestine. I'm a journalist and MA student in Area Studies Institute - Alquds University.

I have a question that its answer is relevant to my study.

Since your Comission "draws up country reports and recommendations concerning the the fight against racism, racial discrimination, xenophobia, antisemitism and intolerance", I would like to know what is the official definition of Anti-semitism that your Commission refers to.

Thanks in advance



الملحق رقم (9): رد المفوضية الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب ECRI على الرسالة  
الإلكترونية

RE: Definition of Anti-semitism

ecri (ecri@coe.int)

[Add to contacts](#)

3/05/13

To: 'Khaldoun Barghouti'

Dear Mr Khaldoun Barghouti,

Thank you for your enquiry sent to the mailbox of the European Commission against Racism and Intolerance (ECRI) and for your interest in ECRI's work. To my knowledge ECRI does not have its own definition of antisemitism that can be summed up in one phrase, but I will check with colleagues. For ECRI antisemitism is a form of racism. ECRI defines racism as the belief that a ground such as "race", colour, language, religion, nationality or national or ethnic origin justifies contempt for a person or group of persons, or the notion of superiority of a person or group of persons. In the case of antisemitism this would be on the grounds of religion or ethnic origin.

In 2004, ECRI adopted a specific general policy recommendation (GPR), addressed to the governments of the 47 member States of the Council of Europe, on the fight against antisemitism. The part of this GPR referring to states' criminal law provisions refers to antisemitic acts as criminal offences perpetrated against a person or grouping of persons on the grounds of their Jewish identity or origin, which goes a fair way to explaining the concept of antisemitism, as follows:

ECRI recommends that member states "ensure that criminal law in the field of combating racism covers antisemitism and penalises the following antisemitic acts when committed intentionally:

- a. **public incitement to violence, hatred or discrimination against a person or a grouping of persons on the grounds of their Jewish identity or origin;**
- b. **public insults and defamation of a person or a grouping of persons on the grounds of their actual or presumed Jewish identity or origin;**
- c. **threats against a person or a grouping of persons on the grounds of their actual or presumed Jewish identity or origin;**
- d. **the public expression, with an antisemitic aim, of an ideology which depreciates or denigrates a grouping of persons on the grounds of their Jewish identity or origin;**
- e. the public denial, trivialisation, justification or condoning of the Shoah;

**f. the public denial, trivialisation, justification or condoning, with an antisemitic aim, of crimes of genocide, crimes against humanity or war crimes committed against persons on the grounds of their Jewish identity or origin;**

g. the public dissemination or public distribution, or the production or storage aimed at public dissemination or public distribution, with an antisemitic aim, of written, pictorial or other material containing manifestations covered by points a), b), c), d), e), f) above;

h. desecration and profanation, with an antisemitic aim, of Jewish property and monuments;

i. the creation or the leadership of a group which promotes antisemitism; support for such a group (such as providing financing to the group, providing for other material needs, producing or obtaining documents); participation in its activities with the intention of contributing to the offences covered by points a), b), c), d), e), f), g), h) above; “

Here is a link to the full text of the General Policy Recommendation:

[http://www.coe.int/t/dghl/monitoring/ecri/activities/GPR/EN/Recommendation\\_N9/Recommendation\\_9\\_en.asp](http://www.coe.int/t/dghl/monitoring/ecri/activities/GPR/EN/Recommendation_N9/Recommendation_9_en.asp)

ECRI also refers to Jewish communities and/or antisemitism in many of its country monitoring reports, which are available for consultation at the following link:

[http://www.coe.int/t/dghl/monitoring/ecri/activities/countrybycountry\\_en.asp](http://www.coe.int/t/dghl/monitoring/ecri/activities/countrybycountry_en.asp)

I remain at your disposal for any further information.

Yours sincerely,

Paula Eck-Walters  
Documentalist  
Secretariat of the European Commission against Racism and Intolerance (ECRI)  
Council of Europe  
F - 67075 STRASBOURG CEDEX  
Tel: +33 (0)3 88 41 33 99  
Fax: +33 (0)3 88 41 39 87  
E-mail: paula.eck-walters@coe.int  
website: www.coe.int/ecri

## فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	شكل
57	فقرة من رسالة ZOA لرئيس جامعة ولاية نيوجيرزي	5 . 1
57	فقرة من رسالة ZOA لرئيس جامعة ولاية نيوجيرزي	5 . 2
58	فقرة من رسالة ZOA لرئيس جامعة ولاية نيوجيرزي	5 . 3
59	مقاطع من رسالة ZOA لرئيس جامعة ولاية نيوجيرزي	5 . 4
59	فقرة من رسالة ZOA لرئيس جامعة ولاية نيوجيرزي	5 . 5
60	فقرة من رسالة ZOA لرئيس جامعة ولاية كاليفورنيا	5 . 6
60	فقرة من رسالة ZOA لرئيس جامعة ولاية كاليفورنيا	5 . 7
71	صورة عن موقع مدونة الغارديان Comment is Free CIF	5 . 8
73	صورة لتعليق BANKBASHER في صفحة CIF	5 . 9
73	صورة لتعليق CIFWatch على التعليق الوارد في شكل 5 . 9	5 . 10
75	صورة لتعليق CIFWatch على صورة صحفية نشرتها الغارديان	5 . 11
75	صورة لوصف الصورة الصحفية في شكل 5 . 11	5 . 12
	صورة لتعليق CIFWatch على وصف الغارديان للصورة الصحفية	5 . 13
76	في شكل 5 . 11	
76	صورة لوصف الصورة الصحفية في شكل 5 . 11	5 . 14
77	صورة لموقع وكالة اسوشييتدبرس الإخبارية	5 . 15
	صورة لموقع وكالة رويترز الإخبارية عن تعرض أسرة فلسطينية للغاز	5 . 16
78	المسيل للدموع في المسجد الأقصى	
79	صورة من موقع CIFWatch حول شرعية المستوطنات	5 . 17
80	صورة لموقع BBCWatch	5 . 18
80	صورة لموقع "لجنة الدقة في تغطية الشرق الأوسط في أميركا"	5 . 19

## فهرس الملاحق

- 108 ..... الملحق رقم (1): التعريف العملي لمناهضة السامية.....
- 109 ..... الملحق رقم (2): قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 3397 .....
- 110 ..... الملحق رقم (3): تابع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 3397 .....
- 111 ..... الملحق رقم (4) الرسالة الالكترونية الأولى إلى الوكالة الأوروبية للحقوق الأساسية FRA ....
- 112 ..... الملحق رقم (5): رد FRA على الرسالة الالكترونية الأولى .....
- 114 ..... الملحق رقم (6): الرسالة الالكترونية الثانية إلى الوكالة الأوروبية للحقوق الأساسية FRA ...
- 115 ..... الملحق رقم (7): رد FRA على الرسالة الالكترونية الثانية .....
- ..... الملحق رقم (8): الرسالة الالكترونية إلى المفوضية
- 116 ..... الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب ECRI .....
- ..... الملحق رقم (9): رد المفوضية الأوروبية لمكافحة العنصرية
- 117 ..... والتعصب ECRI على الرسالة الالكترونية .....

## فهرس المحتويات

أ	.....	إقرار
ب	.....	شكر
ت	.....	تعريفات
ث	.....	ملخص بالعربية
ح	.....	ملخص بالانجليزية
1	.....	<b>الفصل الأول</b>
1	.....	- مقدمة
6	.....	- مبررات الدراسة
6	.....	- مشكلة الدراسة
6	.....	- أهمية الدراسة
7	.....	- أهداف الدراسة
7	.....	- أسئلة الدراسة
7	.....	- فرضيات الدراسة
8	.....	- حدود الدراسة
8	.....	- محددات الدراسة ومعوقاتها
8	.....	- منهجية الدراسة
9	.....	<b>الفصل الثاني</b>
		<b>الدراسات السابقة</b>
9	.....	- الباب الأول: إسرائيل والديمقراطية
14	.....	- الباب الثاني: مناهضة السامية لحماية إسرائيل
17	.....	<b>الفصل الثالث</b>
		<b>إسرائيل دولة ديمقراطية أم صهيونية؟</b>
17	.....	- الباب الأول: معايير ديمقراطية الدول

20	- الباب الثاني: إسرائيل دولة ديمقراطية أم لا؟.....
25	<b>الفصل الرابع</b> .....
	<b>نظرية مناهضة السامية</b>
26	- الباب الأول: نظرية مناهضة السامية الكلاسيكية .....
37	- الباب الثاني: نظرية مناهضة السامية الجديدة .....
40	- الباب الثالث: مناهضة السامية ومناهضة الصهيونية .....
42	- الباب الرابع: مناهضة الصهيونية ليست عنصرية.....
44	- الباب الخامس: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 3379 لعام 1975 ..
47	- الباب السادس: أبرز مروجي مناهضة السامية الجديدة .....
53	<b>الفصل الخامس</b> .....
	<b>مناهضة السامية الجديدة في القانون والممارسة في الدول الغربية</b>
53	- الباب الأول: مناهضة السامية في القوانين .....
71	- الباب الثاني: الإعلام وانتقاد إسرائيل.....
86	<b>الفصل السادس</b> .....
	<b>خلاصة وتوصيات</b>
97	<b>المصادر والمراجع</b> .....
108	<b>الملاحق</b> .....
119	<b>فهرس الأشكال</b> .....
120	<b>فهرس الملاحق</b> .....
121	<b>فهرس المحتويات</b> .....

تمت بحمد الله وتوفيقه